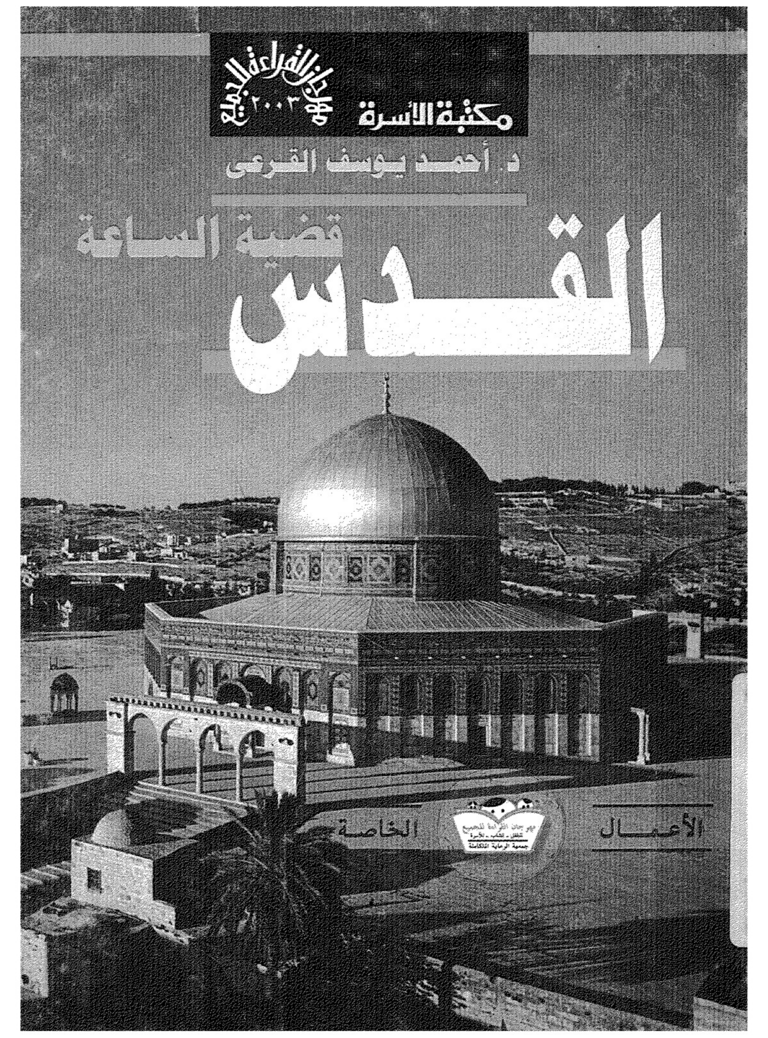
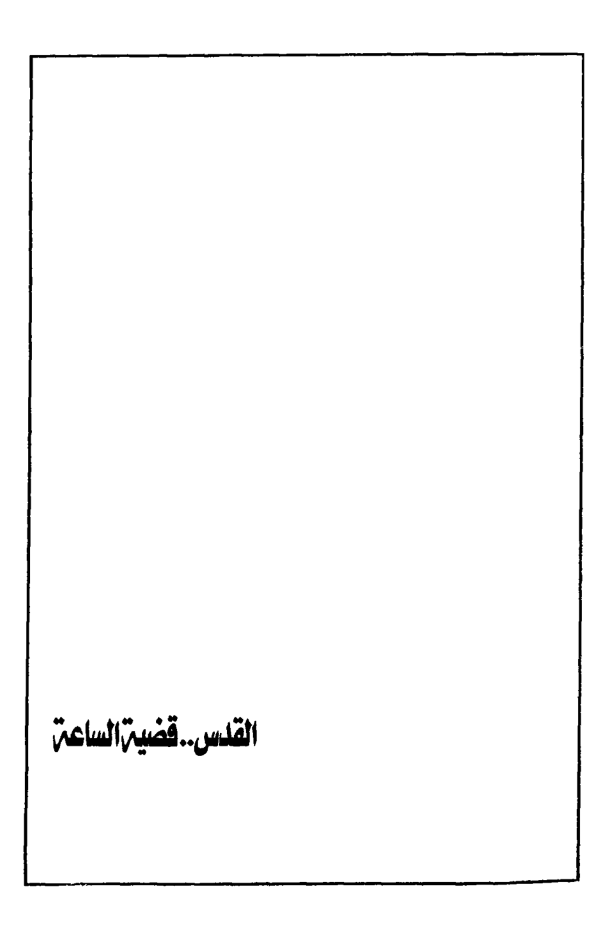

مهرجان القراءة للجميع
٢٠٠٣
مكتبة الأسرة
د. أحمد يوسف القرعى
قضية الساعة
القدس
الأعمال
الخاصة

إهـــــــداء٢٠٠٧
الدكتور / عاطف رمضان دياب
جمهورية مصر العربية



القدس.. قضية الساعة

القدس.. قضية الساعة

د. أحمد يوسف القرعى



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٣

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الخاصة)

إشراف: غادة الريدى

القدس.. قضية الساعة

د. أحمد يوسف القرعى

تصميم الغلاف
والإشراف الفنى:
للفنان : محمود الهندى
الإخراج الفنى والتنفيذ:
صبرى عبدالواحد
الإشراف الطباعى:
محمود عبدالمجيد
المشرف العام :
د.سمير سرحان

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم:

لا سبيل أمامنا للتقدم والرقى وملاحقة العصر إلاّ بالمزيد من المعرفة الإنسانية.. نور يهدينا إلى الطريق الصحيح، ولأن مكتبة الأسرة أصبحت أهم زهور حدائق المعرفة نتنسم عطرها ربيعًا للثقافة المصرية الأصيلة.. فإننا قطعنا على أنفسنا عهدًا ووعدًا ليس لنا إلا الوفاء به لتثمر شجرة المعرفة عطاءً للأسرة المصرية.

د.سمير سرحان

تقديم

منذ اقتحامه الحرم القدسي الشريف (٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠) ومجيئه إلى الحكم (فبراير ٢٠٠١) بدأ أرييل شارون تنفيذ مخططه القديم بنسف عملية التفاوض حول القدس منذ أن كان مجرد وزير خارجية فى حكومة نتانياهو، وطالب بتأجيل بحث قضية القدس لمدة ٢٠ عاما فى أول جلسة تعقد لبحث مستقبل المدينة فى مفاوضات الوضع النهائى (نوفمبر ١٩٩٨)، هكذا قلب شارون مائدة التفاوض بشأن القدس منذ جلستها الأولى آنذاك وعندما جاء باراك إلى الحكم عز على شارون، وهو يتزعم الليكود، أن يوافق باراك على طرح القدس فى مفاوضات كامب ديفيد - ٢ فى يوليو ٢٠٠٠ وبعدها فى طابا فأعد عملية اقتحام الحرم القدسى الشريف وبعدها رشح نفسه منافسا لباراك ليستكمل مخططه القديم بشطب قضية القدس من كل ملفات التفاوض واستكمال عملية تهويدها.

وفى المعركة الانتخابية اعتلى شارون أعلى المنصات والمزايدات الإسرائيلية حول القدس، ولا عجب أن يصنف اليوم، وهو رئيس الوزراء الحادى عشر فى تاريخ إسرائيل بأنه أكثرهم شراسة وتعنتا بشأن، القدس. وفى محاولة لتحقيق مخططه القديم بشأن عزل المدينة المقدسة واستكمال عملية تهويدها لجأ شارون إلى ما يلى:

- احاطة المدينة بنظام دفاعى خاص لعزلها عن المناطق الفلسطينية فى الضفة.

- مواصلة حفر انفاق جديدة تحت المسجد الأقصى.

- محاولة تقسيم الحرم القدسى على غرار ما حدث للحرم الابراهيمى.

- شن حرب نفسية مكثفة ضد المقدسيين العرب داخل المدينة ومصادرة المزيد من أراضيهم.

- تكرار محاولات الجماعات اليهودية المتطرفة تدنيس الحرم القدسى لإثارة مشاعر المسلمين.

وحتى يحقق مخططه القديم لجأ شارون إلى افتعال أحداث اقتحام أراضى السلطة الفلسطينية فى رام الله وغيرها من المدن والقرى لاستقطاب الانظار بعيدا عن القدس، حيث حاولت حكومة شارون استكمال مراحل التهويد الأخيرة للمدينة المقدسة، بينما كان العرب - والعالم كله - مشدودين إلى رام الله حيث حصار الرئيس عرفات وإلى بيت لحم، حيث حصار كنيسة المهد.

ومع تحدى تكريس عملية تهويد المدينة المقدسة تبرز أهمية مبادرة الأمة العربية والإسلامية بصحوة جديدة لإنقاذ ومواجهة مخطط شارون الهدام بإعتبار القدس لب الصراع العربى - الإسرائيلى قبل رام الله وبعدها ورهان السلام الشامل والعادل فى المنطقة.

ومن أجل الحفاظ على عروبة القدس وإنقاذها واستردادها ثمة دعوات واقتراحات تناولتها مقالاتى المنشورة فى الاهرام خلال عامى انتفاضة الاقصى الأخيرين وتشكل فى مجموعها مجرد اجتهاد يستهدف تعبئة قوى الأمة العربية والإسلامية حول قضية القدس تحول دون إتمام إسرائيل لمخطط تهويد القدس وتطالب المقالات بما يلى:

أولا: الدعوة إلى إعطاء أولوية للقدس فى أجندة القمم العربية والإسلامية بمعنى: أن يتفرغ الملوك والرؤساء لمناقشة واقع ومستقبل المدينة المقدسة دون غيرها من القضايا التى يمتلىء بها جدول أعمال مؤتمراتنا العربية والإسلامية باعتبار أن القدس هى القضية الحاكمة لنجاح أو فشل عملية التسوية السلمية، وفى الوقت نفسه فإنها القضية التى لاتحتمل التأخير أو التأجيل، نظرا لاقتراب إحكام مخطط تهويد المدينة برمتها، ومن الأهمية ألا تنفض أية قمة عربية أو إسلامية - إذا قدر لها أن تنعقد فى دورة طارئة - قبل أن تعلن بأنها فى حالة انعقاد دائم حتى تحسم القضية.

ثانيا: تعيين ٥٧ وزيرا عربيا ومسلما لشئون القدس ولاشك أن مبادرة كل دولة عربية وإسلامية بتعيين وزير دولة لشئون القدس تؤكد للرأى العام العالمى أن القضية ليست قضية فلسطينية فحسب، وإنما هى قضية أمة عربية إسلامية تمتد على جبهة عريضة من جاكرتا شرقا إلى طنجة غربا، ولاشك أيضا أن تفرغ وزير فى كل دولة عربية وإسلامية لشئون المدينة المقدسة سوف يحقق تنسيقا جديدا وفعالا بين دول كل من الجامعة العربيّة ومنظمة المؤتمر الإسلامى لخدمة القضية.

ثالثًا: تشكيل لجنة القدس على المستوى الرئاسى: وهى اللجنة التى شكلتها منظمة المؤتمر الإسلامى منذ عام ١٩٧٥ وتطور وضع اللجنة عام ١٩٧٩ وتتحمل عدة مسئوليات من أبرزها وضع وتنفيذ برنامج سياسى وإعلامى فى العالم غير الإسلامى والعمل على عودة المدينة إلى السيادة العربية الاسلامية وليس مجرد المحافظة على عروبتها،ولاشك أن تشكيل اللجنة على مستوى القمة بدلاً من وزراء الخارجية من شأنه استخدام آلية إسلامية لديها القدرة على صنع القرار والتحرك السريع دون انتظار للقمة الإسلامية التى لا تعقد إلا مرة كل ثلاث سنوات.

رابعًا : الترويج لمشروع فيصل الحسينى بشأن القدس.. ولقد أعطى فيصل الحسينى للقدس كل فكره وجهده وكان يمثل نموذج الصمود المقدسى أمام جحافل الاحتلال الإسرائيلى. ومشروع فيصل الحسينى يتركز أساسا فى ندائه المعروف (اشتر زمنا فى

القدس) للحفاظ على ما يجب الحفاظ عليه من أوجه الحياة العربية الإسلامية والمسيحية فى المدينة سواء كان ذلك سكانا أو مؤسسات أو مقدسات أو ممتلكات ، ولفيصل الحسينى أيضا اقتراحه بالحل الأمثل لقضية القدس باستمرار السيادة العربية على المدينة مع إتاحة حرية أداء المشاعر الدينية لكل أصحاب الأديان السماوية الثلاثة.

خامسا: خطاب إعلامى عربى موحد بشأن القدس: ولعل مبادرة الإدارة العامة لشئون الإعلام هى أشمل المبادرات العربية التى صدرت عن الجامعة العربية بشأن القدس للتحرك على أكثر من مستوى وبالسرعة المطلوبة لمواجهة مخطط ابتلاع القدس، وأخص هنا ما يتعلق بالمستوى الدولى الذى يتطلب أولوية مطلقة فى التحرك العربى. ومثل تلك الخطة الإعلامية لاتتعارض مع أى اجتهادات أو أفكار عربية تخدم الهدف العربى الاستراتيجى.

سادسًا: خطاب دبلوماسى عربى موحد بشأن القدس: وتتم صياغة هذا الخطاب الدبلوماسى بمعرفة وزراء الخارجية العرب، ويتضمن قرارات الشرعية الدولية التى تؤكد الحق العربى فى القدس والتزامات كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بتنفيذ تلك القرارات وفى مقدمتها على سبيل المثال عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس، وتجنب جميع الدول التعامل مع سلطات الاحتلال الإسرائيلى تعامل يمكن تفسيره بأنه صورة

اعتراف ضمنى بالأمر الواقع الذى فرضته إسرائيل باعتبار القدس عاصمة لها كما تزعم.

سابعًا: إعداد أطلس لجغرافية القدس قبل وبعد عدوان ١٩٦٧:
على أن يتم اعداد هذا الأطلس بمختلف اللغات الحية، ويشرح بالكلمة والصورة والخريطة ماجرى للمدينة تحت الاحتلال الإسرائيلى، ويوضح أى قدس عظمى تريد إسرائيل تهويدها واحتواءها كأمر واقع قبل دخول أى مفاوضات بشأنها إذا قدر لمفاوضات الوضع النهائى أن تنعقد، كما يوضح الأطلس أيضا أى قدس صغرى مهمشة تعمل اسرائيل على تسميتها لتكون عاصمة للفلسطينيين. والأطلس بهذه الصورة موجه للرأى العام العالمى لإبراز الوجه القبيح لاسرائيل وممارساتها العدوانية وانتهاكاتها الصارخة لكل المواثيق الدولية.

ولعل مثل تلك الدعوات تسهم فى بلورة استراتيجية متكاملة للتحرك العربى الإسلامى الدبلوماسى والإعلامى من أجل القدس فى وقت عصيب تجتازه المدينة المقدسة.

القاهرة: سبتمبر ٢٠٠٢

د. احمد يوسف القرعى

نائب رئيس تحرير الأهرام

مدير تحرير مجلة السياسة الدولية

الفصل الأول

أولوية القدس فى أجندة القمم العربية والإسلامية

- القدس قبل رام الله وبعدها
- دبلوماسية القمم العربية الطارئة من انشاص إلى شرم الشيخ
- دبلوماسية القمم الإسلامية الطارئة ودروسها المستفادة من قمة بيت المقدس ١٩٣١ إلى الدوحة ٢٠٠٣ مرورًا بقمة الرباط ١٩٦٩.
- نحو قمة عربية إسلامية عاجلة للقدس

القدس.. قبل «رام الله» وبعدها!

يبدو واضحا من تطورات الأحداث أن آلة الحرب الشارونية العدوانية لم تستهدف فى الأساس إعادة احتلال رام الله وطولكرم ونابلس وجنين وغيرها من مناطق السلطة الفلسطينية أو حصار مقر الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات لمجرد ممارسة الضغوط عليه والتهديد بنقله إلى غزة، فلقد افتعلت حكومة شارون تلك الأحداث وغيرها فى محاولة فاشلة منها لاستقطاب الأنظار بعيدا عن القدس حيث تجرى حكومة شارون استكمال مراحل التهويد الأخيرة للمدينة المقدسة، بينما نحن جميعا مشغولون بالمقاومة المستميتة والشجاعة للشعب الفلسطينى البطل دفاعا عن أرض السلطة فى الضفة.

هكذا خطط شارون مستهدفا تحقيق مطمعين له: نسف عملية سلام المسار الفلسطينى برمتها والعودة إلى المربع الأول والاكتفاء

ببحث الجانب الأمنى من ناحية واستكمال تهويد المدينة المقدسة وعزلها وشطب قضية التفاوض حولها عاجلا أو آجلا من ناحية أخرى.

وفى محاولة لتحقيق مخطط شارون بشأن عزل المدينة واستكمال عملية تهويدها لجأ منذ وصوله إلى الحكم إلى ما يلى: -

أولا: إحاطة القدس بنظام دفاعى خاص: باقامة جدار بطول ١١ كم جنوب المدينة المقدسة لعزلها عن قطاع بيت لحم فى الضفة وتكثيف أعمال البناء الدفاعية بوضع سياج من الأسلاك الشائكة وحفر الخنادق شمال المدينة مع وضع حواجز وأبراج مراقبة فى محيط المدينة ككل ونشر فرق من حرس الحدود بين الأحياء اليهودية والعربية. وكان شارون قد أقر فى يناير الماضى خطة فصل القدس الشرقية أمنيا عن شطر المدينة الغربى وعزل سكان الضفة الغربية عن المدينة على أن تقام الحواجز خارج القرى المحيطة بالقدس مثل العزرية وأبوديس وغيرهما. هذا فضلا عن تكثيف عدد المستعمرات المحيطة بالقدس فى محاولة لاستكمال تطويق المدينة بإطواق ثلاثة مترابطة من المستعمرات أولها يمتد إلى بيت لحم والثانى يقع بين شرق المدينة ليفصلها عن أريحا وامتدادها الشرقى والطوق الثالث على بوابة القدس الشمالية ليفصلها عن مدينة رام الله وأكثر من هذا تكثيف المستعمرات فى وسط المدينة والشروع فى إقامة مستعمرة جديدة فى قلب القدس فى حى الشيخ جراح نسبة إلى الصحابى الجليل ابو عبيدة الجراح.

ثانيا: تكرار محاولات الجماعات اليهودية المتطرفة تدنيس الحرم القدسي الشريف باثارة مشاعر المسلمين ومنها محاولة مجموعة يهودية من حركة أمناء جبل الهيكل وضع حجر أساس رمزى للهيكل الثالث المزعوم فى منطقة باب المغاربة خارج باحات المسجد الأقصى فى ٢٩ يوليو عام ٢٠٠١ وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية قد وافقت على وضع حجر الأساس هذا لبعض الوقت ارضاء لليمين المتطرف الذى يطمع فى تغيير المعالم الأثرية الاسلامية وتهويدها . والمحكمة الإسرائيلية هنا ليست جهة اختصاص وليست لها صلاحية لأن تصدر مثل هذا القرار حيث إن مناطق باب المغاربة وحائط البراق والقصور الأموية هى أوقاف إسلامية بمدينة القدس.

ومن محاولات استفزاز مشاعر المسلمين داخل الحرم القدسى الشريف نذكر أيضا ضغوط الجماعات اليمينية المتطرفة على شارون كى يحقق وعوده التى قطعها على نفسه فى برامجه الانتخابية حتى يفتح لهم المجال لدخول الأقصى، وإرضاء لتلك الضغوط شكل شارون لجنة وزارية تدرس امكانية دخول اليهود لزيارة ساحات الأقصى،كما أصدر توجيهاته للأجهزة الأمنية فى أوائل أبريل ٢٠٠١ بتحديد الطريقة المناسبة لضمان ما سماه الحق المزعوم لليهود فى زيارة ساحات الحرم القدسى الشريف.

ثالثا: شن حرب نفسية مكثفة ضد المقدسيين العرب داخل المدينة بوسائل عديدة ومتنوعة منها المسيرات الاستفزازية التى

تجوب شوارع المدينة وعلى مقربة من بوابات الحرم الشريف وعند حائط البراق (المبكى) والاعتداء على المواطنين الفلسطينيين سكان المدينة ومصادرة المزيد من أراضيهم وأملاكهم المعمارية وممتلكاتهم خاصة فى المناطق المجاورة للحرم القدسى الشريف، وإقامة المزيد من عمليات العربدة فى الشوارع والتى ترفع شعارات يمينية عنصرية تطالب بالموت للعرب، ومنع كثير من المصلين من الوصول إلى الحرم القدسى الشريف للصلاة أيام الجمع.

رابعا: محاولة تقسيم الحرم القدسى بعد الحرم الإبراهيمى:

ولم يكن اقتراح وزير الأديان الإسرائيلى (اشر أوهاتا من حركة شاس) لوزير الأمن الداخلى فى يوليو ٢٠٠١ إلا مجرد تكرار لاقتراحات سابقة بشأن تخصيص منطقة عازلة فى باحات المسجد الأقصى المبارك لضمان عدم رشق الحجارة باتجاه حائط البراق حماية للمتطرفين اليهود عند تجمعهم أمام الحائط.

وهنا يقترح وزير الأديان عزل مساحة من الأرض خلف حائط البراق من مساحة الحرم القدسى بتحديد خط معين يحظر تجاوزه من قبل الفلسطينيين وإلقاء القبض فورا على كل من يحاول تجاوزه.

ويبدو واضحا أن الهدف الأساسى من الاقتراح هو وضع اليد تدريجيا على المسجد الأقصى المبارك وتقسيمه على غرار تقسيم الحرم الإبراهيمى فى الخليل عام ١٩٩٤ بهدف محاولة وضع ما يسمى بحجر الأساس للهيكل المزعوم.

خامسًا: مواصلة حفر الانفاق تحت المسجد الأقصى: وكانت الأنفاق التى بدأ العمل فيها منذ عام ١٩٦٧ تحت أسوار الأقصى الجنوبية والشرقية والغربية والتى تستهدف اكتشاف الهيكل اليهودى المزعوم قد أدت إلى تصدعات خطيرة فى منشآت الأقصى خاصة تحت حائط البراق من الناحية الغربية. وكان النفق الذى تم افتتاحه فى سبتمبر ١٩٩٦ قد امتد من أسفل الحائط الغربى للحرم القدسى الشريف فى الموقع المسمى (المطهرة) باتجاه الشرق مسافة ٥٢ مترا وبعمق ٦ أمتار ويصل إلى موقع سبيل قايتباى المواجه لقبة الصخرة.

هكذا تواصل السلطات الإسرائيلية حفر الأنفاق التى تهدد أساسات المسجد الأقصى والمنشآت الإسلامية الأخرى، فى الوقت نفسه تحظر السلطات الإسرائيلية دخول مواد الترميم (خاصة الاسمنت والبلاط) إلى الحرم القدسى الشريف فى العامين الأخيرين فى الوقت الذى يحتاج فيه المسجد إلى عملية ترميم سريعة نظرا لمساحته الكبير ة التى تبلغ ٢٥ فدانا وفى ظل شق الأنفاق الكثيرة التى يقوم بها المستوطنون.

هكذا تواصل حكومة شارون عزل القدس من ناحية وتكريس عملية تهويدها فى الوقت الذى ينشغل فيه الرأى العام العربى والدولى بمتابعة مجازر آلة الحرب الشارونية فى رام الله وبيت لحم وغيرها من مدن السلطة الفلسطينية فى الضفة. ومن الأهمية أن تفوت الأمة العربية على شارون مخططه الهدام بالنسبة للقدس

وعلى المقدسيين العرب أيضا تحمل مسئولية الضمود والتصدى لمختلف اجراءات التهويد للمدينة المقدسة باعتبارها لب الصراع العربى ـ الإسرائيلى قبل رام الله وبعدها.

ولعل هذا يكون دافعًا لدعوة قمة عربية إسلامية طارئة ومفتوحة تحظى القدس وحدها بالبند الوحيد فى أجندتها.

الأهرام (٢ مايو ٢٠٠٢)

(٢) دبلوماسية القمم العربية الطارئة

من أنشاص (١٩٤٦) إلى شرم الشيخ (٢٠٠٣)

كانت مواجهة الخطر الخارجى دافعًا قويًا لانعقاد قمم عربية طارئة على مدى العقود الخمسة أو الستة الماضية ابتداء من قمة أنشاص (مايو ١٩٤٦) لمواجهة خطر زحف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.. إلى قمة شرم الشيخ والمقرر انعقادها الخميس (٢٨ فبراير ٢٠٠٣) لمحاولة احتواء أزمة الصدام الأمريكى العراقى سلميًا «وفيما بين قمتى أنشاص وشرم الشيخ تعددت القمم الطارئة والعادية ابتداء من قمة يناير ١٩٦٤ التى دعا إليها الرئيس عبد الناصر لمواجهة مخطط إسرائيل لتحويل مياه الأردن وهى القمة التى تعد قمة طارئة رغم الاتفاق على تصنيفها بأنها أول قمة عربية عادية فى النظام الاقليمى العربى، وحيث انتظم انعقاد القمة العربية حتى مؤتمر القمة الثانى عشر فى فاس (١٩٨٢) وبعدها

فقدت القمة العربية استمراريتها العادية سنويًا وبدأت القمة العربية تعقد دورات طارئة منذ عام ١٩٨٥ على فترات غير منتظمة وهى قمة القاهرة الطارئة عام ٢٠٠٠ كما يلى:

- مؤتمر القمة العربى الطارىء فى الدار البيضاء (أغسطس ١٩٨٥) لمواجهة العمليات الإرهابية على المخيمات الفلسطينية فى لبنان.

- مؤتمر القمة العربية الطارىء فى عمان (نوفمبر ١٩٨٧) خصص للحرب العراقية الإيرانية.

- مؤتمر القمة العربى الطارىء بالجزائر (يونيو ١٩٨٨) بشأن المؤتمر الدولى للشرق الأوسط وتأكيد الحقوق الفلسطينية.

- مؤتمر القمة العربى الطارىء فى الدار البيضاء (مايو ١٩٨٩) لمواجهة تداعيات الأزمة اللبنانية.

- مؤتمر القمة العربى الطارىء فى بغداد (يونيو ١٩٩٠) بدعوة عراقية لمحاولة ترويج مزاعم قادسية صدام البطولية.

- مؤتمر القمة العربى الطارىء فى القاهرة (أغسطس ١٩٩٠) للتعامل مع عملية الاجتياح العراقى للكويت - مؤتمر القمة العربى الطارىء فى القاهرة (يونيو ١٩٩٦) لمواجهة تعثر عملية السلام إثر نجاح الليكود واعلان بنيامين نتانياهو اللاءات الثلاثة: لا للدولة الفلسطينية، لا لتقسيم القوى، ولا للتنازلات فى الجولان.

- مؤتمر القمة العربى الطارىء فى القاهرة (أكتوبر ٢٠٠٠) لمناصرة انتفاضة الأقصى.

ومع العد التنازلى لانعقاد القمة العربية الطارئة (٢٨ فبراير ٢٠٠٣) بدعوة من الرئيس حسنى مبارك من الأهمية بمكان التذكير بالدروس المستفادة من منظومة القمم الطارئة منذ قمة أنشاص وهى قمم يدعى إليها دائمًا لأسباب ملحة أو وقوع أحداث كبرى تمس الأمن القومى العربى بصفة عامة.

ونختار حالتين للدراسة هما أول وآخر قمة عربية طارئة، وأعنى هنا قمتى أنشاص ١٩٤٦، القاهرة ٢٠٠٠.

ولعل ملابسات الدعوة إلى قمة أنشاص وما أسفرت عنه من قرارات علنية وسرية لمواجهة التكالب اليهودى الخارجى المنظم على أرض فلسطين، تقدم نموذجًا لكيفية الإدارة العربية المبكرة للقضية الفلسطينية عام ١٩٤٦ كما توضح قمة القاهرة الطارئة فى أكتوبر ٢٠٠٠ كيفية إدارة الأزمة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى.

وبشأن قمة أنشاص (٢٨ مايو ١٩٤٦) ودروسها المستفادة فقد كتب مسئول عربى مطلع عايش أحداث القمة صفحات من مذكراته بالأهرام (فيما بين يونيو، يوليو ١٩٧٧) حول القمة وأوضح ما يلى:

أولاً: جاءت الدعوة لانعقاد قمة أنشاص وكان الخطر الصهيونى فى فلسطين متفاقمًا وأعمال العدوان الصهيونية ضد العرب ومن يقف فى طريق مطامعهم من الانجليز تزداد وحشية وضراوة وجاء تقرير لجنة التحقيق الانجلو أمريكية الخاصة بفلسطين مخيبًا لآمال العرب، حيث طالبت اللجنة بتهجير مائة ألف يهودى جدد إلى فلسطين وتقسيم فلسطين إلى أربع مناطق: منطقة عربية. ومنطقة

يهودية، ومنطقة النقب، ومنطقة القدس وأن يكون لكل منطقة هيئة تشريعية وهيئة تنفيذية محليتان وأن تكون هنالك حكومة مركزية تعول شئون الدفاع والعلاقات الخارجية وشئون الجمارك والضرائب والشرطة والقضاء. ووقع تقرير اللجنة على العرب وقع الصاعقة.

ثانيًا: أصدر مؤتمر أنشاص عدة قرارات لم يتضمنها محضر اجتماع المؤتمر وتمثلت فيما يلى:

١ - انشاء القومية العربية رباطًا للعرب يعلو الرباط الاقليمى.

٢ - النظر فى عرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة.

٣ - تحذير الدولتين البريطانية والأمريكية من مغبة تأييد الصهيونية والتلويح بالمقاطعة الاقتصادية للدول التى تساند الصهيونية.

٤ - تأكيد التصميم على الدفاع العسكرى إذا فشلت الجهود السلمية.

٥ - تدريب الفلسطينيين على المقاومة ومدهم بالمال والسلاح.

٦ - مقاطعة البضائع الصهيونية فى فلسطين.

ويبدو واضحًا من القرارات أن قرار دخول حرب ١٩٤٨ كان متفقًا عليه فيما بين القادة العرب، وقد كلفوا الأمين العام للجامعة (عبد الرحمن عزام) بتبليغ تلك القرارات إلى رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية العرب. وتم هذا فى مؤتمر بلودان بسوريا (٨

يونيو ١٩٤٦) وأحيطت أعماله أيضًا بسرية تامة. وقد أكد المؤتمر ضرورة اتخاذ التدابير ضد بريطانيا والولايات المتحدة بسبب تقريرهما عن القضية الفلسطينية وذلك فيما إذا أصرتا على موقفهما العدائى من العرب ثم بحث المؤتمر تزويد الشعب الفلسطينى بالمال والسلاح والرجال ومواجهة احتمالات المستقبل بالتدخل العسكرى.

ثالثًا: أحدث مؤتمر أنشاص ردود فعل دولية واسعة وليس أدل على هذا من تراجع رئيس وزراء بريطانيا (مستر أتلى) واعلانه أن تقرير لجنة التحقيق الانجلو أمريكية فى حاجة إلى دراسة ومشاورة متعددة النواحى وأن توصيات اللجنة استشارية غير ملزمة، وأن على العرب واليهود أن يتريثوا ويصبروا، وأن الحكومة البريطانية أرسلت التقرير إلى الحكومات العربية واللجنة العربية العليا والوكالة اليهودية لتبدى آراءها فيه حتى تبحثها الحكومة البريطانية قبل اقدامها على أى خطوة فى شأنه.. كما أعلنت الحكومة الأمريكية والرئيس ترومان مثل هذا، وهما الضالعان مع الصهيونية إلى أبعد الآماد...

فقد أكد الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته مارشال لرؤساء العرب وحكوماتهم وللهيئات الفلسطينية، أن الإدارة الأمريكية تولى احتجاجاتهم وآراءهم أعظم العناية وأنها لن تقدم على أى خطوة فى فلسطين قبل التشاور معهم، وأن توصيات لجنة التحقيق ليست ملزمة للحكومة الأمريكية..

وكذلك اختفى حماس ترومان القوى للتعجيل بتهجير مائة ألف يهودى جدد إلى فلسطين حسبما ورد فى تقرير اللجنة.

لكن الصهيونية لم تقف مكتوفة الأيدى، وإنما صعدت أعمالها الارهابيــة فى فلسطين وأنزلت بالجنود الانجليــز والمنشــآت البريطانية خسائر فادحة.. وخطفت الضباط فى رابحة النهار وعلى عيون الأشهاد، واعتقلت الكثير من الرهائن حتى تعود بريطانيا إلى موقفها المساند للهجرة ودعت الاذاعة الصهيونية فى فلسطين اليهود فى أرجاء العالم إلى محاربة بريطانيا والبريطانيين.

هذا عن قمة أنشاص عام ١٩٤٦ التى تتشابه نصوص قراراتها مع الخطاب السياسى العربى المعاصر تجاه القضية الفلسطينية وأحداث المنطقة بصفة عامة.

أما بشأن قمة القاهرة الطارئة فى أكتوبر ٢٠٠٠ فقد جاءت بدعوة من الرئيس مبارك بعد أن حولت إسرائيل عملية السلام إلى عملية حرب ضد الشعب الفلسطينى مستخدمة القوة العسكرية لحصاره وعزله وجعله رهينة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ومن الدروس المستفادة للقمة نذكر ما يلى:

أولاً: أسفرت القمة عن خطة عمل عربية ماتزال تحظى بالإجماع العربى وهى خطة قامت على تقرير سليم للموقفين العربى والعالمى تجاه أحداث المنطقة وتحليل لكل عناصر الموقف

سياسيًا واقتصاديًا سواء فى المنطقة العربية أو فى النطاق العالمى وفى داخل المنظمة الدولية.

ثانيًا: أعطت القمة دفعة إلى الصمود الفلسطينى أمام آلة الحرب الإسرائيلية حيث قررت القمة انشاء صندوقين أحدهما يخصص للحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس والحيلولة دون طمسها ودون تهديدها، والثانى يخصص لدعم الانتفاضة ومساندة أسر الشهداء وتهيئة سبل رعاية وتعليم أبنائهم وهذا فضلاً عن مطالبة القمة بتشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة فى اطار الأمم المتحدة ودورها المعلن فى حماية حقوق الإنسان فى كل أنحاء العالم وكذلك دعوة مجلس الأمن إلى توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطينى الرازح تحت نيران الاحتلال من خلال تشكيل قوة أو وجود دولى لهذا الغرض.

ثالثًا: تأكيد المطلب العربى الأساسى فى قيام سلام عادل يضمن قيام دولة فلسطين ذات سيادة عاصمتها القدس وفقًا لحدود ١٩٦٧، واستعادة جميع الأراضى المحتلة منذ هذا التاريخ.

وأخيرًا فإن كل الدلائل والمؤشرات توحى بأن القمة العربية الطارئة فى شرم الشيخ تتحمل مسئولية قومية تفوق مسئولية أول قمة عربية طارئة عام ١٩٤٦ وآخر قمة عربية طارئة بالقاهرة فى أكتوبر ٢٠٠٠.

(الأهرام-٢١ فبراير ٢٠٠٣)

(٣) دبلوماسية القمم العربية الطارئة ودروسها المستفادة

(بيت المقدس ١٩٣١ . الرباط ١٩٦٩ . الدوحة ٢٠٠٣)

جاء انعقاد القمة الطارئة لمنظمة المؤتمر الإسلامى بالدوحة (٥ مارس ٢٠٠٣) فى سياق ظاهرة قمم الطوارئ التى تسود عالمنا المعاصر حاليًا ابتداء من القمة الطارئة للاتحاد الإفريقى (أديس أبابا) إلى قمة الاتحاد الأوروبى إلى قمة عدم الانحياز (التى جاءت متأخرة عن موعدها التقليدى فى سبتمبر ٢٠٠٢) إلى القمة العربية العادية العاجلة فى شرم الشيخ فبراير ٢٠٠٣ وهى فى حكم المؤتمرات الطارئة.. إلخ ولعل ظاهرة انعقاد مثل تلك المؤتمرات تعكس إلى حد كبير حالة «الطوارئ الدولية» التى اعقبت أحداث ١١ سبتمبر الأمريكية وتداعياتها التى أصابت منطقتى الشرقين الأقصى والأوسط برذاذها القاتل.

أيًا كان الأمر فإن القمة الإسلامية الطارئة قد جاءت بعد أيام قليلة من القمة العادية العاجلة فى شرم الشيخ، ومن المعروف أن الدول العربية كلها (٢٢ دولة) اعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى (٥٧ دولة) وأن القضايا الأساسية لقمة الدوحة الطارئة هى قضايا عربية فى المقام الأول (المسألة العراقية والقضية الفلسطينية).

ومن الأهمية قراءة بيان قمة الدوحة الطارئة فى ضوء الدروس المستفادة من دبلوماسية القمم الطارئة التى مارستها الدولة الإسلامية فى مواجهة أزمات أحدقت بالأمة وبحقوقها المشروعة.

وهنا توحدت صفوف الأمة فى المواجهة وكان المؤتمر الإسلامى العالمى المعقود ببيت المقدس عام ١٩٣١ دفاعًا عن عروبة القدس بداية مرحلة جديدة فى تاريخ التضامن الإسلامى الحديث وبداية عدد من المؤتمرات الطارئة امتدت إلى قمة الرباط فى سبتمبر ١٩٦٩ بعد محاولة إسرائيل إحراق المسجد الأقصى.

وتشكل تلك الحقبة (١٩٣١ ـ ١٩٦٩) مرحلة غنية بالدروس المستفادة يمكن على ضوئها قراءة بيان قمة الدوحة الصادر.

وكانت المظاهرة الصهيونية حول المسجد الأقصى فى ١٥ أغسطس ١٩٢٩ هى التى فجرت ثورة ١٩٢٩ المقدسية وما تلاها من أحداث فى مواجهة مطالب الأقلية اليهودية بنزع مكان البراق من أيدى العرب، وشملت الثورة الفلسطينية القدس وغيرها من مدن فلسطين، وحمل الثوار العرب السلاح يوم ٢٣ أغسطس فى مواجهة كل من الحركة الصهيونية وسلطات الانتداب البريطانى فى

فلسطين. ونجحت بريطانيا فى إخماد الثورة بقوة السلاح والمحاكمات، واحكام الأعدام وفرض الغرامات ونفى الزعماء. وأمام اضطراب الأحوال أرسلت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق برلمانية (لجنة شو)، كما عينت الحكومة لجنة أخرى لبحث مسألة الأراضى والهجرة اليهودية، وأعقبتها بلجنة فنية ثالثة، بالاضافة إلى لجنة رابعة. ورفعت هذه اللجان تقاريرها، وكانت خطيرة جدًا فى محتوياتها، إذ كشفت النقاب عن المآسى السياسية والاقتصادية والتشريعية التى كانت تنزل بعرب فلسطين. وصدر بعد ذلك الكتاب الأبيض فى أكتوبر ١٩٣٠، وهو يشمل فى بعض سطوره القليلة عددًا متواضعًا من المطالب العربية.

ولم تكن تقارير هذه اللجان، وكذا الكتاب الأبيض، إلا مجرد خدعة سرعان ما قامت الحكومة البريطانية بسحب ما جاء بها من وعود أمام الرفض الصهيونى لها.

عندئذ عقد أول مؤتمر إسلامى دولى بجوار المسجد الأقصى للدفاع عن القدس ومقدساتها، وحضر هذا المؤتمر جمهرة من زعماء الإسلام وكبار علمائه يمثلون المسلمين فى الشرق والغرب، حيث قدموا من مصر والهند وأندونيسيا وأفغانستان وسوريا والعراق ولبنان وشرق الأردن واليمن. كما جاءت وفود من مراكش وتونس والجزائر وايران ويوجوسلافيا، وممثلون عن مسلمى روسيا وغيرهم من مندوبى الدول الإسلامية.

وأسفر المؤتمر عن عدة قرارات فى مقدمتها:

وضع دستور للمؤتمر يجعل المؤتمر منظمة دائمة تجتمع دوريًا وتوجد لها مؤسسات تابعة فى جميع أنحاء العالم الإسلامى وتحدد لها أهدافًا سامية نابعة من عظمة الإسلام وتاريخه.

- انشاء جامعة إسلامية كبرى فى القدس تسمى جامعة المسجد، الأقصى وتأليف دائرة معارف اسلامية.

- الدفاع عن فلسطين لأهميتها بالنسبة للعالم الإسلامى وشجب السياسة البريطانية الصهيونية فيها وإعلان قدسية البراق.

- تشكيل شركة إسلامية لانقاذ أراضى فلسطين.

- تسليم شركة سكة حديد الحجاز إلى هيئة إسلامية لأنها ملك المسلمين.

- استنكار السياسة الاستعمارية فى ليبيا، والفرنسية فى سوريا ولبنان والمغرب العربى، والانجليزية فى مصر والسودان وجزيرة العرب.

ورغم نجاح المؤتمر فى التوصل إلى مثل هذه القرارات المتكاملة لمواجهة المخطط الصهيونى فى فلسطين.. فإنها ظلت حبرًا على ورق نظرًا للمناخ السياسى الذى عقد المؤتمر فى ظله من ناحية والتحديات التى وضعتها بريطانيا والحركة الصهيونية أمام العمل الإسلامى المشترك وهو يخطو خطواته الأولى.

أما عن المناخ السياسى الذى عقد المؤتمر فى ظله فكانت تسوده عقدة الخوف من ناحية والقصور السياسى من ناحية أخرى.

وبرزت عقدة الخوف منذ كان المؤتمر مجرد فكرة أو مشروع، فقد خاف بعض رجال السياسة والدين أن تكون للمؤتمر علاقة بموضوع الخلافة، الذى كان مطروحًا منذ خلع آخر سلطان عثمانى عام ١٩٢٤ وكانت هناك دولتان عربيتان إسلاميتان تتنازعان وراثة هذه الخلافة.

وتمثل القصور السياسى فى عدم تحديد العدو الرئيسى للعرب آنذاك، واكتفت قرارات المؤتمر باستنكار السياسة الاستعمارية فى فلسطين والدول العربية فى إطار مهادنة الاستعمار البريطانى، وتوجيه المقاومة العربية ضد الصهيونية فقط. ولم يدرك العرب آنذاك أن العصابات الصهيونية نفسها لم تتردد لحظة فى مقاومة سلطات الانتداب البريطانى إذا وقفت عقبة أمام تنفيذ المخططات الصهيونية.

واتهمت طلائع الشباب العربى الواعى زعماء الحركة الوطنية آنذاك بمهادنة الاستعمار البريطانى، ولم يسلم أمين الحسينى نفسه من توجيه مثل تلك التهم إليه. والقول بأنه كان يتعاون مع الانجليز، ويعتقد بأن سياسة التعاون معهم تؤدى إلى حل القضية الفلسطينية، وتحقيق المطالب والأهداف العربية.

وكشفت السلطات البريطانية حقيقة موقفها عندما وضعت المصاعب العربية أمام تنفيذ قرارات المؤتمر، وأحبطت مهمة الوفد الفلسطينى الذى طاف بالبلاد الإسلامية لمدة سبعة أشهر لتعبئة المسلمين.

وهكذا لم يتحقق النجاح لأول تجربة للتجمع الإسلامى فى بداية الثلاثينات، وتتابعت الاحداث على أرض فلسطين، ولم تجد انتفاضات الشعب الفلسطينى فى القدس وغيرها من المدن الفلسطينية تجمعًا إسلاميًا قويًا يدعمها ويساندها.

وظلت فكرة التجمع الإسلامى تتردد على الساحة بعد مؤتمر ١٩٣١ وانعقدت عدة مؤتمرات إسلامية أخرى وأسست عدة منظمات ورفعت عدة شعارات للتجمع الإسلامى ابتداء من شعار «اسلامتان فى باكستان» إلى الدائرة الثالثة فى «فلسفة الثورة» المصرية إلى دار الإسلام فى أندونسيا إلى «الكومنولث الإسلامى من طنجة إلى جاكارتا» فى كتابات المفكر الجزائرى مالك بن نبى إلى رابطة العالم الإسلامى فى مكة.

لقد اهدرت الأمة الإسلامية خلال هذه المرحلة (١٩٣١ - ١٩٦٩) فرصًا عديدة للتجمع الإسلامى خاصة بعد سنوات الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت حركة استقلال الدول الإسلامية فى إفريقيا وآسيا، وشهدت هاتان القارتان بروز التجمعات الأفرو آسيوية واللا إنحيازية وكان يمكن للدول الإسلامية أن تستفيد من تجارب هاتين الحركتين لاسيما أن الدول الإسلامية قد أسهمت فى إنشائهما ونشاطهما.

وعلى سبيل المثال فإن محور العالم الإسلامى من طنجة إلى جاكارتا يتطابق مع محور العالم الآفرو آسيوى، والدين الإسلامى ذو صلة وثيقة بحضارات وثقافات هذا التجمع.

وفى ضوء حداثة ظاهرة التجمع الإسلامى آنذاك ١٩٣١ - ١٩٦٩ فإنه فى اهدافه على المستوى الدولى كان يواكب كثيرًا من أهداف حركة عدم الانحياز خاصة فى اهداف تحرير الشعوب وتصفية النظم الاستعمارية والعنصرية، ويؤكد البعض هذا بمقولة أن النظرة السياسية الإسلامية متسع لفكرة الحياد الإيجابى فى اسسها العريضة.

هذا وقد أسهم عدد من المفكرين المسلمين فى بلورة وصياغة أطر فكرية وعملية للتجمع الإسلامى فى ظروفه المتغيرة، تستكمل اجتهادات ابن تيمية والأفغانى ومحمد عبده والكواكبى ورشيد رضا وغيرهم، ونذكر على سبيل المثال الاقتراح التفصيلى للمفكر العربى الجزائرى مالك بن نبى بانشاء كومنولث إسلامى ونذكر أيضًا كتابات المودودى فى باكستان.

يعنى هذا كله أن ظروف العصر ١٩٣١ - ١٩٦٩ كانت عاملاً مساعدًا لنجاح فكرة أو مشروع التجمع الإسلامى الشامل والقوى؛ غير أن الانقسامات التى شهدتها الساحة العربية فى تلك الفترة لعبت دورها فى تباين المواقف إزاء فكرة التجمع الإسلامى رغم عدم تعارض اهداف القومية العربية مع اهداف التجمع الإسلامى.

جاء الصدام أساسًا عندما ارتبط انعقاد وقيام بعض المؤتمرات والمنظمات الإسلامية فى منتصف الخمسينات بانشاء حلف عسكرى إسلامى فى اطار النفوذ الأجنبى ولم تتورع الولايات المتحدة والدول الغربية عن تقديم مشروع منظمة الدفاع عن الشرق

الأوسط من تركيا حتى باكستان، ومن مصر حتى إيران متضمنا إسرائيل أيضًا فى محاولة أمريكية لملء الفراغ العسكرى الناجم عن انحسار النفوذ البريطانى الفرنسى عن المنطقة، وبعد فشل المشروع برز حلف بغداد من داخل المنطقة، وتسترت وراءه الولايات المتحدة وبريطانيا، وكانت الضغوط لحشد الدول العربية فى حظيرة الحلف من أشد مراحل الصراع والصدام التى شهدتها المنطقة وكانت دعوة القومية العربية التى تبنتها ثورة ٢٣ يوليو آنذاك من العوامل التى انقذت الأمة العربية والإسلامية من شرور هذا الحلف الذى سرعان ما انهار بقيام ثورة العراق عام ١٩٥٨ وانسحابه من الحلف ثم تسميته بعد ذلك بالحلف المركزى.

وظلت دعوة القومية العربية أساسًا هى السياج القوى ضد تغلغل النفوذ الأجنبى عبر باب التجمع الإسلامى وذلك حتى منتصف الستينات، ولعل هذا يؤكد مرة أخرى أنه ليس ثمة تعارض بين اهداف التجمع القومى العربى، والتجمع الإسلامى، وبوقوع عدوان يونيو ١٩٦٧، واحتلال القدس العربية ثم حريق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ ادركت الدول العربية والإسلامية أكثر من أى وقت مضى أهمية قيام تجمع إسلامى قوى يتجاوز أية خلافات سياسية طارئة وعندئذ تبلورت فكرة انشاء منظمة المؤتمر الإسلامى بعد مؤتمر القمة الإسلامى الأول المعقود عام ١٩٦٩.

ولا شك أن متابعة تطورات التجمع الإسلامى من بداية الثلاثينات يمكن أن تقدم دروسًا مستفادة للتجمع الإسلامى

المعاصر، ولعل فى مقدمة هذه الدروس أن تحديات الثلاثينات لازالت ماثلة أمامنا ونحن نعيش السنوات الحالية ورغم المتغيرات الدولية الشاملة وتعاظم اخطار هذه التحديات، فإن طرق واساليب المواجهة العربية والإسلامية له يغلب عليها طابع الضعف والسلبية، ويكفى الاشارة إلى أن المؤتمرات الإسلامية فيما بين ١٩٣١ ـ ١٩٦٩ أتسمت بالإقليمية تارة وبالموسمية تارة أخرى حتى أصبح لكل جيل من أجيال الأمة العربية الإسلامية مؤتمراته ناهيك عن فعالية أو عدم فعالية هذه المؤتمرات، بينما نجد أن المؤتمرات الصهيونية حتى الآن هى امتداد لأول مؤتمر صهيونى عقد فى بال عام ١٨٩٧ .

والتساؤل المطروح للمناقشة هو:هل تحقق فعلاً قيام تجمع إسلامى قوى وفعال فى مواجهة الاخطار التى استفحلت بعد ذلك، وفى مقدمتها تهويد مدينة القدس، وضرب العراق بعد ضرب أفغانستان، وهل أجاب بيان قمة الدوحة عن هذا التساؤل التاريخى أم أن الأمر يتطلب اجتماعًا آخر للقمة الإسلامية على غرار ما طالب به السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية لعقد مؤتمر قمة يستكمل ما انجزته قمة شرم الشيخ؟

ولعل الاطلاع على نص بيان القمة الاسلامية الطارئة فى الدوحة يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن القدس لا تأخذ حظها من اهتمامات القمم الاسلامية ولا تتمتع بمركز الصدارة فى جدول أعمال القمة التى تعقد كل ثلاث سنوات. ومن هنا تأتى أهمية الاسراع بعقد قمة اسلامية طارئة لملاحقة حكومة الليكود العدوانية

والمتطرفة التى تسابق الزمن فى عملية تهويد القدس. ومعنى هذا أن القضية لا تحتمل التأخير أو التأجيل. وإذا قدر للقمة الاسلامية الطارئة أن تعقد لتبحث واقع ومستقبل القدس فى بند واحد فإن مسئوليتها تتحدد فى اتخاذ الخطوات السريعة لمواجهة مخطط تهويد المدينة.

(الاهرام. (٦مارس ٢٠٠٣))

(٤) نحو قمة عربية إسلامية عاجلة للقدس

بعد عرض نماذج من القمم العربية والإسلامية الطارئة يبدو واضحًا أهمية المبادرة بتخصيص قمة للقدس فى الوقت الحالى لكونها القضية التى ليس حولها خلاف عربى حول عروبتها وضرورة استردادها وان كانت قضية القدس تفتقر فى الوقت نفسه إلى إعلان موقف عربى إسلامى حاسم بشأن مصيرها تحت الاحتلال الإسرائيلى حماية للمدينة المقدسة من مخطط التهويد الذى يجرى على قدم وساق فى سباق مع الزمن منذ عام ١٩٦٧ وفى إطار سياسة فرض الأمر الواقع الإسرائيلية.

ورغم دورية القمم العربية الإسلامية العادية وانعقاد القمم الطارئة بين آن وآخر فإن قضية القدس تدرج دائمًا فى أجندة تلك القمم مع عشرات القضايا الأخرى الرئيسية والفرعية القديمة والجديدة والمستمدة دون أن يتفرغ صناع القرار العربى والإسلامى

لقضية القضايا العربية المعاصرة وهى قضية القدس، وفى تقديرى أن تلك القضية دون سواها من القضايا الشائكة المعقدة والعاجلة التى لا تحتمل التأخير أو التأجيل أو الاكتفاء بإدراجها ضمن جدول أعمال مزدحم بالقضايا الأخرى. واقتراح عقد قمة طارئة للقدس سوف يكون أكثر مصداقية لو تم عقدها فى إطار قمة عربية إسلامية بالتنسيق بين الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى حتى تكون الأمة العربية الإسلامية ظهيرًا وسندًا للمفاوض الفلسطينى الذى يخوض معركة صعبة أمام مفاوض إسرائيلى عنيد يلقى مساندة وتأييدًا مطلقًا من الولايات المتحدة، القطب الأوحد (وحتى إشعار آخر) فى نظام دولى تسوده رياح معاكسة لكل مصلحة عربية قطرية أو قومية.

والتعجيل بعقد قمة عربية إسلامية طارئة بشأن القدس من شأنه تحقيق ما يلى:

أولا: تعزيز مبادرة السلام العربية التى اعلنتها قمة بيروت (٢٧ - ٢٨ مارس ٢٠٠٢) وفى مقدمة بنودها قبول إسرائيل قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو ١٩٦٧ فى الضفة وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشريف.

ثانيا: وقف حمى المزايدات الانتخابية حول القدس فى الفترة القادمة التى تسبق الانتخابات الأمريكية المقرر اجراؤها فى نوفمبر ٢٠٠٤، ونتذكر على سبيل المثال تصريحات بيل برادلى منذ فبراير ١٩٩٩ أى قبل انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢، وقوله له إنه فى حالة فوزه

فى انتخابات الرئاسة الأمريكية سوف يتخذ قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بعد اجراء مشاورات مع إسرائيل متناسيا الفلسطينيين أصحاب المدينة المقدسة..!

الفصل الثانى

الدعوة لمشروع فيصل الحسينى

(١) «اشتر زمناً فى القدس» للحفاظ على عروبتها

(٢) تحقيق السيادة الفلسطينية الكاملة على القدس العربية

(٣) تطويق «الأطواق الإسرائيلية»

(١) «اشتر زمناً فى القدس» للحفاظ على عروبتها

من الأهمـيـة أن تدرك الإدارة الأمـريكية وهـى تلقى بثـقلهـا هـذه المرة للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة على المسار الفلسطينى، أن تدرك جـيـدا أن عـروبة الـقـدس كـانت ولا تزال هـى الـصـخـرة التى تتـحطم عليـهـا أية مـحـاولات تسـعـى لفـرض سـيـاسـة الأمـر الواقع الإسـرائيلية على المدينة المقدسـة. ولا تزال دروس كامب ديفيد «٢» مـاثلة للأذهـان وجـاءت بعـدهـا انتـفـاضـة الأقـصـى لتـؤكـد الثـوابت والخطوط الحـمـراء العـربيـة بشـأن القـدس، ومن ثم فـمن الأهـمـيـة بمكان إعداد سيناريو عـربى موحد بشأن استرداد القدس، مع توقع احياء مفاوضات السلام على المسار الفلسطينى.

ولعل مـراجـعـة مـقـتـرحـات المقـدسـى الراحل فـيـصل الحـسـينى صـاحـب ملف القـدس (ونحـن نحـتـفل بـذكـرى رحـيله فـى ٣١ مـايو ٢٠٠١) تؤكد تكامل رؤيته ومشـروعـه بشـأن التفـاوض حـول المدينة

المقدسة والحفاظ على هويتها العربية ومواجهة مخطط تهويدها وكشف السيناريوهات الخبيثة التى قدمها الاسرائيليون قبل كامب ديفيد «٢» أو بعدها وهى سيناريوهات مليئة بالخدع والشراك والمزاعم والادعاءات التى لا تنطلى على مقدسى عريق كانت صيحته دائما: واقدساه - لقد أعطى فيصل الحسينى للقدس كل فكره وجهده وكان يمثل نموذج الصمود المقدسى أمام جحافل الاحتلال الاسرائيلى للمدينة.

ومشروع فيصل الحسينى يمكن رصد ملامحه الأساسية من خلال نداءاته وآرائه ومحاضراته وتصريحاته ويتركز المشروع أساسا فى أربع نقاط رئيسية:

أولا: نداء فيصل الحسينى المعروف بـ (اشتر زمنا فى القدس) للحفاظ على ما يجب الحفاظ عليه من أوجه الحياة العربية الإسلامية المسيحية فى المدينة سواء كان سكانا أو مؤسسات أو مقدسات أو ممتلكات. ومن أجل هذا ينادى فيصل بانشاء الصندوق الوطنى لدعم القدس الشريف.

ثانيا: دعوة فيصل الحسينى باستمرار السيادة العربية على المدينة بحدود ٤ يونيو ١٩٦٧ مع اتاحة حرية أداء المشاعر الدينية لكل أصحاب الأديان السماوية الثلاثة بأرض منطقة محايدة بين القدسين الشرقية والغربية تكون معبرا آمنا إلى كل الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية واليهودية.

ثالثا: مشروع فيصل الحسينى المسمى (تطويق الأطواق) ببناء حزام واسع من المبانى الفلسطينية تشكل حزاما عربيا يطوق أطواق المستوطنات اليهودية التى زرعها الاحتلال وأحاطوا القدس بها.

رابعا: جهود فيصل الحسينى للحفاظ على بيت الشرق رمزا لصمود المدينة أرضا وسكانا والحفاظ على شخصيتها التاريخية. وما كان لقوات شارون أن تقدر على اقتحام هذا البيت العريق إلا بعد رحيل فيصل الحسينى.

ويبدو واضحا تكامل الرؤية فى النقاط الأربع التى شكلت مشروع فيصل الحسينى للحفاظ على القدس واستردادها ويتناول المقال تفصيلا النقطة الأولى من المشروع والخاصة بنداء (اشتر زمنا فى القدس) بهدف الحفاظ على هويتها العربية وهى تتعرض لأخطر مراحل عمليات التهويد. تهويد الأرض وطرد سكانها.

نداء (اشتر زمنا فى القدس) يستهدف وضع آلية محددة لتوفير الدعم المالى المطلوب بإنشاء الصندوق الوطنى لدعم القدس الشريف فى إطار المهام المطلوبة لمواجهة قضايا القدس الراهنة ويحدد الحسينى هذه المهام كما يلى:

أولا: فى مواجهة إغلاق المدينة أمام الفلسطينيين فإن المهمة الأولى هى العمل على إلغاء طوق الحصار الإسرائيلى المفروض حولها فتفتح المدينة أمام كل من يريد زيارتها لاسيما أهالى الضفة الغربية والقطاع واتخاذ خطوات عملية لشد أزر القدس بعرب ١٩٤٨ أيضا والبالغ عددهم نحو مليون نسمة وذلك بإيجاد الأطر

والبرامج لزياراتهم إلى القدس والتعاون مع المقدسيين فى إيجاد المؤسسات والمشاريع المشتركة فى مجالات الإسكان والصحة والتعليم والتجارة والسياحة وغيرها من المجالات.

ويواكب هذا وضع قضية القدس كقضية مميزة على جدول أولويتنا - فلسطينيين وعربا، مسلمين ومسيحيين - على المستويين الرسمى والشعبى، ليعلم العالم أجمع أن قضية القدس ومستقبلها هى قضية مصر والدول العربية كافة وقضية تركيا وإيران واندونيسيا والدول الإسلامية أجمع وهى قضية الفاتيكان ودول أوروبا وأمريكا اللاتينية كافة وعندئذ ترى العالم موحدا فى دعم المطالب الفلسطينية فى القدس.

ثانيا: فى الحفاظ على القدس سكانا ومؤسسات وأرضا: فإن المطلوب لسد العجز السنوى للمؤسسات الصحية والتربوية الأساسية (نحو ٣٠ مليون دولار) وهو الحد الأدنى المطلوب كى لا تغلق هذه المؤسسات أبوابها. وتأمين هذا المبلغ يمكن المؤسسات الصحية من جهة بألا تخضع للنظام الصحى الإسرائيلى. وإذا ما جرى العمل على إقامة صندوق طبى عربى، يضم إليه المشتركون من عرب القدس وفلسطينيى ١٩٤٨ فإن مخاطر الخضوع الكلى للنظام الصحى الإسرائيلى تكاد تتلاشى.

١- تدعيم الوجود السكانى، وذلك بتهيئة التسهيلات والدعم من خلال:

أ- اعتبار الموظفين المقدسيين العاملين فى الدوائر الحكومية فى البلدان العربية، ممن يحملون هوية القدس، موظفين متقاعدين يتمتعون بجميع الحقوق شريطة عودتهم لتثبيت اقامتهم فى المدينة.

ب ـ إيجاد البرامج السياحية والاقتصادية المحددة لفئات معينة من السواح الحجاج والمستثمرين العرب والمسلمين والمسيحيين للتوجه للقدس.

ج ـ اعتبار الأملاك العربية فى القدس، الوقفية منها والخاصة، ملكا وطنيا لا يباع لغير مستحقيه، وتتولى مؤسسات مالية عربية وإسلامية رصد أى تسرب لأى عقار لتقوم بشرائه وحفظه وترميمه واستخدامه بأفضل الصيغ الممكنة، وإقامة مصرف عقارى عربى يقدم القروض للاسكان الفردى ومشاريع الاسكان العامة على الأراضى الوقفية والخاصة بشروط وتسهيلات ميسرة.

د ـ دعم المدارس القائمة حاليا وتوسيعها لمواجهة الزيادة فى عدد الطلاب.

دعم المؤسسات المقدسية القائمة، بوسائل التوءمة مع مثيلاتها فى الدول العربية والإسلامية ـ الأوقاف، المدارس، المستشفيات، الجمعيات الخيرية.

٢ ـ أن ينعكس البرنامج الوطنى الفلسطينى على المستوى العربى والاسلامى بما يتناسب وظروف كل دولة عربية واسلامية. بدءا من ايجاد لجنة وطنية عليا فى كل بلد وانتهاء بالحملات الشعبية فى المساجد والكنائس والمحلات التجارية وغيرها.

لقد قدم فيصل الحسينى مشروعه «اشتر زمنا فى القدس» ليتفادى مخاطر القوانين الاسرائيلية التى تعتبر أن أية مؤسسات مقدسية من مدارس ومستشفيات.. الخ تتلقى أموالا من السلطة الفلسطينية تتهمها إسرائيل بأنها جزء من السلطة وبالتالى فعليها

مغادرة القدس فورا ولو بالقوة. وتفاديا لمخاطر القوانين الإسرائيلية دعا فيصل الحسينى الدول العربية إلى تمويل الانفاق على تلك المؤسسات المقدسية التى لا تملك المصروفات الجارية اللازمة لاستمرارها وهى فى مركز لا تحسد عليه وأمام اختيارين كلاهما مر وهما إما أن تعلن إفلاسها وتغلق أبوابها وإما أن تمولها وتنفق عليها الحكومة الإسرائيلية وبذلك تفقد هويتها العربية وتخضع للسيطرة الإسرائيلية.

ومن هنا دعا فيصل الحسينى الدول العربية وأثرياءها إلى تمويل الإنفاق على تلك المؤسسات التى تواجه خطر فقد الهوية والتى لا يزيد اجمالى ما تحتاجه على ٣٠ مليون دولار سنويا أى ٢,٥ مليون دولار فى الشهر أى ٦٢٥ ألف دولار فى الأسبوع أى ٨٥ ألف دولار فى اليوم أى ٣٦٠٠ دولار فى الساعة أى ٦٠ دولارا فى الدقيقة أى دولار واحد فى كل ثانية.

واقترح فيصل الحسينى أن تتولى الجامعة العربية أو إحدى المؤسسات الشعبية إنشاء مؤسسة عربية تخضع لرقابة مؤسسة مالية دولية وتطرح فى كل الدول العربية والإسلامية حملة إنقاذ لهوية القدس العربية عنوانها «اشتر زمنا فى القدس» ادفع دولارا تمتلك ثانية من ثوانى القدس أو تمتلك ساعة أو ساعتين حسبما تريد.. وطالب فيصل الحسينى بأن تكون الحملة حملة شعبية ترعاها وتتبناها وتدعو لها كل الصحف والإذاعات والتليفزيونات العربية. وكان فيصل الحسينى على ثقة بنجاح الحملة إذا تبارت

المؤسسات والمصانع والشركات والبنوك والنوادى والمدارس والأشخاص فى المنافسة للمساهمة فى إنقاذ عروبة القدس بشكل مشرف وكريم.

ولاشك أن نداء بيت الشرق (اشتر زمنا فى القدس) بإنشاء الصندوق الوطنى لدعم القدس الشريف يستمد شرعيته وقدسيته من خصوصية مكانة القدس لدينا كعرب ومسلمين ومن ثم فإن كل متبرع لسد العجز السنوى للمؤسسات المقدسية داخل المدينة فإنه يربط نفسه معنويا وروحيا بالقدس ويسهم فى تأمين الاحتياجات الأساسية للمؤسسات المقدسية من مختلف ميادين حياة المدينة سواء كانت الطبية أو التعليمية وغيرها. وذلك بهدف رئيسى هو استمرار الدور الذى تقوم به مثل هذه المؤسسات فى الحفاظ على عروبة المدينة المقدسة وفى مواجهة كل أشكال التهويد والاستيطان.

(الأهرام - ٦ يونيو ٢٠٠٢)

(٢) مشروع فيصل الحسينى والسيادة الفلسطينية الكاملة

دعا مقال الخميس قبل الماضى (٦ يونيو الحالى) إلى الترويج لمشروع فيصل الحسينى المتكامل الخاص بالقدس والذى يتركز أساسا فى أربع نقاط رئيسية هى: نداء (اشتر زمنا فى القدس)، التمسك بالسيادة الفلسطينية الكاملة على المدينة. بحدود ٤ يونيو ١٩٦٧، وإقامة حزام عربى من المبانى ليطوق المستعمرات اليهودية، الحفاظ على بيت الشرق رمزا لعروبة المدينة. وعالج مقال الخميس قبل الماضى النقطة الأولى فى مشروع فيصل الحسينى، ويتناول مقال اليوم النقطة الثانية فى المشروع والخاصة بضرورة التمسك بالسيادة العربية على المدينة المقدسة بحدود ٤ يونيو ١٩٦٧ مع إتاحة حرية أداء الشعائر الدينية لكل أصحاب الأديان السماوية الثلاثة باختيار منطقة محايدة بين القدسين الشرقية والغربية تكون معبرا آمنا إلى كل الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية واليهودية.

ولقد طرح الحسينى اقتراحه فى سياق محاضرة له فى المركز العربى ـ الأوروبى بباريس (أول ديسمبر ١٩٩٧) وجاء بها نصا: «ان إيجاد صيغة خاصة للأماكن المقدسة يمكن أن يسهل من إيجاد حل لمدينة القدس على سبيل المثال إذا اعتبرنا أن العاصمة الفلسطينية هى فى الجزء الشرقى حسب حدود ١٩٦٧ واعتبرنا أن الجزء الغربى هو العاصمة الإسرائيلية ثم أخذنا كنيسة النوتردام، والتى كانت تقع فى المنطقة المحايدة ما بين الجهتين فى عام ١٩٦٧ واعتبرناها مركزا لدائرة نصف قطرها قد يكون ٦٠٠ أو ٧٠٠م أو حتى كم واحد عندها من الممكن أن تكون الأماكن المقدسة فى الجهة الشرقية وبعض الأماكن المقدسة فى الجهة الغربية واقعة ضمن هذه الدائرة وبالرغم من أن هذه الدائرة جزء منها فسيكون ضمن العاصمة الإسرائيلية وجزء ضمن العاصمة الفلسطينية، ولكن هذه المنطقة لا تقام فيها شرقا ولا غربا مراكز حكومية ذات طبيعة سيادية ممكن أن تكون هذه المنطقة فيها نوع من الرعاية المشتركة ولانستبعد وجودا دوليا بمفهوم ما. ومشروع فيصل الحسينى بشأن القدس يتفق تماما مع المبادرة التى أقرتها القمة العربية الأخيرة فى بيروت بالعودة إلى ماوراء حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ بالنسبة لمختلف الأراضى العربية المحتلة.

وفى ضيافة جريدة «الأهرام» (٨ أغسطس ٢٠٠٠) أفاض فيصل الحسينى فى الحديث عن هذا المشروع مؤكدا أن كسر حاجز حدود ٤ يونيو سوف يكون فاتحة خلافات ضخمة لا حل لها ويوضح هذا بقوله: إننا نعرف أن التمسك بخطوط ٤ يونيو ٦٧ ليس هو الحلم

الفلسطينى مثلما نعرف أنه ليس أيضا الحلم الإسرائيلى ولكن أى طرح لتغيير حدود ٦٧ سوف ينشأ عنه مشكلات كبرى، فى مقدمتها السؤال التالى: وإلى أين يتم تغييرها؟ فمنهم من يقول إن القدس الغربية ليست عربية. بينما نحن نملك ٧٠٪ من هذه المنطقة ولهذا نرد عليهم فى المفاوضات بأنه إذا فرض وأتيح لنا تحريك الحدود، فلن يوقفنا إلا البحر المتوسط وإذا فرض وأتيح للإسرائيليين تحريكها، فربما لن يوقفهم إلا نهر الأردن، بل وهناك بينهم من تطلع إلى ماوراء ذلك لهذا نقول بضرورة الالتزام بحدود ٤ يونيو، ٦٧ ولانسمح لأنفسنا بالتطلع غربا، حتى لانعطيكم شرعية التطلع شرقا وإذا تطلع الإسرائيليون شرقا، فهذا يعطينا شرعية التطلع غربا، وبالتالى فإن كسر حاجز حدود ٤ يونيو، سوف يكون فاتحة خلافات ضخمة لا حل لها..

ويبدو واضحا أن مشروع فيصل الحسينى لايخلو من رؤية مستقبلية تؤكد أوضاع وحقوق المقدسيين العرب فى ظل مشروعه فيقول فى حديثه بالأهرام بتاريخ (٨ أغسطس ٢٠٠٠) أى قبل اندلاع انتفاضة الأقصى بأسابيع قليلة:

إن المواطنين المقدسيين الذين تحملوا الكثير على مدى سنوات الاحتلال سوف يلاقون الرعاية والاهتمام من جانب الدولة الفلسطينية. وأضاف أنه لن يكون هناك أى انتقاص لأى من حقوقهم المادية أو المعنوية.

وأشار الحسينى إلى أن القيادة الفلسطينية تدرك تماما أن المواطن المقدسى وفى ظل تضارب الأخبار والمعلومات والشائعات

يعيش حالة من القلق الشديد بشأن أموره الحياتية من تأمينات وخلافه، وأكد ضرورة أن تتحمل اسرائيل مسئولية هذه المهمة. وأشار إلى أنه عند قيام الدولة الفلسطينية سيكون أمام إسرائيل خياران إما الاستمرار فى تحمل مسئولياتها تجاه المواطنين الذين بدورهم سيواصلون دفع مايترتب عليهم من مستحقات للمؤسسات الإسرائيلية أو تسليم الفلسطينيين مؤسسة خاصة بهذا الشأن لإدارة هذه الأموال من أجل الاستمرار فى تقديم الخدمات وفيما يتعلق بحملة الهويات الزرقاء، أكد الحسينى أنه وفقا للتصور الفلسطينى، فإن مدينة القدس ستكون مفتوحة، وقال: لذلك فإن المواطنين الذين يحملون الهوية الزرقاء، وبصرف النظر عن أماكن سكنهم سيتمتعون بوضع خاص سواء فى القدس الشرقية أو الغربية، وأضاف: ستكون لديهم الهوية ذات طابع جديد (هوية مقدسية لكل من يحمل الهوية الزرقاء) تمكنهم من الوصول إلى أى مكان فى الدولة الفلسطينية أو فى إسرائيل، وأكد أن كل فلسطينى يمكنه دخول القدس الغربية وكل اسرائيلى يمكنه الوصول إلى القدس الشرقية. وبخصوص قضية الغائبين الذين تستولى اسرائيل حتى الآن على أملاكهم من خلال حارس أملاك الغائبين بذريعة وجودهم خارج البلاد، طمأن الحسينى هؤلاء بقوله إنه بعد عودة القدس إلى السيادة الفلسطينية لن يكونوا غائبين بل مواطنون يقيمون فى الخارج وستحفظ أملاكهم بالكامل، إلا إذا رفض الغائب المطالبة بحقوقه من تلقاء نفسه وعندها ستتولى الدولة الفلسطينية إدارة هذه الأملاك، وقال: إذا قرر أحدهم الحصول على الجنسية الإسرائيلية، فعندها يصبح غائبا.

ونفى الحسينى ماتردد بأن اسرائيل ستفرض قيودا على البناء فى القدس الشرقية مشيرا إلى أن الطابع الإسلامى والتاريخى سيفرض قيودا مثل الارتفاع وخلافه، أما فيما يتعلق بالخلاف حول موضوع الحرم القدسى، فقال الحسينى إن الوضع سيكون على ماهو عليه الآن تحت السيادة الفلسطينية وأن القوات الاسرائيلية ستغادر منطقة الحرم وكذلك بالنسبة للمقدسات المسيحية ولكن تحت سيادة الدولة الفلسطينية. وأكد الحسينى أن مشكلة سحب الهويات ستنتهى للأبد مشيرا الى أن السياسة التى مارستها اسرائيل خلال الفترة الماضية، والتى سحبت بموجبها هويات مواطنين من القدس بذرائع مختلفة، أدت إلى نشوء رد فعل معاكس لدى المقدسيين الذين قرروا العودة للسكن فى القدس قال: زاد عدد الفلسطينيين إلى ٢٢٣ ألف نسمة بحيث أصبحت نسبتهم ٣٢٪ من سكان القدس الشرقية والغربية مجتمعين، وحسب الاحصائيات الفلسطينية، فإن عدد سكان البلدة القديمة يبلغ ٣٤ ألف نسمة مقابل ١٩٢٠ إسرائيليا وتطرق الحسينى إلى مصير البؤر الاستيطانية فى القدس فقال: إن المستوطنين مخيرون بين البقاء تحت السيادة الفلسطينية أو أن يغادروا. وأضاف أنه إذا أرادوا البقاء هنا بحجة أن لهم حقوقا، فإن لنا حقوقا فى القدس الغربية ويجب أن نحصل عليها ورفض الاقتراحات الاسرائيلية بمبادلة أراض فى بيت حنينة وشعفاط مثلا بمعالى أدوميم وسيجات زئيف.

هكذا يكشف فيصل الحسينى فى مشروعه كل مخططات إسرائيل وأوراقها الخفية والعلنية بشأن القدس، ويعطى مثلا على

ذلك بما حدث فى كامب ديفيد ويقول: نحن نباشر مفاوضات الحل النهائى، فى ضوء خبرة مفاوضات أوسلو وواشنطن، فى المفاوضات الرسمية عادة لاتستمع إلى كل مايريدون قوله. وهناك جلسات رسمية، وأخرى غير رسمية، وفى الأخيرة تقدم أوراق لاتلزم أحدًا بما فيها إلا إذا جرى الاتفاق عليها، وفيها أيضا قدم الإسرائيليون بشكل متوسع وجهات نظر متعددة خاصة بمدينة القدس ولاأستطيع القول إن أيا منها كان مقبولا لدينا، ولكنها كانت مؤشرا جيدا يفيد بأن ماكان يسمى «بمحرمات» يهودية حول القدس، لم يعد بنفس الصورة السابقة. فى مرحلة معينة، لم يكن ممكنا مناقشة موضوع القدس نهائيا، بينما كانوا مستعدين لمناقشة أشياء أخرى بما فيها الدولة الفلسطينية، هذه المسألة انتهت الآن وبدأت اسرائيل تقدم عروضا معينة بل قاموا بتسريبها فيما بعد، ونحن لم نسربها لأكثر من سبب أولا لأننا التزمنا بعدم التسريب، وثانيا لأن هذه العروض غير مقبولة من جانبنا.

بعد توقف المفاوضات سرب الإسرائيليون أنهم عرضوا على الفلسطينيين أحياء فى القدس مثل بيت حنينة أو شعفاط أو غيرها، وهى مناطق محيطة بالبلدة القديمة. لكننا لم نرد بأى شكل، لسببين الأول أننا نعرف أنهم عرضوا مثل هذه المناطق نتيجة وجود مقاومة فلسطينية مكلفة جدا فى القدس فى الفترة الماضية، والسبب الثانى أننا استطعنا رفع نسبتنا فى القدس (شرقا وغربا) من ٢٥٪ عام ١٩٦٧ إلى ٣٣٪ عام ١٩٩٩.

فالقدس الشرقية لنا، والمفاوضات هى حول طبيعة العلاقة بين القدس الشرقية والقدس الغربية، والإسرائيليون يريدون التخلص

من هذا الكم البشرى الفلسطينى فى مدينة القدس، وأن يحصروه فى منطقة ضيقة يسمونها «المنطقة الرمادية» أى البلدة القديمة التى كنا نعرفها عام ١٩٦٧. مقابل أن نترك حل هذا الموضوع بعد عشر أو عشرين سنة على نحو تدريجى. طبعا هم يقولون ذلك بالنسبة لهذه المنطقة، لأنها تشكل من ١٠ إلى ١١٪ من مجموع سكان إسرائيل، ولكنهم يرون فى وجود فلسطينيين بنسبة ٣٣٪ بالمدينة التى يعتبرونها عاصمتهم وضعا مدمرا لهم، ونحن رفضنا التعليق على ماسربوه لأننا نعرف أنه أقل مما طرحوه فى اجتماعاتنا وهدفهم أن نسألهم لماذا تراجعتم؟ فيجيبون اجلسوا معنا لنتحدث ويبدأون المفاوضات على ماسربوه وليس من النقطة التى نصر عليها، وهكذا كان أسلوبهم باستمرار: أن يجعلوا من عروضهم المرفوضة مطالب فلسطينية.

لهذا السبب توقفت المفاوضات. فقد جاءوا بموقف رسمى متطرف جدا، وتفسيرنا الوحيد لذلك أنهم يريدون تأجيل الحل الفلسطينى إلى مابعد مرحلة الرئيس الأمريكى كلينتون ليتم الحل مع رئيس أمريكى جديد يدفع ثمنا جديدا وهم كعادتهم يحبون بيع البضاعة أكثر من مرة ولهذا يتقدمون بعروض عجيبة.

ومن كلماته يبدو واضحا كيف تنبأ فيصل الحسينى منذ وقت مبكر بما يحدث الآن.

(الأهرام - ٢٠ يونيو ٢٠٠٢)

(٣) مشروع فيصل الحسينى «تطويق الأطواق الإسرائيلية فى القدس»

فى سياق محاولة التعرف على أبعاد مشروع فيصل الحسينى لاسترداد القدس بهدف الترويج له وتبنيه كمشروع عربى يتفق تماما مع مبدأ مبادرة القمة العربية الأخيرة بالعودة إلى حدود ماقبل ٤ يونيو ١٩٦٧ فى هذا السياق تعرفنا فى مقالين سابقين على محورين أساسيين من مشروع فيصل الحسينى أولهما خاص بنداء (اشتر زمنا فى القدس) وثانيهما: خاص بالقدس مدينة مفتوحة عاصمة لدولتين فلسطينية وإسرائيلية مع اتاحة حرية أداء المشاعر الدينية لكل أصحاب الأديان السماوية الثلاثة باختيار منطقة محايدة بين القدسين الشرقية والغربية تكون معبرا آمنا إلى كل الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية واليهودية.

وعندما قدم فيصل الحسينى هذا الحل طرحه كخيار من خيارين وكان الخيار الآخر هو بحث مصير القدس الغربية والشرقية من جديد واحياء قرار التدويل.

وكان فيصل يعلم أن الخيار الأول هو أقرب الحلول المطروحة لسيناريوهات اسرائيلية مطروحة منذ سنوات طويلة وان كانت مثل تلك السيناريوهات تركز أساسا على أساليب الهيمنة الإسرائيلية على المدينتين. وهذا ماكشفت عنه محادثات كامب ديفيد الثانية فى يوليو ٢٠٠٠ ومابعدها.

وهنا يفضح فيصل الحسينى المخطط الإسرائيلى فى القدس وحولها ويقول (رغم أنهم فرضوا حوالى ١٨٠ ألف مستوطن فى القدس وحولها وهو مايشكل الآن ٣٥ أو ٤٥٪ فى منطقة صغيرة وضيقة. وعرضوا مشروعاً رسمياً بالإبقاء على شريط مستوطنات على طول حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ تحت سيادتهم. ثم يريدون شريطا آخر على طول حدود نهر الأردن، تحت سيادتهم. وبالتالى تضيق الضفة الغربية بشريط من الشرق وآخر من الغرب مع الاحتفاظ بثلاث كتل استيطانية تظل تحت سيطرتهم واحدة فى الشمال، وأخرى حول القدس، وثالثة عند بيت لحم والخليل. فتتفصل المناطق الفلسطينية بعضها عن بعض. وكذلك يريدون الاحتفاظ بمستوطنات منفردة ومتناثرة داخل الضفة الغربية، تحت سيادتهم. أما مايتبقى من مستوطنات أخرى فيقولون إنهم مستعدون للتفاوض عليها. ومن المحتمل، وليس مؤكدا أن تكون تحت السيادة الفلسطينية).

وخروجا من الوقوع فى هذا المأزق أوضح الحسينى أن معالجة أية مشكلات يمكن أن تتم من خلال: أولا المحافظة على الوضع القائم، وثانيا إتاحة حرية الوصول الآمن المشترك إلى القدس الغربية والقدس الشرقية دون التعدى على الأماكن الاسلامية. وقال

فيصل إننا نستطيع تحقيق مثل هذه الحرية من خلال مجموعة إجراءات لاتغير فى السيادة أو الحدود. ذلك أننا ـ كعرب ـ لنا أيضا أماكن مقدسة فى القدس الغربية ونريد الوصول إليها بحرية وأمان.

هكذا قدم فيصل الحسينى سيناريو واقعيا ومتكاملا يحقق التعايش السلمى، وفى الوقت نفسه لايهدد أى حق من حقوقنا المقدسية السيادية، وحتى لايجنى الاسرائيليون أى مكاسب من وراء سنوات الاحتلال جاء المحور الثالث من مشروع فيصل الحسينى لكى يعيد التوازن الديموجرافى داخل القدس التى تعرضت لسنوات طويلة من التهويد.

ويطرح فيصل الحسينى فى هذا المجال مشروع تطويق الأطواق الإسرائيلية لمواجهة مخطط تهويد القدس حيث اقترح بناء خمسة عشر ألف وحدة سكنية عربية فى القدس تشكل حزاما عربيا يطوق أطواق المستوطنات اليهودية التى زرعها الاحتلال الاسرائيلى وأحاطوا بها القدس بهدف اختراق النواة العربية الصلبة وسط القدس.

وتبدو أهمية مشروع فيصل الحسينى عندما نتعرف على ماجرى للمدينة المقدسة منذ احتلالها عام ١٩٦٧ فيما يلى:

١ـ كانت حدود بلدية القدس الشرقية تضم ٦,٥كم٢ وجرى توسيعها على حساب أراضى الضفة الغربية بضم حوالى ٧٠كم٢ شملت فيما شملت ٢٨ قرية مجاورة، وبقرار الكنيست الإسرائيلى أصبحت القدس الشرقية والغربية مدينة موحدة

تضم ١٠٨كم٢ وتمثل ٢٨٪ من مساحة الضفة، وذلك بهدف فرض غالبية ديموغرافية يهودية فى قسمى المدينة وعزل المناطق الفلسطينية الآهلة مثل رام الله وابوديس والعزرية ومخيم فلنديا. وتمت عملية العزل والاخلاء والأبعاد بممارسات اسرائيلية وحشية.

٢- اشتمل مخطط التهويد للمدينة المقدسة على تركيز الاستيطان على البلدة القديمة والاحياء المحيطة بها وانشاء أحياء يهودية وشبكة طرق لربط القدس الشرقية بالمدينة الغربية وشجعت الحكومة الاسرائيلية المواطنين اليهود على الانتقال والإقامة فى القدس الشرقية ومنحتهم تسهيلات فى شراء الشقق السكنية والإعفاءات من الضرائب البلدية لفترات من الزمن.

٣- فى الوقت الحالى هناك نسبة لاتقل عن ٦٦٪ من مناطق القدس تمت مصادرتها بالقوة وفى نطاق تلك المنطقة أقدمت السلطات الاسرائيلية على مصادرة أكثر من ٢٣٣٨٠ دونما من الأراضى والتى تعود ملكيتها للفلسطينيين لبناء المستوطنات الاسرائيلية عليها أى مايقارب ثلث مساحة القدس الشرقية. واستهدفت اسرائيل من وراء بناء المستوطنات ويقطنها نحو ١٩٠ ألف مستوطن تأمين أغلبية يهودية فى القدس كلها.

ولاشك أن مثل تلك الممارسات الاسرائيلية الخطيرة تدفعنا جميعا إلى الترويج لمشروع فيصل الحسينى الخاص بتطويق الأطواق الاسرائيلية داخل المدينة والوقت لايزال صالحا ومناسبا للأسباب التالية:

(١) رغم ممارسات إسرائيل العدوانية فى القدس ورغم المستوطنات التى تحيط بالمدينة المقدسة ورغم حظر عودة الآلاف من أبناء المدينة تحت زعم قضاء ٦ سنوات خارج القدس، بلغ عدد السكان العرب المقدسيين أكثر من مائتى ألف وزادت نسبتهم إلى مجموع السكان فى القدس مجتمعة.

(٢) على الرغم من القيود والسياسات الإسرائيلية للحد من التطور السكانى والعمرانى الفلسطينى فى القدس الشرقية إلا أن نسبة المساكن قد ارتفعت نحو ٧٠٠٠ مسكن خلال السنوات الخمس الأخيرة، وذلك لأن المقدسيين الفلسطينيين اضطروا لإقامة أبنية غير مرخصة لتغطية احتياجاتهم الطبيعية فى النمو السكانى نتيجة استمرار سياسة الرفض من قبل السلطات الإسرائيلية بحظر اعطاء تراخيص البناء لهم.

(٣) ان هناك نقطة ضعف سكانية خطيرة تواجهها اسرائيل وتشير إليها الاحصاءات الاسرائيلية وهى أن العديد من سكان القدس الغربية خاصة العلمانيين يغادرونها نحو مدن الساحل بسبب سطوة القوى الدينية مما سيهدم مخطط عملية التهويد برمته.

ولعل صناديق دعم صمود القدس والانتفاضة تتبنى مشروع فيصل الحسينى بتطويق الأطواق الاسرائيلية داخل المدينة جنبا إلى جنب تبنى مشروع (اشتر زمنا فى القدس) الذى يستهدف فى المقام الأول دعم صمود المقدسيين فى مواجهة كل صنوف وممارسات العدوان الإسرائيلى.

(الأهرام - ٢٧ يونيو ٢٠٠٢)

الفصل الثالث

لجنة رئاسية للقدس وبرنامج عمل لحماية مقدساتها

(١) ٥٧ وزيراً للقدس ولجنة رئاسية لشئونها

(٢) نحو برنامج عمل لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية

(٣) دائرة القدس.. أولاً

(٤) أطلس للقدس باللغات الحية لكشف مخطط الاحتلال

٥٧ وزيراً للقدس ولجنة رئاسية لشئونها

فى مواجهة مخطط شارون لاستكمال عملية تهويد القدس دعا مقال الخميس الماضى إلى أهمية انعقاد قمة اسلامية طارئة لإنقاذ المدينة المقدسة وملاحقة أعمال حكومة الليكود العدوانية والمتطرفة التى جرت فى فترة انشغال العرب والعالم بما كان يجرى فى رام الله وغيرها ومازالوا مشغولين بتداعيات اجتياح آلة الحرب الشارونية الضفة وتوقعات اجتياح غزة والتفكير فى عقد مؤتمر دولى فى الصيف المقبل.... إلخ.

ودعا مقال الأسبوع الماضى إلى انعقاد قمة اسلامية طارئة فى سياق عدة خطوات أخرى للحفاظ على عروبة القدس واستردادها. والدعوة إلى القمة الطارئة هنا لاتستهدف إصدار بيانات جديدة للشجب والإدانة أو التأييد والمبايعة... إلخ.

فالوقت لم يعد به متسع لمثل تلك البيانات والمرحلة العصيبة الحرجة التى تمر بها المدينة تتطلب عقد القمة الطارئة على المستوى الرفيع ليكون التمثيل مشرفا يليق بمكانة القدس وقدسيتها لدى كل عربى مسلم ومسيحى أو لدى كل مسلم فى مشارق الأرض ومغاربها.

ومن الأهمية بمكان أن تكون قضية القدس ومستقبلها هى البند الوحيد على أجندة القمة الطارئة بهدف بلورة موقف استراتيجى موحد تجاه القدس يتضمن فيما يتضمن، كما أشار مقال الخميس الماضى، تعيين ٥٧ وزيرا لشئون القدس (بعدد الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامى ومن بينها الـ٢٢ دولة عربية).

يعنى هذا أن من مهام القمة الاسلامية الطارئة - لو انعقدت - توجيه توصية ملزمة إلى كل دولة عضو بمنظمة المؤتمر الإسلامى بتعيين وزير دولة لشئون القدس يكون ممثلا شخصيا لكل بلد ولكل رئيس دولة أو رئيس حكومة اسلامية. وفى حالة تعذر هذا يجمع وزير الخارجية بين الوزارتين ويصبح التعريف الرسمى الجديد له (وزير الخارجية ووزير الدولة لشئون القدس) على أن تصدر قرارات تعيين الـ٥٧ وزيرا لشئون القدس فى توقيت واحد أو توقيت متقارب.

ومثل تلك الخطوة من شأنها لفت أنظار العالم كله إلى أن قضية القدس ليست قضية فلسطينية فحسب وإنما هى قضية عربية اسلامية تمتد على جبهة عريضة من العالم العربى الاسلامى يمتد من جاكرتا شرقا إلى طنجة غربا.

ومما يدعونا إلى الإسراع باتخاذ تلك الخطوة الرد على الإجراء الذى اتخذته إسرائيل مبكرًا منذ احتلالها القدس بتعيين مسئول ثم وزير دولة مكلف بملف القدس أو شئون القدس ويشغل هذا المنصب حاليًا إيلى ياهو سويسا.

واختيار هذا الوزير الإسرائيلى بالذات لم يأت مصادفة فيكفى أن نعرف خدمته فى الجيش وتعصبه الدينى وتمسكه الشديد بالاستيطان وانتماءه إلى حزب شاس اليمينى المتطرف. وقد شغل الوزير الإسرائيلى سويسا رئاسة قطاع القدس ووزارة الداخلية فيما بين ١٩٨٧ و١٩٩٦ ثم عينه نتانياهو وزيرًا للشئون الدينية فى أغسطس ١٩٩٦ (وهى الوزارة التى يتم تبادلها غالبًا بين حزبى شاس والمفدال).

وحزب شاس الذى ينتمى إليه الوزير سويسا هو الحزب الدينى المتشدد لليهود الشرقيين (السفارديم) ولديه ١٧ نائبًا فى الكنيست وله خمس حقائب وزارية هى الداخلية والعمل والشئون الدينية والصحة والشئون الاجتماعية بالإضافة إلى منصب وزير دولة لشئون القدس.

وعضوية حزب شاس فى الكنيست تجعله ثالث أكبر الأحزاب وشريكًا لا يمكن تخطيه فى أى ائتلاف حكومى وكان الحزب قد وافق على المشاركة فى حكومة الوحدة الوطنية فى إسرائيل بعد مفاوضات مع الليكود، وكان قد انسحب مع الحزب الوطنى الدينى (المستوطنين) وحزب (إسرائيل بيتنا) من المهاجرين الروس من التشكيل البرلمانى المؤيد لحكومة باراك احتجاجًا على التنازلات

التى كان باراك يستعد لتقديمها للفلسطينيين فى كامب ديفيد ـ ٢ (١١ ـ ٢٥ يوليو ٢٠٠٠). وكان باراك آنذاك، قد ادعى استعداده التخلى عن السيادة فى قسم من الأحياء العربية فى القدس والانسحاب من ٩٠٪ من الأراضى الفلسطينية وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

هكذا عبر حزب شاس عن رفضه القاطع أى تنازلات بشأن القدس ومن هنا جاء دعمه لشارون فى معركة رئاسة الحكومة فى فبراير ٢٠٠١ وحزب شاس ملىء بالصقور المتطرفين من أمثال سويسا وزير شئون القدس الإسرائيلى وفى مقدمتهم اربيه درعى الزعيم السياسى السابق لحركة شاس وايلى ايشاى الزعيم الحالى للحركة والحاخام المتطرف عوفاديا يوسف الزعيم الروحى للحركة الذى يواصل هجومه على العرب زاعمًا أنهم يتكاثرون مثل النمل ونعتهم فى أبريل ٢٠٠١ بأنهم أسوأ من الثعابين.

يعنى هذا أن ملف القدس فى وزارة حكومة الليكود كلف به وزير إسرائيلى يمينى ومتطرف ومتعصب ومعارض لأى تنازل عن تهويد المدينة المقدسة كلية، وما أحوجنا ونحن أصحاب حق ثابت موثق تاريخيًا وتكفله الشرعية الدولية.. ما أحوجنا إلى ٥٧ وزيرًا لشئون القدس، غيورين على المدينة ومقدساتها يكونون عونًا للوزير الفلسطينى فى المحافل الدولية فى سياق التحرك الدبلوماسى والإعلامى العربى الإسلامى المطلوب من أجل إنقاذ القدس.

ومما يعزز التحرك الدبلوماسى والإعلامى العربى والإسلامى الدعوة أيضًا إلى إعادة تشكيل لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر

الإسلامى لتكون على مستوى رئاسى بدلاً من وزراء الخارجى، وأن تكون أيضًا فى حالة انعقاد دائم أو شبه دائم بالتحرك والتشاور المستمر فيما بين أعضائها والقيام بزيارات جماعية من قبل الملوك والرؤساء الأعضاء للعواصم الدولية الكبرى ذات الثقل السياسى المؤثر ومن المعروف أن اللجنة قد شكلتها منظمة المؤتمر الإسلامى منذ عام ١٩٧٥، وتطور وضع اللجنة عام ١٩٧٩ قضية وتتحمل عدة مسئوليات من أبرزها وضع وتنفيذ برنامج سياسى وإعلامى فى العالم غير الإسلامى والعمل على عودة المدينة إلى السيادة العربية الإسلامية وليس مجرد المحافظة على عروبتها وإسلاميتها.

ولاشك أن إعادة تشكيل اللجنة على مستوى القمة بدلاً من وزراء الخارجية من شأنه استحداث آلية إسلامية لديها القدرة على صنع القرار والتحرك السريع دون انتظار للقمة الإسلامية التى لا تعقدإلا مرة واحدة كل ثلاث سنوات.

وبعد الدعوة إلى عقد قمة إسلامية طارئة يكون من اختصاصاتها تعيين ٥٧ وزيرًا لشئون القدس وتطوير لجنة القدس إلى لجنة رئاسية نتناول فى مقال الخميس المقبل إن شاء الله مسئولية تلك القمة بشأن إعداد أطلس جغرافى سياسى اقتصادى اجتماعى للقدس ليوضح أبعاد عملية التهويد التى جرت للمدينة المقدسة ويقدم كوثيقة للرأى العام العالمى لكشف الوجه الاستعمارى العنصرى القبيح لإسرائيل.

(الأهرام - ٢٣ مايو ٢٠٠٢)

نحو برنامج عمل لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية

جاءت المشاركة فى أعمال المؤتمر الدولى لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية فى القدس بمدينة الرباط (المغرب) هذا الأسبوع فى سياق محاولة وضع برنامج عمل متكامل للتحرك الدبلوماسى والإعلامى العربى المشترك لإنقاذ القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

انعقد المؤتمر بمبادرة من المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وناقش المؤتمر مجموعة من البحوث والدراسات وأوراق العمل فى إطار أربعة محاور شملت تاريخ المقدسات الإسلامية والمسيحية فى فلسطين وأوضاعها فى ظل الاحتلا ل الإسرائيلى

والأخطار التى تهددها حاضرًا ومستقبلاً ودور المسلمين والمسيحيين فى العالم فى العمل على حمايتها، كما أقيمت فى إطار المؤتمر مائدة مستديرة استهدفت وضع تصورات لخطة عمل أكاديمية وإعلامية للتعريف بالقدس الشريف فى الغرب.

واتسمت مناقشات المؤتمر لتلك المحاور الخمسة برؤية شمولية استقطبت جميع الجوانب التاريخية والقانونية والدينية والإنسانية بهدف وضع صيغة عملية قابلة للتنفيذ للتحرك الدبلوماسى والإعلامى العربى - الإسلامى المسيحى، وفى هذا الإطار جاءت رسالة العاهل المغربى الملك محمد السادس إلى المؤتمر والتى اعتبرها المؤتمر وثيقة عمل أساسية لتؤكد أهمية استحضار الأوضاع المفجعة التى تعانيها تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلى والمخاطر التى تهددها ومسئولية المسلمين والمسيحيين ودورهم فى مختلف أنحاء العالم لحماية هذا التراث الدينى المشترك.

وفى هذا السياق دعا د. عبدالعزيز بن عثمان التويجرى المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إلى أهمية النظر فى الوسائل العملية الممكنة لحماية هذا التراث الدينى المشترك ووضع المجتمع الدولى أمام مسئوليته فى مواجهة العدوان الإسرائيلى على مقدساتنا الإسلامية والمسيحية.

ومن الوسائل العملية التى استقر عليها المؤتمر نذكر على سبيل المثال:

(١) القيام بتحرك سريع على الصعيد العالمى لتحميل إسرائيل المسئولية الكاملة أمام المجتمع الدولى بعدوانها العسكرى المتواصل

على مقدساتنا الإسلامية والمسيحية وبسياسة التهويد التى تمارسها بكل غطرسة هادفة من وراء ذلك إلى تحريف التاريخ الفلسطينى والاستمرار فى تزييف الحقائق والمستندات والوثائق التاريخية الفلسطينية ونقل الآثار ومحتويات المتاحف الفلسطينية إلى إسرائيل وادعاء الملكية للمواقع والمعالم التاريخية المقطوع بصحة نسبتها إلى العرب من المسلمين والمسيحيين عبر العصور والسعى لدى المحافل الدولية لتسجيل هذه المواقع والمعالم الفلسطينية العربية باعتبارها تراثًا يهوديًا إسرائيليًا.

كما سجل المؤتمر ـ فى قائمة اتهامات إسرائيل أمام المحافل الدولية ـ الأعمال التخريبية والممارسات العسكرية التدميرية بما فى ذلك أعمال الحفر والتنقيب التى تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية والتى تلحق أفدح الضرر بالمقدسات الإسلامية والمسيحية وتهددها بالاندثار والزوال أو بالتدمير والخراب أو بإفساد معالمها وتشويه مآثرها وبهتك قداستها وامتهان ما تمثله من قيم دينية هى موضع الاعتبار لدى المؤمنين من المسلمين والمسيحيين جميعًا، يستوى فى ذلك المسجد الأقصى وقبة الصخرة ومسجد عمر فى القدس وكنيسة المهد فى بيت لحم وغيرها من المقدسات الإسلامية والمسيحية فى عموم فلسطين.

(٢) تحميل المجتمع الدولى، بصفة عامة، مسئولية حماية، المقدسات الإسلامية والمسيحية فى فلسطين إعمالاً للمواثيق

الدولية خاصة اتفاقيات جنيف وقرارات اليونيسكو بخصوص اعتبار تلك المقدسات تراثًا إنسانيًا يتحمل المجتمع الدولى والدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، بصفة خاصة، مسئولية حمايته من العدوان والهدم والتخريب والازدراء والتشويه والإساءة إليه، والمسئولية الدولية فى الحماية تنطلق أساسًا من كون الممارسات العدوانية التى تقوم بها إسرائيل أعمالاً إجرامية ضد القانون الدولى وضد الشرعية الدولية المتمثلة فى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والقرارات الصادرة عن المؤتمرات ذات الصلة ومنها المؤتمر العام لليونيسكو، وضد الإنسانية بصورة عامة، على اعتبار أن المقدسات الإسلامية والمسيحية فى فلسطين تراث إنسانى رفيع المستوى بقدر ما هى أماكن للعبادة أو مواقع للاعتبار أو مواضع تخلد ذكريات دينية تمثل جزءًا من التاريخ الدينى للمنطقة.

(٣) تشكيل لجنة ثلاثية تم اختيارها من الرموز الإسلامية والمسيحية التى شاركت فى المؤتمر للعمل على وضع تصورات لخطة إعلامية أكاديمية للتعريف بالقدس فى الغرب، وهى الخطة التى حظيت بمناقشات مستفيضة داخل المؤتمر وخصصت لها أيضًا الدائرة المستديرة فى ختام أعمال المؤتمر.



وفى مداخلتى بشأن إعداد تلك الخطة وقدمت تصورًا لبرنامج

عمل إعلامى يعتمد على ثلاث وثائق من الأهمية الإسراع بإعدادها هى:

(١) وثيقة تاريخية عربية موحدة باللغات الحية تؤكد ملكيتنا، وسيادتنا التاريخية للقدس ومقدساتها ويضطلع بصياغتها اتحاد المؤرخين العرب لتكون سندًا شرعيًا لتحركنا الإعلامى الخارجى.

(٢) وثيقة قانونية عربية موحدة باللغات الحية للدفاع عن القدس أمام الرأى العام العالمى وفى مختلف المحافل الدولية، للرد على الادعاءات والمزاعم الباطلة التى روجتها إسرائيل ضدنا فى الإعلام الدولى.

(٣) وثيقة حضارية عربية موحدة باللغات الحية تجمع حصاد وخلاصات المؤتمرات العربية التى عقدت تحت عنوان (نحن وحوار الحضارات) للدفاع عن مبادئ وإنجازات حضارتنا الإسلامية وعطائها الإنسانى الخلاق فى مواجهة دعاة صدام الحضارات الذين يعملون لمصلحة الحركة الصهيونية العالمية.

ولعل امتلاك الإعلام العربى لتلك الوثائق تجعله يكسب أرضًا جديدة على الخريطة الكونية التى تمتلك ناصيتها الإعلامية الميديا الإسرائيلية ـ الصهيونية.

(الأهرام - ٢٣ يونيو ٢٠٠٢)

دائـرة القـدس.. أولاً

بعـد أن أحـاطت إسـرائيل القـدس بالجـدار العـالى لعـزلهـا عن الكثـافـة السكانيـة الفلسطينيـة فى الضـفـة بهدف اسـتكمـال مـخطط تهويدهـا، رحبت إسـرائيل بالاقتـراح الأمـريكى بشـأن تعديـل قـانون الانتـخـابات الفلسطينيـة والأخـذ بفكرة الانتـخـابات وفـقًا للقـانون النسبى والبرلمانى وفقًا لقـانون الدوائر المعمول به حـاليًا، والاقتـراح الأمـريكى ـ كـمـا أوضح د. صـائب عـريقـات وزيـر الحكم المحلى الفلسطينى ـ يستهدف إسقاط دائرة القدس وإثارة فكرة انتخابات برلمانيـة لانتـخـاب رئيس الوزراء، وأضـاف د. صـائب عـريقـات أن تغـيـيـر قـانون الانتـخـابات من عـدمـه شـأن فلسطينى داخلى وأن الفلسطينيين يستهدفون فى الأساس إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ولاشك فى أن إسقاط دائرة القدس يتماشى مع مخطط تهويد المدينة، ولن تنسى إسـرائيل مـا جرى فى انتخابات هذه الدائرة فى

يناير ١٩٩٦ وكانت مشاركة فلسطينى القدس فى الانتخابات (ترشيحا وتصويتًا) من أهم المكاسب التى حصل عليها المفاوض الفلسطينى، وفى الوقت نفسه من أهم أوراقه وهو يخوض منذ مدريد أصعب مفاوضات سيعرفها التاريخ العربى.

وكانت القدس إحدى ١٦ دائرة جرت على مستواها الانتخابات الفلسطينية عام ١٩٩٦ وفاز ٧ نواب عن الدائرة من بين ٩٢ مرشحًا يتقدمهم أحمد قريع (أبوعلاء)، د. حنان عشراوى، زياد أبوزياد، أحمد خليل البطش.

ولم تكن انتخابات دائرة القدس عام ١٩٩٦ سهلة ـ هكذا أرادها الإسرائيليون ـ حيث تعددت التجاوزات والانتهاكات الإسرائيلية ويكفى رصد نماذج من شهادات الشهود:

● اعترافات الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر الذى كان يقود فريق المراقبين الدوليين للانتخابات حيث أكد من جهته وقوع انتهاكات إسرائيلية، واعترض لدى حكومة إسرائيل على احتجاز اثنين من المراقبين الفلسطينيين واستخدام الشرطة الإسرائيلية كاميرات الفيديو للتعرف على الناخبين فى دائرة القدس (فى محاولة لتهديدهم بعد ذلك) وخلص كارتر إلى أنه لم يكن لديه أى شك فى أن الإسرائيليين حاولوا الضغط على الناخبين الفلسطينيين.

● شهادة شهود العيان بكثافة الوجود الأمنى والعسكرى حول مكاتب البريد لإرهاب الوافدين للتصويت بل كان رجال الأمن يردون

الناخبين عن الذهاب للاقتراع بالتهديد تارة والتضليل تارة أخرى، بزعم أن لجان الانتخابات مزدحمة وعليهم العودة فى وقت لاحق.

● شهادة شهود العيان بافتعال الزحام فى مكاتب البريد الخمسة التى خصصت للتصويت فى المدينة، وذلك بفتح المكاتب لراغبى شراء الطوابع البريدية من اليهود الذين زاحموا الناخبين وأثاروا حولهم التشويش والمضايقات.

● منع الأميين من الإدلاء بأصواتهم حتى ولو كان معهم مرافقون.

ولا عجب بعد مثل هذه التجاوزات والانتهاكات الإسرائيلية المعوقة لحرية التصويت أن تصل نسبة الإقبال فى القدس الشرقية إلى نحو ٣٥٪ من إجمالى عدد المقيدين فى جداول الانتخابات. ولقد حاولت إسرائيل ردع الفلسطينيين عن المشاركة فى الانتخابات بالمدينة المقدسة حتى تثبت للرأى العام العالمى عزوف الناخبين المقدسيين عن المشاركة فى الانتخابات الفلسطينية بزعم الرغبة فى البقاء تحت الحكم الإسرائيلى.

ورغم التجاوزات الإسرائيلية فلقد أثبت المقدسيون العرب داخل المدينة أنهم على مستوى المسئولية ومارسوا العملية الانتخابية بصورة أبرزت إرادتهم السياسية أمام الرأى العام العالمى، وعندما أدركت إسرائيل ذلك فوجئنا بالتصريحات الإسرائيلية الساخنة عقب الانتخابات، وقد تميزت بالحدة والغطرسة ونكران نصوص وروح اتفاق أوسلو بشأن القدس.

وعلى سبيل المثال نشير إلى تصريحات شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل آنذاك أمام حاخامات أمريكيين، وقوله أن القدس لن تكون فى يوم من الأيام على جدول أعمال المفاوضات بين إسرائيل والعرب، وتصريحات ايهود باراك وزير خارجية حزب العمل، وقتئذ بأن بلاده لن تساوم حول وضع القدس كمدينة موحدة وعاصمة أبدية.

وكانت مثل هذه التصريحات إما مجرد دعايات انتخابية مبكرة أو «تهويش» للمفاوض الفلسطينى وهو يعيد ترتيب أوراقه استعدادًا لمفاوضات الوضع النهائى التى جاء نتانياهو فجمدها.

وجاء الرد الفلسطينى العربى الإسلامى الموحد على مثل هذه التصريحات يقول إن القدس لن تكون مجرد دائرة انتخابية فلسطينية يتوجه سكانها للاقتراع على مثل هذه الانتخابات فالقدس هى عاصمة الدولة الفلسطينية التى تتبلور على أرض الواقع.

وأخيرًا يجب أن تدرك إسرائيل وهى تحاول إسقاط دائرة القدس من الانتخابات الفلسطينية القادمة أن نواب القدس ليسوا نواباً للشعب الفلسطينى فحسب بالمدينة المقدسة وإنما نواب أيضًا لأكثر من مليار عربى ومسلم، ومن ثم فإن دائرة القدس فى المنظور الفلسطينى والعربى والإسلامى هى أم الدوائر جميعًا ومن رحمها - دون غيرها - يمتد حبل الخلاص - إن صح التعبير - لشعب عريق يتطلع إلى إقامة دولته الديمقراطية الحرة وعاصمتها القدس الشريف.

(الأهرام - ٢٩ أغسطس ٢٠٠٢)

أطلس للقدس باللغات الحية لكشف مخطط الاحتلال

في سياق الدعوة إلى قمة إسلامية طارئة للاتفاق على موقف استراتيجي موحد وعاجل لإنقاذ القدس من مخطط التهويد الكامل، اقترح مقال الأسبوع الماضي اتخاذ عدة خطوات تعزز هذا الموقف الاستراتيجي منها تعيين ٥٧ وزيرًا لشئون القدس (بعدد الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ومن بينها الـ ٢٢ دولة عربية) وإعادة تشكيل لجنة القدس التابعة للمنظمة على مستوى رئاسي، وإعداد أطلس جغرافي سياسي اقتصادي اجتماعي باللغات الحية لواقع القدس يوضح الخريطة والصورة والحقائق والأرقام أبعاد مخطط التهويد الذي تعرضت له المدينة المقدسة منذ

احتلالها فى ٧ يونيو ١٩٦٧، ويقدم الأطلس كوثيقة للرأى العام العالمى لكشف هذا المخطط الاستعمارى العنصرى.

والمخطط يستهدف إقامة القدس العظمى (المتروبوليتان) والتى وصفها شيمون بيريز من قبل بأنها ليست اصطلاحًا سياسيًا بل جغرافيًا ولقد سبق للباحثين الجغرافيين الإشارة منذ أعوام طويلة إلى الصلة الوثيقة بين توسيع حدود بلدية القدس وهدف إقامة القدس العظمى، بما يعنى أن القدس العظمى هنا تمثل حالة إجماع إسرائيلى لا تتوافر لأية قضية أخرى حيث تستكمل حكومة الليكود ما بدأته حكومة العمل، وأن اختلفت الأساليب بينهما بين البطء أو الإسراع وبين المراوغة أو الاستفزاز وبين المساومة أو الخداع وبين التوسيع المحدود أو التكالب والاحتواء المباشر.

المسألة الجغرافية اذن من المسائل المهمة فى التعرف على ما يجرى داخل القدس وما حولها، وفى مناقشة واقعها الحالى ومستقبلها وهذا ما يعزز دعوتنا للجغرافيين العرب للتصدى لمثل هذا المخطط الجغرافى الذى يستهدف فى الأساس تهويد القدس العظمى، وتمزيق الوحدة الجغرافية للضفة الغربية، ومن مؤشرات هذا المخطط.

- إقامة بلدية إسرائيلية موسعة تلتهم المزيد من أراضى الضفة الغربية، وبما يطوق القدس الشرقية من الجهات الأربع بالطرق الطولية والعرضية لعزل الأحياء الواقعة خارجها وذلك بهدف إيجاد واقع جغرافى جديد تكون فيه الأحياء العربية بين فكى كماشة

لمحاصـرتها وخنقـها لدفع أهلها إلى الرحيل أو العيش فى أحـياء منعزلة.

● شطر الضـفـة الغـربيـة إلى قـسـمين رئيسـيين تفـصل بينهـما منطقـة القـدس العظمى المهـودة، وذلك بإحـداث تـواصل إقليـمى وجغـرافى بين المستعـمرات الواقعـة فى الضفة وخارج حدود البلدية بواسطة شبكة واسعـة من الطرق العرضية والطولية لتقطيع أوصال الضـفة وإحكام السـيطرة عليها. وتمتد هـذه المستعـمرات لتـصل إلى البـحـر الميت شـرقًا وحـدود أريحـا غـربًا ومنطقـة رام الله شـمـالاً والخليل جنوبًا.

● يواكب هذا تغـيير التـركيبـة الديموجغـرافية للقـدس العظمى وتحويلها إلى مدينة أغلبيتها السـاحقة من اليهود تسع لمليون يهودى مع مطلع القرن الجديد.

وتشكل تلك الممارسـات الإسـرائيليـة شكلاً من أشكال التطهيـر العرقى الذى يتعرض له الشعب الفلسطينى مسلمين ومسيحيين فى المدينة المقدسة بهدف تهويدها وإلغاء هويتها العربية.

ومن ناحية أخـرى فإن إعداد مثل هذا الأطلس فى وقت مبكر، سوف يكون وثيقـة فى أيدى المفـاوض الفلسطينى توضح أية قـدس عظمى تريد إسـرائيل تهوديها واحتواءها كأمـر واقع قبل دخـول أية مفـاوضات بشـأنها إذا قدر لمفاوضـات الوضع النهائى أن تنعقد وهو أمر يكاد يكون مستبعدًا فى المنظور القريب.

الأطلس إذن سوف يكون وثيقة تكشف مخطط إسرائيل من القدس العظمى وهذا ما أورده الكاتب الفلسطينى المعروف د. إدوارد سعيد فى كتاباته عندما أشار إلى ما كتبه الجغرافى الإسرائيلى جان دى جونج عن القدس قائلاً: الذين يتوقعون أن تكون خريطة القدس المطروحة على مائدة مفاوضات الوضع النهائى مطابقة لوضعها عام ١٩٦٧ سيفاجأون تمامًا، فالأرجح أنها ستمتد من بيت شمس ومد عين فى الغرب (أى نصف الطريق إلى تل أبيب تقريبًا) إلى كيلو مترات قليلة من حلحول والخليل فى الجنوب إلى ما بعد رام الله فى الشمال إلى بضعة كيلو مترات عن أريحا فى الشرق، وهذه المساحة الهائلة التى تعتبرها إسرائيل عادة القدس الكبرى تبلغ ١٢٥٠ كيلو مترًا مربعًا ويقع ثلاثة أرباعها فى الضفة الغربية.

وحتى تكون الصورة واضحة أمام المفاوض الفلسطينى يقدم الكاتب الفلسطينى المعروف د. وليد الخالدى تعريفًا لخمسة أقداس:

القدس الأولى: هى البلدة القديمة داخل الأسوار فى الطرف الشرقى من حدود الهدنة عام ١٩٤٧ وهى التى تضم الحرم الشريف بمسجديه الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى.

القدس الثانية: هى الحدود البلدية القديمة إلى جانب الأحياء الواقعة شمالها وجنوبها وهذه كانت القدس العربية عند بداية حرب ١٩٦٧.

القدس الثالثة: وهى القدس الغربية ضمن الحدود البلدية الإسرائيلية غرب حدود الهدنة عام ١٩٦٧، والتى كانت عاصمة إسرائيل حتى ١٩٦٧.

القدس الرابعة: هى الحدود الموسعة شرق حدود الهدنة والتى تضم القدسين الأولى والثانية، وأراضيها ضمت قسرًا من أراضى الضفة الغربية.

القدس الخامسة: هى حدود التخطيط الحضرى حول القدس الرابعة، انتزعت من أصحابها وحولت إلى مستعمرات وضواح للقدس الإسرائيلية ومساحتها ١٥٪ من مساحة الضفة الغربية، وفى الوقت نفسه تضم أكبر تجمع بشرى فلسطينى وأضخم تجمع مؤسساتى فلسطينى فى العالم، ثم إنها فى موقع متوسط من جبل نابلس فى شمالها وجبل الخليل فى جنوبها.

ولعلى أضيف إلى هذه الأقداس الخمسة قدسًا سادسة حاولت اسرائيل استنساخها من العدم لتكون عاصمة ممسوخة للدولة الفلسطينية فعندما احتلت اسرائيل القدس عام ١٩٦٧ كانت العيزرية وأبوديس وهما منطقتان مشهورتان ضمن مدينة القدس فقامت اسرائيل بنزع هاتين المنطقتين من القدس وقامت بإعلان توحيد المدينتين الغربية والشرقية كعاصمة واحدة وفى الوقت نفسه ابقت اسرائيل هاتين المنطقتين خارج التقسيم الإسرائيلى رغم كونهما أصلا جزءا لا يتجزأ من المدينة المقدسة. وما يجرى الآن هو محاولة تكبير المنطقتين وربطهما برام الله وبالتالى تصير

هذه المنطقة (العيزرية ـ أبوديس ـ رام الله) القدس الفلسطينية ويتم إنشاء سور بين هذه القدس (المصنعة أو المفبركة) والأماكن المقدسة الدينية بإشراف مشترك (وليس دوليا) فلسطينى اسرائيلى لتأمين حرية العبادة للمسلمين والمسيحيين.

ولا شك أن العبث الإسرائيلى بمثل تلك الثوابت الجغرافية الفلسطينية يلقى بالمسئوليات الجسام على مختلف المراكز البحثية العربية بمفكريها واساتذتها وخبرائها وتخصصاتها المختلفة.

والمبادرة تتطلب من هؤلاء المفكرين والاساتذة والخبراء والباحثين سرعة الاتصال مع الجهات الفلسطينية المعنية برصد التغيرات الجغرافية التى تجرى على أرض القدس. وأخص من هذه الجهات جمعية الدراسات العربية بالقدس وكذا المركز الجغرافى الفلسطينى بها. وجمعية الدراسات العربية بالقدس إحدى جمعيات بيت الشرق بالمدينة المقدسة ومن دوائرها دائرة الخرائط التى تتابع عن كثب التطورات داخل المدينة المقدسة من واقع أرشيف خاص يحتوى على كل معلومة جغرافية تتعلق بكل عمليات التهويد للمدينة، ومنها أرشيف مفصل للخرائط وخطط البناء الخاصة بالقدس منذ عهد الانتداب والولاية الأردنية عليها، ومنذ الضم الإسرائيلى للمدينة وحتى يومنا هذا.

أما المركز الجغرافى الفلسطينى بالقدس فيعنى بتوثيق عملية السيطرة الإسرائيلية على الأراضى العربية والمتابعة بيقظة شديدة لكل تحرك اسرائيلى جديد على الأرض الفلسطينية. ورسم خرائط

مستقبلية لطرحها على مائدة المفاوضات، وخليل التفكجى هو الخبير الفلسطينى المقدسى الذى يشغل منصب مدير دائرة الخرائط بجمعية الدراسات العربية. وفى الوقت نفسه مدير المركز الجغرافى الفلسطينى، ويعمل على اعداد مشروع كبير يتعلق بالقدس ويجسد المشروع بواسطة الخرائط والرسومات كل الممارسات الإسرائيلية على أرض القدس بدءا بإقامة الأحياء اليهودية وشق الطرق . هكذا يرصد ويوثق تفكجى كل عمليات العبث الإسرائيلى بالثوابت الجغرافية المقدسة وما أحوجه الى التعاون مع الجغرافيين فى كل دولة عربية وعلى مختلف الكليات الجامعية والمراكز البحثية والمنتديات الجغرافية العربية فى إعداد اطلس بمختلف اللغات الحية يشرح بالكلمة والصورة والخريطة ما جرى لمدينة القدس تحت الاحتلال الإسرائيلى.

ويمثل هذا الأطلس الجغرافى للمدينة المقدسة باللغات الحية وثيقة اتهام لإسرائيل أمام مختلف المحافل الدولية، ويعد فى الوقت نفسه وثيقة سياسية قانونية فى أيدى المقاومة الفلسطينية إذا قدر لمفاوضات الوضع النهائى أن تنعقد، أو إذا قدر لقضية القدس أن تعرض للتحكيم الدولى.

(الأهرام. ٣٠ مايو ٢٠٠٢)

الفصل الرابع

مخطط تهويد القدس والتحرك العربى المطلوب

(١) إحياء قرارات مجلس الأمن لمواجهة مخطط التهويد

(٢) القدس.. الحاضر الغائب فى قرار مجلس الأمن ١٣٩٧

(٣) تفعيل الدور الأوروبى بشأن القدس

(٤) دعوة مؤتمر جنيف لإنقاذ القدس

(٥) التوظيف الإعلامى الدولى لوعد بلفور

(١) احياء قرارات مجلس الأمن لمواجهة مخطط التهويد

حاول أربيل شارون من قبل ومع بدء مفاوضات الحل النهائى (فى عهد حكومة نتانياهو) تأجيل قضية القدس ٢٠ عاما، وجاء كبير المفاوضين الاسرائيليين (فى ظل حكومة باراك) فى ٢٤ إبريل ٢٠٠٠ ليطلب إرجاء تسوية قضية القدس بضعة أعوام بينما كان من المفترض البت فيها بحلول سبتمبر ٢٠٠٠. هكذا تحاول سلطة الاحتلال الإسرائيلى (أيا كان الحزب أو الائتلاف الحاكم) تجزئة قضايا الحل النهائى الخمس (القدس ـ اللاجئون ـ المياه ـ الحدود ـ التعاون الإقليمى) من ناحية والتهرب من المواجهة على مائدة مفاوضات القدس من ناحية أخرى.

وجاء الصوت الفلسطينى الرافض لكل محاولات التلاعب بالحق العربى الثابت مؤكدا أن القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة وهى عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة. وأن قرارات الشرعية الدولية وفى مقدمتها القرار ٢٤٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام هى الأساس للمفاوضات وأن احترام الاتفاقات الانتقالية وتطبيقها بأمانة ومسئولية إنما يوفر الأرضية الصالحة للوصول إلى السلام العادل والدائم.

هكذا جاء الرفض الفلسطينى القاطع لكل المحاولات الرامية إلى تجزئة قضايا الحل النهائى أو تأجيلها أو القفز فوق قضية القدس الشريف تحت يافطة الضم غير الشرعى من قبل حكومة اسرائيل من منطلق أن أى حل بدون القدس هو ضرب من المستحيل.

ومن خلال متابعة الأحداث اليومية داخل القدس وحولها يستطيع كل مراقب سياسى أن يدرك أن محاولات اسرائيل لتأجيل تسوية مسألة القدس لبضع سنوات قادمة يكشف عن مخطط اسرائيلى يستهدف فى الأساس استكمال تهويد المدينة المقدسة لمحاولة فرض سياسة الأمر الواقع عليها وهى السياسة التى تجيد اسرائيل استخدامها.

وتبدو أبعاد هذا المخطط الإسرائيلى فيما يلى:

أولاً: تصريحات اسرائيلية مسؤولة لا تنقطع تحاول بث الإحباط لدى الفلسطينيين بشأن القدس منها تصريحات باراك الذى يجدد فيها لاءاته المعروفة مؤكدا فيها رفض الانسحاب من القدس الشرقية المحتلة زاعما أن اليهود جيلا وراء جيل يتجهون فى

صلواتهم شطر القدس، وأنه لا يعرف مصليا واحدا يتجه فى صلواته إلى أبو ديس والعيزرية.

ونذكر أيضا تصريح الوزير الإسرائيلى حاييم رامون التى قال فيها أن الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى حول القدس مستحيل.

ثانيا: تنشيط حركة الجماعات اليهودية الدينية اليمينية المتطرفة لتعبئة قوى المستوطنين داخل القدس واقتحام المقدسات الإسلامية وإطلاق المزاعم التاريخية الكاذبة ومنها محاولة أعضاء جماعة أمناء جيل الهيكل اليهودية المتطرفة دخول الحرم المقدس ومظاهرات المستوطنين اليهود التى تطوف شوارع المدينة القديمة رافعة لافتات تدعو إلى تدمير قبة الصخرة والمسجد الأقصى وإقامة هيكل سليمان على انقاض البناء ووصلت وقاحة الهتافات إلى حد الدعوة إلى قتل العرب.

ثالثاً: تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلى داخل المدينة المقدسة إقامة شبكة واسعة من الانفاق فى محيط المسجد الأقصى والتى تشكل أضرارا بالغة على أساساته.

وتستهدف الحفريات التى تجرى الآن شق نفق جديد أسفل حائط البراق للربط بين منطقة ساحة باب المغاربة الواقعة جنوب ساحة البراق وبين الأنفاق الواقعة تحت ساحة حائط البراق من الجهة الشمالية مع إقامة سقف زجاجى نفاذ أعلى النفق الجديد بما يمكن من رؤية ومشاهدة بقايا وآثار و انقاض الهيكل اليهودى الثانى المزعوم.

ويبدو واضحا - كما أكد السيد فيصل الحسينى، مسئول ملف القدس، قبل رحيله - أن ما يجرى يستهدف إزالة معالم معينة

اقيمت فى العهود الإسلامية لإظهار معالم أخرى قد تخدم الدعاية الإسرائيلية وأكد أن جزءا كبيرا من الحفريات فى جنوب المسجد ومحيطه قد حملت فى طياتها الكثير من الدمار للتسلسل التاريخى للمدينة، مشيرا إلى صعوبة إعادة هذا التسلسل مرة أخرى.

رابعا: مواصلة سياسة الاستيطان بتوسيع المستوطنات القائمة وإقامة بؤر استيطانية جديدة لتكريس الاحتلال وترسيخه، وفى هذا المجال تجرى حكومة باراك تنفيذ مخططات بقاء ما يزيد على ثلاثة آلاف وحدة استيطانية غالبيتها فى محيط القدس، واتبعت قرارها هذا بما يسمى قرارات الاغلاق التى تم بموجبها اعتبار قرابة ٢٠ ٪ من مساحة الضفة الغربية مناطق مغلقة يحظر على الفلسطينيين دخولها . وفى هذا السياق نذكر على سبيل المثال حالة تنفيذ المخطط الاستيطانى فى بلدة العيسوية والتى يطلق عليها الإسرائيليون البوابة الشرقية للقدس، ولاتزال جرافات الاحتلال الاسرائيلى تعمل ليل نهار لتهدم المزيد من المبانى الفلسطينية.

ونذكر أيضا مخطط انشاء حى يهودى فى قرية الولوجة الفلسطينية والتى تعد الآن إحدى الضواحى الجنوبية للقدس المحتلة، وتقع فى المنطقة التى لا تزال تسيطر عليها اسرائيل بالكامل عسكريا ومدنيا.

ويبدو من العرض الموجز السابق أبعاد مخطط التهويد الذى يجرى داخل القدس، وحولها ويوضح فى الحقيقة أسباب محاولات اسرائيل إرجاء قضية القدس بضع سنوات. ومواجهة الأمر الواقع

الاسـرائيلى تتطلب وقفـة عـربيـة إسـلامـية ودوليـة لإيقـاف العـبث الاسـرائيلى بالقـدس أرضـا وشعبـا. ويتـحقق هذا بمطالبة المجتمع الدولى بالضـغط على اسـرائيل لوقف جميع الانتهاكات والممارسات والاجـراءات غيـر الشـرعـية المخـالفـة لجـميع المواثيق والمعاهدات والاتفـاقـات الدوليـة وخـاصـة اتفـاقـيـة جنيف الـرابعـة فـيمـا يتـعلق بالاسـتـيطـان ومـصـادرة الأراضى والحـفـريات وسـحب الهـويات ومـخطـطـات تدمـيـر المسـجـد الأقـصى والمطالبـة بالعـمل على رفع الحصـار المفـروض على مـدينة القـدس. ودعـوة المنظمـات الدوليـة خاصـة اليونيسكو إلى وقف أعمال الحفريات والتنقيب الاسـرائيلية فى المدينة المقدسة.

ولن يتـحقق هـذا بالنداءات الإعـلامـيـة المكتوبة بقـدر مـا يتـحقق بالتـحـرك العـربى الإسـلامـى الجمـاعى المكثف لمخـاطبـة المجـتمع الدولى حتى لا تسبـقنـا اسـرائيل وتحـاول ابتزاز شـرعيـة دولية زائفة لاحتلالها المدينة المقدسة.

ويمكـن التـحـرك على مـخـتلف دوائر صـنع القـرار الـدولى وفى مـقـدمـتهـا مـجلس الأمن لإحـيـاء ثلاثة قـرارات خطيـرة أصـدرها المجلس من قبل وهى:

١ ـ قـرار مجلس الأمـن بشـأن القـدس رقم ٢٥٢ الصـادر فى ٢١ مايو ١٩٦٨، وجاء به أن المجلس يعتبـر أن جميع الإجـراءات الإدارية والتشـريعية وجميع الإعمـال التى قـامت بهـا إسـرائيل بما فى ذلك مصادرة الأراضى والأمـلاك التى من شـأنهـا أن تؤدى إلى تغيير فى الوضع القـانونى للقدس هـى إجراءات بـاطلة، ولا يمكن أن تغير من

وضع القدس، ولقد تبنى المجلس هذا القرار بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شىء وامتناع الولايات المتحدة وكندا عن التصويت، فأصبح قرارا نافذا ومعبرا عن الشرعية الدولية وملزما لجميع اعضاء الأمم المتحدة بما فيها الولايات المتحدة نفسها التى لم تستخدم حق الفيتو إزاءه.

٢ ـ قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ بعدم الاعتراف بالقانون الأساسى الذى اصدره الكنيست الإسرائيلى بشأن توحيد القدس الشرقية والغربية وجعلها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل. ودعوة مجلس الأمن للدول التى اقامت بعثات دبلوماسية فى القدس، الى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة. واكد المجلس فى قراره أن قانون الكنيست يشكل انتهاكا للقانون الدولى ولا يؤثر فى استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة «أغسطس ١٩٤٩» والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضى الفلسطينية وغيرها من الأراضى العربية التى تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس ٣ ـ قرار مجلس الأمن رقم ١٠٧٣ الصادر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٦ بشأن تداعيات أزمة افتتاح نفق القدس واعرب المجلس عن قلقه تجاه الأحداث المأساوية فى الأماكن المقدسة للمدينة كما دعا المجلس الى التراجع عن جميع الإجراءات التى اسفرت عنها تلك الأحداث وحماية المدنيين الفلسطينيين والقرار بهذه الصياغة يلزم إسرائيل قانونيا بوقف الإجراءات غير القانونية فى القدس، والتى أصبحت مخالفة لإرادة المجتمع الدولى.

وفى مجال توظيف مثل تلك القرارات الدولية بشأن القدس لتعبئة رأى عام دولى قوى مساند لقضية المدينة المقدسة، من

الأهمية التحريك المستمر للقضية داخل مجلس الأمن لوضع سبل تنفيذ تلك القرارات ومنها:

١ ـ وضع آلية لتنفيذ قرار المجلس رقم ١٠٧٣ لعام ١٩٩٦ سواء بشأن الوقف الفورى والتراجع عن جميع الإجراءات التى اتخذتها اسرائيل بشأن انتهاك حرمة الأماكن المقدسة. «مثل حفر نفق القدس» أو بشأن تأمين وحماية المدنيين الفلسطينيين بالمدينة.

٢ ـ مطالبة مجلس الأمن بإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان فى القدس والأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة طبقا للقرار «٤٤٦».

٣ ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام مجلس الأمن بمتابعة ما ورد فى البيان الرئاسى الذى أصدره المجلس بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٩٨ الذى يطالب إسرائيل بالتراجع عن قرار توسيع بلدية القدس، واصفا القرار الإسرائيلى بأنه تطور خطير وضار. مؤكدا ضرورة عدم اتخاذ أى خطوات أخرى من شأنها استباق نتيجة المفاوضات مع الفلسطينيين ومؤكدا ايضا أهمية وحساسية مسألة القدس للجميع، ودعوة إسرائيل إلى تنفيذ التزاماتها القانونية بدقة بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ فيما يتعلق بحماية المدنيين أوقات الحرب، والتى تحظر بناء أى مستوطنات فى الأراضى المحتلة.

وبمثل تلك القرارات التى تجسد الشرعية الدولية يمكن للأمة العربية ـ الإسلامية أن تفسد على إسرائيل حلمها الكبير بزحف السفارات الأجنبية من تل أبيب إلى القدس.

(الأهرام ـ ١٣ يناير ، ٢٧ يناير ٢٠٠٠)

(٢) القدس .. الحاضر الغائب فى قرار مجلس الأمن ١٣٩٧

كانت القدس هى الصخرة التى تحطمت عليها كامب ديفيد - ٢، ويبدو واضحا أنها سوف تظل الصخرة العاتية التى تتحطم عليها أية كامب ديفيد مقبلة ٣ أو ٤ أو ٥، أو ٦ ... الخ ما لم ينص صراحة فى أى قرار دولى أو وثيقة تسوية سلمية على أن القدس الشريف، عاصمة الدولة الفلسطينية.

وإذا كان قرار مجلس الأمن الأخير رقم ١٣٩٧ قد جاء بصياغة أمريكية توافقية وعلى استحياء أمريكى مؤكدا تمسكه بتصور يقوم على منطقة تتعايش فيها جنبا إلى جنب دولتا اسرائيل وفلسطين ضمن حدود آمنة ومعترف بها، فإن القرار لم يستطع الاقتراب صراحة. من قريب أو بعيد من ذكر عاصمتى الدولتين اسرائيل وفلسطين مفضلا إيثار السلامة ومؤجلا الحديث عن القدس إلى أجل غير مسمى.

وبرغم هذا فإن القراءة الفاحصة للقرار تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن القدس هى الحاضر الغائب فى قرار مجلس الأمن الأخير، حتى ولو كره هذا صانع القرار ومقدمه أو محتل المدينة المقدسة وأعوانه، وليس أدل على هذا من تسجيل الحقائق التالية التى تبدو فيما بين السطور وكلمات القرار.

أولاً: أشار القرار فى بداية ديباجته إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة وخص منها القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٢٣٨ (١٩٧٣) وتلك الإشارة الواردة فى مستهل الديباجة تكفى لتأكيد قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس ويمكن هنا الرجوع إلى تفسير اللورد كارادون (الذى صاغ القرار ٢٤٢) عندما طرح مجموعة أسئلة وأجوبة فى أغسطس ١٩٧٩ حيث ذهب إلى أنه (يجب أن يكون هناك قدس عربية وقدس اسرائيلية لكل منها سيادة على منطقتها ضمن حدودها أى اسرائيل ودولة فلسطين) ولكن بلا حواجز فيما بينهما وبلا معوقات لحرية الحركة بينهما.

لقد تساءل كارادون:

هل احتلت القدس الشرقية من قبل إسرائيل فى حرب ١٩٦٧؟

وأجاب بالطبع: إنها احتلت.

هل قصد بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ أن ينطبق على القدس الشرقية؟

بالطبع كان كذلك وليس موضوع القدس موضوعا اكاديميا جافا وغريبا وغير حقيقى ، إنه جذرى وأساسى وملح وحاسم.

بموجب مشروع اللورد كارادون هذا ستكون لكل دولة سيادتها على منطقتها من القدس (ويقرر ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة).

وزيادة على ذلك يقترح اللورد كارادون أن الظروف ربما تقتضى من الأمين العام للأمم المتحدة أن يعين ممثلا ليقيم فى المدينة ليس لإدارتها . التى ستكون من مهام العرب والإسرائيليين كل من جانبه . ولكن ليبذل كل جده من أجل تطبيق هذا الحل خاصة فى الحفاظ على الأماكن المقدسة وتأمين سلامة الوصول إليها. وبذلك سيكون لكل من جزءى المدينة عبارة عن مقاطعة ضمن إطار دولته. أما فيما يتعلق بالعلاقات الدينية ما بين الطوائف بالإضافة إلى نظم الطوائف فستكون متميزة عن سيادة الدولتين وستعمل داخل القدس وخارجها وذلك بتنظيم تقره هيئة دولية تحت إشراف المجموعة الدولية.

وتفسير اللورد كارادون يعنى هذا صراحة أن القرار ٢٤٢ الذى جاء فى ديباجة قرار مجلس الأمن الأخير يؤكد بما لا يدع مجالا للشك الحق العربى الثابت فى القدس الشرقية.

ثانيـــا: إن هناك عدة قرارات مهمة لمجلس الأمن ذات صلة بموضوع القرار الأخير لم يأت ذكرها إلى جانب القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٢٣٨ (١٩٧٣) وهى تبرز بصورة أوضح الحق العربى الثابت فى القدس ونشير إلى أهم تلك القرارات فيما يلى:

١ ـ قرار مجلس الأمن بشأن القدس رقم ٢٥٢ الصادر فى ٢١ مايو ١٩٦٨ وجاء به أن المجلس يعتبر أن جميع الأجراءات الإدارية

والتشريعية وجميع الأعمال التى قامت بها اسرائيل بما فى ذلك مصادرة الأراضى والأملاك التى من شأنها أن تؤدى إلى تغيير فى الوضع القانونى للقدس هى اجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير من وضع القدس.

٢ - قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ بعدم الاعتراف بالقانون الأساسى الذى أصدره الكنيست الإسرائيلى بشأن توحيد القدس الشرقية والغربية وجعلها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.

٣ - قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٢ فى ١٣ أكتوبر ١٩٩٠ ويعرب المجلس فيه عن جزعه لأعمال العنف التى وقعت فى ٨ أكتوبر فى الحرم الشريف وفى الأماكن المقدسة الأخرى بمدينة القدس مما أسفر عن مقتل ما يزيد على ٢٠ فلسطينيا وإصابة ما يزيد على ١٥٠ شخصا بجراح، ويدين المجلس على وجه الخصوص أعمال العنف التى ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية ويطلب إلى إسرائيل الوفاء بدقة بالتزاماتها ومستوياتها القانونية المقررة بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ التى تنطبق على جميع الأراضى التى تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، ومثل تلك القرارات وغيرها الكثير تشكل مرجعيات أساسية للحق العربى الثابت فى القدس. وإذا كان قرار مجلس الأمن الأخير لم يشر إليها من قريب أو بعيد فليس معنى هذا أنها قد فقدت أهميتها حيث تظل تعطى للشرعية الدولية مصداقيتها بالنسبة لعروبة القدس.

وأخيرا فإن انحياز الادارة الأمريكية (الديمقراطية) السابقة إلى جانب إسرائيل بشأن القدس فى كامب ديفيد ـ ٢ قد شكل إنذارا مبكرا لكل إدارة أمريكية تحاول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تكرار ما حدث فى كامب ديفيد ـ ٢.

ولقد أسفر انحياز الادارة الأمريكية السابقة إلى جانب الاحتلال الإسرائيلى للمدينة المقدسة عن صيغة زائفة عمل من أجلها كل من كلينتون وباراك فى اجتماعات كامب ديفيد ـ ٢ وتتلخص تلك الصيغة كما أوضحها الكاتب الفلسطينى المعروف د. وليد الخالدى فيما يلى:

اولا: قدس موحدة توحيدا زائفا بالقوة العسكرية والمفهوم الإسرائيلى.

ثانيا : تجاهل للقانون الدولى ولقرارات الأمم المتحدة.

ثالثا : وضع مميز للديانة اليهودية على حساب المسيحية والاسلام.

رابعا : أحقية للرواية الصهيونية لأحداث ١٩٤٨ و ١٩٦٧.

خامسا : أحقية للادعاءات والمطالب والحقوق الإسرائيلية.

سادسا : شرعية للتدابير والتشريعات الإسرائيلية منذ سنتى ١٩٤٨ و ١٩٦٧، وحصانتها ضد أى طعن أو استئناف.

سابعا: تجاهل للحقوق العربية العينية والسياسية والتراثية.

ثامنا : إلغاء أى مسئولية معنوية أو قانونية اسرائيلية.

تاسعا : تفهم للمطالبة بالسيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف.

وبرغم مخالفة بنود تلك الصيغة الأمريكية ـ الاسرائيلية لكل المواثيق والأعراف الدولية فقد اعتبرها كل من كلينتون وباراك قمة التضحية الإسرائيلية.. وكان من الطبيعى أن يرفض ياسر عرفات التوقيع على تلك الصيغة فى كامب ديفيد ـ ٢.



ومن الأهمية أن تتدارك كل من الإدارة الأمريكية الحالية والحكومة الإسرائيلية أن الترحيب العربى بقرار مجلس الأمن الأخير لا يعنى ولن يعنى فى يوم من الأيام تأجيل أو ترحيل قضية القدس باعتبارها الحاضر الغائب فى كل المواثيق وفى مختلف الاجتماعات والمؤتمرات على المسار الفلسطينى وباعتبارها أيضا قضية القضايا العربية.

(٣) تفعيل الدور الأوروبى بشأن القدس

تبرز الآن وأكثر من أى وقت مضى مسئولية ودور المجتمع الدولى تجاه ما يجرى فى منطقة الشرق الأوسط منذ اقتحام اريبل شارون الحرم القدسى الشريف فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ ومجيئه الى الحكم فى فبراير ٢٠٠١ بمخطط تصفية الوجود الفلسطينى وكانت احداث رام الله بداية لهذا المخطط الإرهابى الدموى، وفى هذا السياق أكد مؤتمر القمة العربى فى بيروت فى البند التاسع عشر من البيان الختامى ضرورة مواصلة أوروبا الاضطلاع بدورها الفاعل فى هذا المجال وكذلك جهود الدول الصديقة الأخرى، ورحب القادة بما صدر عن الاتحاد الأوروبى من مواقف ومبادرات تهدف الى المساهمة فى التوصل الى حل سياسى عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وبعد أن خص البند الـ ١٩ الاتحاد الأوروبى أولا بهذا النص أهاب بالولايات المتحدة إعادة تقويم قراءتها وحساباتها ومواقفها حيال الوضع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة والخروج من عقدة هجمات الحادى عشر من سبتمبر التى أدانها الغرب فى مجال تعاملها مع الشرق الأوسط، كما دعا البيان الولايات المتحدة الى تحمل مسئولياتها وحثها على استئناف عملية السلام على المسارات كافة دون تأخير وعدم اعطاء اسرائيل المزيد من الفرص للسعى لاخضاع الشعب الفلسطينى وممارسة سياسة القتل والتدمير بحقه بذريعة محاربة الارهاب.

وتأكيدا من القمة العربية على أهمية وضرورة مواصلة أوروبا القيام بدورها الفاعل فى المنطقة عاد البند الـ ٣٢ من البيان الختامى ليؤكد أهمية إحياء الحوار العربى - الأوروبى بما يحقق المصالح المتوازنة والمتكاملة مشيرا إلى أهمية تنمية العلاقات العربية الأوروبية وفق خطوات محددة يتفق عليها مع الجانب الأوروبى بما فى ذلك توقيع اتفاقية تعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبى وبما يؤدى الى تطوير هذه العلاقات ويخدم المصالح المشتركة وفقا لنظرة شاملة تعالج جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك وتحقق المصالح المتوازنة المتكافئة للجانبين.

ولعل قراءة ما جاء بالبندين السابقين الـ ١٩ و ٣٢ من البيان الختامى تؤكد بما لا يدع مجالا للشك تطلع الدول العربية إلى تفعيل الدور الأوروبى فى المنطقة ومما يشجع على أهمية الاتحاد

الأوروبى (أول أكتوبر ٢٠٠٠) منذ بداية الأزمة إذ حمل الاتحاد اسرائيل مسئولية التصعيد الذى شهدته الأراضى الفلسطينية معتبرا أن المواجهات كانت نتيجة لعمل استفزازى قام به أرييل شارون زعيم حزب الليكود فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ عندما اقتحم الحرم القدسى الشريف، وأشار بيان الاتحاد آنذاك الى أن الأحداث قد أتت فى وقت متأزم وتوقع البيان أن يؤدى هذا العمل الاستفزازى الى عواقب مأساوية وهو ما تحقق بالفعل على أرض الواقع.

وفى ضوء هذا يمكن تحديد أجندة التحرك الدبلوماسى والاعلان العربى بهدف تحريك وتفعيل الدور الأوروبى من خلال متابعة القضايا المشتركة والدروس المستفادة فى مسار العلاقات العربية - الأوروبية منذ بدء الحوار العربى - الأوروبى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ - ويمكن تحديد ملامح تلك الأجندة فيما يلى:

أولا : تأكيد رفض الاتحاد الأوروبى الاعتراف بالسيادة الاسرائيلية على القدس وكان الاتحاد قد اتخذ منذ مارس ١٩٩٩ موقفا حاسما بهذا الشأن عندما تلقت وزارة الخارجية الاسرائيلية رسالة سفراء الاتحاد الاوروبى لدى تل أبيب برفض دول الاتحاد الاعتراف بالقدس بما فى ذلك الشطر الغربى من المدينة عاصمة لاسرائيل. وأوضح الاتحاد الأوروبى آنذاك خمس نقاط يمكن أن تساعد فى حل مشكلة القدس وهى :

(١) ينبغى ألا تستخدم المرحلة الراهنة لتغيير واقع الامور فى القدس من ناحية ملكية الاراضى ولكن يجب ان تحل مشكلة مصادرة الأراضى وإزالة المعوقات حول نمو الأحياء العربية.

(٢) يجب استخدام وسيلة المفاوضات بشأن هذه المشكلة ومهما كانت حدة أو تعقيد تلك الوسيلة فهى الوحيدة التى تستطيع أن تجلب حلا دائما وسيقوم الاتحاد الأوروبى بمساندة هذا الموقف.

(٣) يجب مراعاة التوازن بين جميع أطراف الصراع خلال المفاوضات على أن يتم طرح قضية القدس.

(٤) يجب تحقيق التكافؤ والتوازن بين حقوق الأطراف الدينية الثلاثة وحماية هوية المدينة ومعالمها من النواحى التاريخية والدينية والثقافية مع احترام حرية الوصول الى الأماكن المقدسة وحرية الحركة وهو ما نصت عليه اتفاقية برلين عام ١٨٨٥ عن تعايش الأماكن المقدسة.

(٥) يجب ان نعرف أنه لن يكون هناك حل دائم الا بإذابة مشكلة السيادة السياسية. مع العلم بأن المواجهات المسلحة لم تحل شيئا منذ القدم فى الصراع العربى - الاسرائيلى.

ويتضح مما سبق معالم الموقف الأوروبى تجاه القدس وايا كانت درجة اختلاف هذا الرأى مع وجهة النظر العربية إلا أنه فى مصلحة الموقف العربى العام مرحليا يكفى أن الموقف الأوروبى يعتبر القدس أرضا محتلة ويعارض اسرائيل بشأن الاجراءات

والممارسات التى اتخذتها منذ ٣٥ عاما لتجعل من المدينة المقدسة عاصمة موحدة وأبدية لها.

ويبقى علينا سرعة التحرك الدبلوماسى والاعلامى العربى لدفع أوروبا لاتخاذ خطوات أخرى مماثلة فى مواجهة عمليات تهويد المدينة المقدسة.

ثانيا: دعوة الدول العربية الاتحاد الأوروبى الى فرض عقوبات تجارية على السلع الاسرائيلية المصدرة للاتحاد والمصنعة أساسا داخل المستعمرات اليهودية فى الأراضى العربية المحتلة، لقد مارست اسرائيل لعبتها المفضلة تلك مع الطرف الأوروبى نفسه منذ توقيع اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥ فى إطار اتفاقيات المشاركة الأوروبية المتوسطية التى دشنها فيما بعد اعلان برشلونة المعروف وثمة نص صريح فى الاتفاق لا يقبل التأويل أو اللبس يحظر تصدير المحاصيل الزراعية المنتجة فى الأراضى العربية المحتلة إلى الدول الأوروبية وفقا لمميزات الإعفاءات على التجارة الواردة من أرض الدولة العبرية.

ومارست إسرائيل سياسة الخديعة التجارية بانتهاك قواعد المنشأ المتعارف عليها منذ توقيع الاتفاق بتصدير منتجات الأراضى العربية المحتلة حتى انكشف المستور بالأزمة التى تفجرت بين الاتحاد الأوروبى وإسرائيل فى منتصف نوفمبر ١٩٩٧ عندما انكشف سر صفقة عصير البرتقال البرازيلى حيث أيقن المسئولون بالاتحاد الأوروبى أن الشركات الاسرائيلية قامت خلال السنوات

السابقة بتصدير هذا العصير الى أوروبا على أنه من صنع إسرائيل وهنا أعطى الاتحاد الأوروبى تعليمات الى المستوردين الأوروبيين للتحقق بدقة من مصدر البضائع الإسرائيلية ومن هنا أيضا تسربت الشكوك لدى الاتحاد حول بضائع مصدرة قد تكون منتجة أو صنعت فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وأكدت الأحداث صدق تلك الشكوك.

ونجحت الضغوط الأوروبية وقتها فى إجبار إسرائيل الى حد ما على الالتزام بسياسات أقل تعنتا فى التعامل مع منتجات الفلسطينيين ولكن سرعان ما تراخى الالتزام الإسرائيلى وتقاعس الجانب الأوروبى عن متابعة الموقف وهذا ما دفع إسرائيل أخيرا الى مواصلة عمليات الخداع الى حد قيامها بإصدار شهادات منشأ رسمية مزورة للمنتجات الفلسطينية.

ويعتبر إصدار شهادات منشأ إسرائيلية لهذه المنتجات تزويرا فى أوراق رسمية ويمثل خرقا لاتفاقية المشاركة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبى الذى لم يتخذ أى إجراء حاسم لمواجهة هذا التجاوز فى السنوات السابقة وحاولت المفوضية الأوروبية مرارا حث إسرائيل على الكف عن هذا التزوير دون جدوى.

والمسألة هنا - فى إطار التحرك العربى تجاه أوروبا - لها بعد سياسى لأنها تتعلق بشرعية الاحتلال الاسرائيلى المزيفة، ولذا من الأهمية تكثيف الضغوط العربية على كل من المانيا وبريطانيا اللتين تعارضان زيادة الضغوط على إسرائيل بسبب هذا التزوير.

ثالثـا : دفع الاتحاد الأوروبى لطلب تعويضات من اسرائيل عن الاضرار والخسائر التى تكبدها الاتحاد نتيجة تدمير آلة الحرب الشارونية للبنية التحتية والمدنية الفلسطينية التى يمول الاتحاد أغلبها وكانت المفوضية الأوروبية قد قدرت تلك الخسائر فى يناير ٢..٢ بنحو ١٧ مليون يورو . وتضاعفت تلك الخسائر فى الشهرين الأخيرين نتيجة تصعيد عمليات العنف والتدمير التى مارستها حكومة شارون فى أراضى السلطة الفلسطينية.

رابعـا : سعى التحرك الدبلوماسى والاعلامى العربى لتجميد وضع المراقب الذى يتمتع به الكنيست الاسرائيلى فى الجمعية البرلمانية فى مجلس أوروبا فى ستراسبورج فى حالة عدم امتثال اسرائيل لقرارات المجتمع الدولى، وكان رئيس الجمعية قد هدد فى يناير ٢٠٠١ بعملية التجميد عندما استمرت اسرائيل فى ممارسة أعمال القتل ضد الفلسطينيين وقال وقتها ان السياسة الاسرائيلية القائمة على اغتيال أشخاص غير مبررة على الإطلاق وتطرح اسئلة حول حق الكنيست فى الاحتفاظ بوضع مراقب. وفى هذا السياق أيضا من الأهمية تجسيد الجهود العربية لدفع الاتحاد الأوروبى تجاه ملاحقة شارون قضائيا لمثوله أمام المحاكم البلجيكية.

خامسا : التأكيد العربى على أهمية التفاعل ما بين الثقافات والحضارات انطلاقا مما تدعو اليه الأديان السماوية والقيم الإنسانية من نبذ جميع أشكال التفرقة العنصرية والحض على التسامح والتعايش على أساس الاحترام المتبادل وصيانة المقاومة

المشروعة وتنمية الجهود العربية والاسلامية وغيرها الرامية الى توضيح الحقائق عن الثقافة والحضارة العربية والاسلامية وتفنيد المزاعم الباطلة حولها. ولقد ورد هذا البند نصا فى اعلان بيروت الصادر عن القمة العربية الأخيرة.



ولعل التحرك الدبلوماسى والاعلامى العربى تجاه أوروبا يأخذ فى حسبانه أهمية ما أوصى به المفكرون العرب فى ملتقى نوفمبر الماضى بالجامعة العربية حيث صدر اعلان مهم حول تدارس إشكالية العلاقة الراهنة بين الحضارتين العربية الاسلامية من جهة والغربية من جهة أخرى وأوصى بتنفيذ برنامج عمل متكامل تحت عنوان (حوار الحضارا.. تواصل لا صراع).

ولاشك أن أهمية وضرورة تفعيل الدور الأوروبى فى المنطقة ليواكب دور كل من الولايات المتحدة المنحاز لاسرائيل ودور روسيا الغائب لا يعنى منافسة الدور الأمريكى أو مزاحمته لأن صعوبة الموقف فى المنطقة تتطلب ممارسة المزيد من الضغوط على حكومة شارون ولن يتحقق هذا إلا بدور أوروبى إيجابى حتى لا يشعر شارون بأن أوروبا تساير الموقف الأمريكى فى ملاطفة اسرائيل، وهنا يعمل شارون على استمرار إطلاق آلته الحربية المدمرة فى كل الأراضى الفلسطينية لتمارس سياسة الأرض المحروقة، الموقف الأوروبى المطلوب إذن ليس مزايدة على الموقف الأمريكى باعتبار أن مجلس الأمن الدولى له قرارات عديدة وصريحة سابقة فى هذا

الاتجاه وهى قرارات كانت أوروبا والولايات المتحدة من الموقعين عليها سابقا، وأخيرا فى قرارى مجلس الأمن رقمى ١٣٩٧ و ١٤٠٢ الصادرين اخيرا.



وأخيرا فإن الموقف الأوروبى تجاه أحداث المنطقة يشكل بصفة عامة ورقة ضاغطة على حكومة شارون الذى يتخوف من تزايد الضغوط الأوروبية عليه لمصلحة الدول العربية وليس أدل على هذا من اعلانه رفض التفاهم الأوروبى ـ العربى على حساب اسرائيل صارخا (فى ٤ اكتوبر ٢٠٠١) بأن اسرائيل لن تقبل بذلك، مضيفا أن بلاده لن تكون تشيكوسلوفاكيا التى ضحى الغرب بها عام ١٩٣٨ من أجل حل مؤقت مع المانيا.

(الاهرام ـ ٤ أبريل ٢٠٠٢)

(٤) دعوة مؤتمر جنيف لإنقاذ القدس

جاء عدوان آلة الحرب الشارونية الأخير على الأراضى الفلسطينية المحررة ليكشف بصورة أوضح للرأى العام العالمى الوجه القبيح لشارون ومخططه الرامى الى نسف عملية السلام برمتها ومحاولة الرجوع الى المربع الأول وإملاء شروطه المجحفة للجلوس على أية مائدة للمفاوضات.

ويخطئ شارون كثيرا إذا كانت تلك الأفكار تداعب خياله المريض وقصوره السياسى وجهله بدروس التاريخ القريب والبعيد وليس أدل على هذا مما يلى:

أولا: توالى صدور قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤكدًا الحق الفلسطينى فى القدس المحتلة ومطالبة الدول الأعضاء التى لها سفارات فى المدينة المقدسة بإغلاق هذه المقار الدبلوماسية.

وتبنى الجمعية العامة مثل هذه القرارات بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل صوتين أو ثلاث فى حين ان تلك الأغلبية هى الممثلة للرأى العام العالمى الراعى الرسمى للشرعية الدولية، وقد جاء قرار الجمعية العامة مؤكدا أيضا لكل قرارات الشرعية الدولية فى كل محافلها الدولية ابتداء من مختلف هيئات الأمم المتحدة وفى مقدمتها مجلس الأمن الى مختلف المنتديات والمنظمات والاتحادات الدولية والقارية الاقليمية الأخرى.

ولاشك فى أن أى قرار دولى بشأن القدس يصيب مخطط شارون فى مقتل فهو المطالب بتأجيل أو شطب قضية القدس من اجندة مفاوضات المسار الفلسطينى منذ أن كان وزيرا للخارجية فى نوفمبر ١٩٩٨ وطالب بتأجيل التفاوض حول القدس ٢٠ عاما.

ويحاول شارون بذلك ان يدخل التارخ العبرى من أوسع أبوابه، وأن يحقق مالم يستطع تحقيقه بن جوريون وخلفاؤه التسعة بشأن القدس ابتداء من موسى شاريت الى باراك مرورًا بأشكول وجولدا مائير ورابين وبيجن وشامير وبيريز ونتانياهو.

ويبدو واضحا من تصعيد عمليات انتفاضة الأقصى أن الشباب الفلسطينى المدعوم عربيا واسلاميا ومسيحيا لن يدع لشارون ان يحقق ما يداعب خياله وطموحاته العنترية وسلوكياته الاستفزازية.

ثانيا: أن رد الفعل الاسرائيلى لا يتناسب من حيث الحجم أو القوة أو المساحة الجغرافية مع العمليات الفدائية الفلسطينية، ويكفى الإشارة هنا إلى استخدام اسرائيل لطائرات (إف. ١٦) والأباتشى فى عمليات قصف المدن والاحياء المدنية. ولعل هذا يثير

مسألة الإسراع بدعوة المؤتمر الدولى بشأن النظر فى انتهاكات إسرائيل لأحكام اتفاقيات جنيف وهو المؤتمر المؤجل منذ يوليو ١٩٩٩ بموافقة عربية على أمل إتاحة الفرصة أمام باراك رئيس وزراء اسرائيل آنذاك لاستئناف المفاوضات. ولم يتحقق هذا فى عهده أو عهد خليفته شارون. ومن هنا فمن حق الدول العربية دعوة المؤتمر للانعقاد وهو ما يثير اسرائيل ليتحمل المؤتمر مسئولياته التاريخية والقانونية.

ولاشك أن جوهر الالتزام العام والجماعى باتفاقيات جنيف لا يتمثل فى ضرورة احترامها فحسب من قبل الموقعين عليها بل فى ضمان احترامها وضمان التطبيق التام لكافة المعايير الإنسانية فى ظل كافة ظروف وممارسات سلطة الاحتلال، ولاشك أن صمت وسكوت بعض الدول ـ فى مقدمتها الولايات المتحدة. تجاه ما يجرى داخل القدس والأراضى العربية المحتلة من انتهاكات لبنود اتفاقيات جنيف كان يعنى تغليب المصالح السياسية على المعاناة الناجمة عن مثل تلك الانتهاكات الصارخة والتى يتمثل اخطرها فى الإبعاد والترحيل الإجبارى للفلسطينيين وتزايد حركة الاستيطان اليهودى لتغيير التركيبة الديمغرافية للقدس وإعلان ضمها من جانب واحد واتخاذها عاصمة لاسرائيل لمحاولة فرض أمر واقع يتناسب مع ادعاءات إسرائيل وتطلعاتها الأنانية.

ولقد تركت مثل تلك الممارسات الاسرائيلية وغيرها بصماتها على مفاوضات السلام وكذا على الجو العام للمنطقة العربية بأسرها مما أسفر فى النهاية عن تجميد عملية السلام برمتها.

ولا يكفى دعوة مؤتمر جنيف للانعقاد فحسب فالأهم أن يمارس المؤتمر مسئولياته الفعلية وألا تنتقل إليه عدوى المماطلة والتسويف بصدور قرارات صماء غير منصفة فالمنطقة تمر بمرحلة انتقالية عصيبة تتطلب اتخاذ اجراءات عملية شجاعة تكفل رد الحق الى اصحابه ورد الطرف المعتدى عن ظلمه، ولعل أول خطوة فى هذا الاتجاه تتمثل فى اتخاذ قرارات تأديبية مشروطة من قبل مؤتمر جنيف لاتاحة حرية الوصول الى الأراضى المقدسة وحرية العبادة فيها للجميع وإعادة السيادة لأصحابها والإقرار بحقوقهم العادلة وعلى رأسها حقهم فى تقرير المصير بما فى ذلك اعلان دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف حتى يتوافر لهم حق الحياة داخل بلادهم بكرامة وأمن بما يتفق مع نص وروح اتفاقيات جنيف. ويأتى بعد ذلك استعادة حقوق الشعب الفلسطينى فى المدينة واستعادة الأراضى التى صودرت وحماية المسجد الأقصى والكنائس ودور العبادة من غلو التطرف اليهودى الذى يهدد بإقامة الهيكل المزعوم مكان المسجد الأقصى، ويحاول دون كلل تخريب المسجد الأقصى وجميع رموز الديانات الأخرى عدا الديانة اليهودية.

وأخيرا.. فإن شارون يخطئ كثيرا لو داعب خياله. كما سبقت الإشارة - أن آلة الحرب التى يقودها سوف تنهى انتفاضة الأقصى.

(الاهرام - ٦ ديسمبر ٢٠٠١)

(٥) التوظيف الإعلامى الدولى لوعد بلفور

(١)

أيًا كانت درجة أو جدية التزام الإدارة الأمريكية بوعد الرئيس جورج دبليو بوش بإقامة دولة فلسطينية مع شرط ضمان أمن إسرائيل، وأيًا كانت هشاشة هذا الوعد نظرًا لعدم تأكيده بأن القدس الشرقية هى عاصمة فلسطينية، وأيًا كان الصدام المتوقع بين الإدارة الأمريكية والكونجرس إذا أفصح الرئيس بوش عن إعلان اسم العاصمة الفلسطينية من جانب واحد نظرًا لوعد الكونجرس لإسرائيل بأن القدس الموحدة عاصمة أبدية لها فى سياق قانون الكونجرس الصادر فى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥...

... أيًا كان هذا كله فإن انتفاضة الأقصى وهى تمضى قُدمًا فى مستهل شهرها الثانى من عامها الثانى لم تعد تتعامل مع تلك الوعود الممنوحة لها على مضض من الإدارة الأمريكية أو الممنوحة

لإسرائيل حيث نجحت الانتفاضة فى إحداث واقع جديد على الأرض الفلسطينية المقدسية رغم همجية آلة الحرب الشارونية وهى تقتحم القرى والمدن والأحياء والمنازل الفلسطينية الآمنة.

يعنى هذا أن انتفاضة الأقصى التى تتبع الآن نهج «العين بالعين والسن بالسن والبادئ أظلم» لم تعد تقيم وزنًا للوعود ابتداء من وعد بلفور إلى وعد بوش ومرورًا بوعد الكونجرس أو غيره من الوعود.

ومن هنا فإن الاحتفال غدًا بالذكرى الـ٨٤ لصدور وعد بلفور (٢ نوفمبر ١٩١٧) لن يكون يومًا للحداد أو النحيب الفلسطينى (كما كان فى سنوات سابقة) أو يومًا لكلمات الإدانة والشجب والاستنكار (كما عودتنا أجهزة الإعلام العربية) بل سوف يكون يومًا للصمود والمقاومة الفلسطينية لآلة الحرب الشارونية بما يعنى أن وعد بلفور أصبح مجرد قصاصة من الورق ولن يكون هو وغيره من الوعود عائقًا أمام الإرادة السياسية الفلسطينية التى تكتب صك إعلان قيام الدولة بدماء شهدائها من كل الأعمار.

ومن الأهمية أن يواكب عملية الصمود والمقاومة الفلسطينية مبادرات جديدة من جانب الإعلام العربى للاحتفال بذكرى صدور وعد بلفور فى إطار توظيف الذكرى لتعبئة الرأى العالمى حول شرعية الحق الفلسطينى الثابت فى إعلان الدولة وعاصمتها القدس.

ولعل المبادرات الإعلامية الجديدة المطلوبة للإعلام العربى تقتدى بمبادرات ناجحة أقدم عليها أستاذان عربيان من الجامعة

الأمريكية ببيروت عام ١٩٦٨ عندما شُكِلت لجنة خاصة لوعد بلفور أسهم فى تمويلها آلاف من جميع الدول العربية، وقامت اللجنة بحملة إعلانية مدفوعة الأجر فى صحف الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا تحت عنوان (مطلوب وعد بلفور جديد لتأسيس وطن قومى فى فلسطين لمليون ونصف لاجئ عربى) وجاء فى الإعلان أنه فى عام ١٩١٧ عندما كان آرثر جيمس بلفور وزيرًا للخارجية البريطانية وعد اللورد روتشيلد باسم حكومته بالمساعدة فى إيجاد وطن قومى لليهود فى فلسطين، ثم قال الإعلان: (إن الطريقة التى نُفِذَ بها هذا الوعد أدت إلى إنشاء إسرائيل بعد ٣١ عامًا وما نجم عن ذلك من طرد أكثر من مليون عربى فلسطينى، وهم فى حاجة إلى بلفور آخر ليجد لهم وطنًا قوميًا).

كانت هذه الحملة من أذكى الحملات الإعلامية العربية وبمبادرة شعبية ولكنها لم تجد الدعم لتستمر وعاد الإعلام العربى مرة أخرى يقيم الحداد القومى فى ذكرى وعد بلفور حتى نشطت منذ نهاية السبعينيات مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية (حكومية وأهلية) فى القاهرة وعواصم عربية كثيرة وبدأت تلك المراكز فى تقديم بحوث ودراسات جادة وموثقة وباللغات المختلفة حول وعد بلفور والصراع العربى - الإسرائيلى، ولم يكن القصد من وراء تلك البحوث والدراسات زيادة الشرح والإيضاح بشأن وعد بلفور ودوافع وأسرار صدوره وأهدافه فحسب، وإنما تدارك خطورة صدور أية وعود أو تصريحات أخرى وإن اتخذت مسميات أخرى مثل التصريح الثلاثى (الأمريكى، الإنجليزى، الفرنسى) فى مايو ١٩٥٠ بشأن ضمان أمن إسرائيل ثم

اتفاقات التحالف الإستراتيجى بين إسرائيل والولايات المتحدة التى لا تزال سارية منذ عام ١٩٨١ وما أعقبها من وعد الكونجرس الأمريكى عام ١٩٩٥ كما سبقت الإشارة.

ولعل البحوث والدراسات التاريخية والسياسية والإعلامية التى تم إعدادها من قبل مراكز البحوث والدراسات العربية تشكل مادة خامًا لحملة إعلامية عربية تكون أكثر ذكاء وأكثر تمويلاً من الحملة الشعبية التى قادها أستاذان جامعيان عام ١٩٦٨.

ولعل الحملة الإعلامية العربية المقترحة فى مرحلة أولى من نشاطها تعيد على مسمع ومرأى الرأى العام العالمى النص الحرفى للوعد لتأكيد حقيقتين لم يستطع بلفور صاحب الوعد، ولم يستطع اللوبى الصهيونى الذى صاغ الوعد معه، أن يتنكر كل منهما لهاتين الحقيقتين.

- الحقيقة الأولى: هى اسم فلسطين الوارد فى متن الوعد نفسه وتجهيل اسم الوطن القومى اليهودى.

- الحقيقة الثانية: هى التحفظ الوارد فى الوعد ونصه: (على أن يفهم جليًا أنه لن يسمح بأى إجراء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الجماعات غير اليهودية القائمة فى فلسطين (أى العرب) واعتمادًا على الوثائق التاريخية التركية والإنجليزية فقد كان العرب يشكلون ٩٧,٥٪ من تعداد سكان فلسطين، وهنا فإن التساؤل الذى يطرح على الرأى العام العالمى هو: إلى أى حد حافظت إسرائيل على الحقوق المدنية والدينية للعرب طوال الاحتلال والاستيطان؟

وفيما يتكامل العمل البحثى والدراسى مع الجهود الدبلوماسية والحملات العربية المدروسة فإن هذا يشكل فى حد ذاته تأثيرًا كبيرًا على تفهم الرأى العام العالمى للحق الفلسطينى الثابت فى إقامة الدولة صفحات مطوية حول صدور هذا الوعد وملابساته وليكن هذا موضوع حديث قادم إن شاء الله.

(الأهرام ـ أول نوفمبر ٢٠٠١).

(٢)

مع الاحتفال بالذكرى الأليمة الـ٨٤ لصدور وعد بلفور (٢ نوفمبر ١٩١٧) ذهب مقال الخميس الماضى إلى أن قيام انتفاضة الأقصى وصمودها أمام آلة الحرب الشارونية المريرة قد أحال وعد بلفور إلى مجرد قصاصة من الورق ولن يكون بعد ذلك يومًا للحداد أو النحيب الفلسطينى (كما كان فى سنوات سابقة) أو يومًا لكلمات الإدانة والشجب والاستنكار (كما عودتنا أجهزة الإعلام العربية) ولن يكون الوعد أيضًا عائقًا أمام الإرادة السياسية الفلسطينية التى تكتب صك إعلان قيام الدولة بدماء شهدائها من كل الأعمار.

ومن الأهمية أن يواكب عملية الصمود والمقاومة الفلسطينية - كما أشار المقال السابق - مبادرات جديدة من جانب الإعلام العربى للاحتفال بذكرى صدور وعد بلفور فى إطار توظيف الذكرى لتعبئة الرأى العام العالمى حول شرعية الحق الفلسطينى الثابت فى إعلان الدولة وعاصمتها القدس ولعل البحوث والدراسات

التاريخية والسياسية والقانونية التى أعدتها المراكز العربية المختلفة تشكل مادة خاما لحملة إعلامية عربية تكشف الوجه القبيح للتحالف الاستعمارى الصهيونى والذى كان وعد بلفور محطة رئيسية من محطاته وليس أدل على هذا أن الوعد الذى توجد نسخته الأصلية فى قبو مكتبة المتحف البريطانى فى لندن قد استدعته الحكومة الإسرائيلية فى أكتوبر ١٩٨٧ ليشاهده الإسرائيليون فى عرض خاص داخل الكنيست الإسرائيلى احتفالاً بمرور ٤٠ عامًا على اغتصاب فلسطين وقيام الدولة العبرية عام ١٩٤٨. ولعل هذا يعنى أن الوعد كان أحد الصكوك الدولية غير الشرعية التى تدين إسرائيل بوجودها إليها.

ومن هنا فإن من مسئوليات الحملة الإعلامية العربية المقترحة فى نسقها التاريخى تفنيد كل ادعاءات ومزاعم إسرائيل بشأن شرعية وعد بلفور وذلك فى سياق مقولة عبدالناصر الشهيرة (لقد أعطى من لا يملك وعدًا لمن لا يستحق ثم استطاع الاثنان - من لا يملك ومن لا يستحق - بالقوة والخديعة أن يسلبا صاحب الحق حقه فيما يملكه وفيما يستحق) وتتهيأ للحملة الإعلامية العربية الآن وأكثر من أى وقت مضى وثائق أوراق وشهادات جديدة تستطيع أن توظفها فى إعداد خطاب إعلامى عربى يكشف للرأى العام العالمى كيف يتلاعب التحالف الاستعمارى الصهيونى بحقوق الشعوب الثابتة.

ونرصد فيما يلى عددًا من الوثائق والأوراق والشهادات التى أعلن عنها فى السنوات الأخيرة بشأن ملابسات صدور وعد بلفور وفى مقدمتها:

أولاً: كشف البروفيسور ويليام روبنشتاين المؤرخ البريطانى البارز بجامعة ويلا النقاب عن أن كاتب المسودة الأخيرة لوثيقة وعد بلفور عام ١٩١٧ هو يهودى يدعى ليبون أميرى وكان يعمل مستشارًا سياسيًا لوزير الخارجية بلفور سرت ولعبت هويته الدينية دورًا مهمًا فى اختيار نص محكم ينسجم مع طموحات الحركة الصهيونية فى تحقيق حلم قيام وطن لليهود فى فلسطين. وأعرب المؤرخ البريطانى عن اعتقاده بأن الانتماء الدينى لليهود خلال كتابته للمسودة وفى دعمه لاحقًا للحركة الصهيونية بكل تياراتها بالإضافة إلى مساعدته فى تأسيس حزب الليكود فلاديمير جابوتنسكى من خلال موقفه داخل الحركة البريطانية.

ثالثًا: هناك دراسات وأبحاث أكاديمية أمريكية مؤلفة تشير إلى دور الرئيس آنذاك ويلسون ومستشاره إدوارد هاوس والقاضى الصهيونى لويس برانديس وتؤكد أن الدور الأمريكى مكمل للدور البريطانى حيث تم التحضير لصدور وعد بلفور بلقاء ويلسون وبلفور وسبقه اجتماع بلفور وبرانديس حيث قام الأخير بممارسة مزيد من الضغوط على بلفور للتعجيل بإصدار الوعد. وفى شهادة لاحقة من جانب وايزمان اعترف بأن الفضل يعود إلى برانديس لأنه عمل على كسب تأييد زعماء اليهود فى الولايات المتحدة. ومن هنا كان دور الصهيونى الأمريكى برانديس مكملاً لدور وايزمان الصهيونى والبريطانى لويد جورج ووزير خارجيته بلفور كل هذا حسب فى إخراج ثم تنفيذ وعد بلفور. راجع بتوسع مقال د. عبدالناصر - جريدة الاتحاد ٢ نوفمبر ١٩٩٢.

ثالثًا: فى كتابها الصادر بالإنجليزية عام ١٩٩٨ تحت عنوان ثقة منتهكة كتبت د. سحر سليم الهنيدى فصلاً خاصًا يكشف الدور الذى لعبته دائرة الشرق الأوسط فى وزارة المستعمرات البريطانية فى تشكيل سياسة فلسطين من بداية عام ١٩٢١ إلى ١٩٢٣ حينما بدأ سريان مفعول الانتداب على فلسطين وكيفية وضع وعد بلفور موضع التنفيذ على أرض الواقع وتعرض الدراسة جهود الدائرة لتحييد المعارضة من الداخل أى المعارضة التى كان يقودها تيار من السياسيين وأعضاء البرلمان والصحفيين التى كانت آخذة فى التقاعد ضد سياسة إنشاء وطن قومى لليهود. وتبرز الدراسة أيضًا التناقض بين معاملة دائرة الشرق الأوسط للوفود العربية المتعاقبة وحرية الدخول المتميزة التى منحت للصهيونيين وتخلص الدراسة إلى أنه إذا كان ثمة أوقات خلال هذه الفترة كان يمكن فيها إسقاط تلك السياسة المؤيدة للصهيونية فإن جهود دائرة الشرق الأوسط كانت مسئولة إلى حد بعيد عن استمرارها فى دعم تلك السياسة.

* * *

ولعل ما تكشف عنه الأوراق البحثية السابقة أن وعد بلفور لم يفصح بعد عن كل أسراره وأنه من الضرورى إجراء دراسات تاريخية عربية جديدة فى ضوء تلك الأوراق البحثية حتى يمكن للحملة الإعلامية العربية المقترحة أن تقدم خطابًا إعلاميًا للرأى العام العالمى يفند - كما سبقت الإشارة - شرعية وعد بلفور باعتباره صكًا من صكوك إنشاء الدولة العبرية.

(الأهرام - ٨ نوفمبر ٢٠٠١)

الفصل الخامس

اليونيسكو .. وخطورة ما يجرى داخل القدس

اليونيسكو .. وخطورة ما يجرى داخل القدس

ما يجرى فى أروقة منظمة اليونيسكو فى باريس بشأن القدس يستحق المتابعة فى سياق تحركنا الدبلوماسى والإعلامى الخارجى لمواجهة الممارسات الإسرائيلية الخطيرة التى تستهدف مسخ الشخصية العربية للمدينة المقدسة بمواصلة الاعتداء على طابعها التاريخى والحضارى والدينى وهدم المبانى وإجراء الحفريات للتنقيب عن الآثار العبرية المزعومة وسرقة ونهب واختلاس الممتلكات الثقافية أو تخريبها.

وفى مواجهة تلك الممارسات الإسرائيلية جاءت مبادرة مدير اليونيسكو كويشيرو ماتسورا بإرسال مبعوث شخصى عنه للاطلاع على وضع التراث الثقافى لمدينة القدس المحتلة بهدف تنشيط دور المنظمة الدولية فى حماية هذا التراث الإنسانى الذى يمثل قيمة كبيرة للبشرية جمعاء.

ولا شك أن مهمة المبعوث الدولى الجديد سوف تكون استكمالاً واستمرارًا لمهمة المبعوث الدولى السابق ليون بير سوير الذى سجل تقريرًا خطيرًا تم نشره فى سبتمبر ١٩٩٩ ويعد وثيقة بالغة الأهمية توضح بجلاء ما أصاب القدس من تأثيرات هددت تراثها الحضارى والأثرى نتيجة عمليات التهويد الإسرائيلية للمدينة منذ احتلالها عام ١٩٦٧، ويؤكد التقرير أربع حقائق أساسية هى:

(١) المدينة القديمة فى سبيلها لأن تصبح حبيسة.

(٢) التغييرات فى التركيبة الاجتماعية تؤثر فى تماسك النسيج الحضرى والتراثى للمدينة القديمة.

(٣) الاعتبارات السياسية الإسرائيلية تحول دون صون المعالم الأثرية.

(٤) وجود مشكلات متعلقة بالمواقع والمعالم المسيحية فى القدس.

* * *

(١)

وقبل متابعة دور منظمة اليونيسكو فى الحفاظ على الأماكن المقدسة من الأهمية بمكان إبراز عدد من الحقائق الخطيرة التى شكلت الدافع القوى لقيام المنظمة بمثل هذا الدور، وفى مقدمة هذه الحقائق تصريح وزير الأديان فى إسرائيل فور احتلال القدس عام ١٩٦٧ بأن السلطات تعتبر المسجد الأقصى والمبانى المحيطة به

ملكًا لها، بحكم الحيازة فى الماضى، أو بحكم الفتح الأخير، وأن تلك السلطات مصممة على إعادة بناء هيكلها فوق الصخرة المشرفة نفسها عاجلاً أو آجلاً.

وما هى إلا شهور قليلة حتى وقع حريق المسجد الأقصى فى ٢١ أغسطس ١٩٦٩ وأسفر عن تدمير منبر صلاح الدين الذى يبلغ عمره ٨٠٠ سنة وأجزاء أخرى من المبنى وتسبب فى حدوث شروخ فى أعمدة مختلفة وانهيار جزء من السقف وأشارت أصابع الاتهام إلى سلطات الاحتلال مع سبق الإصرار والترصد.

ومع رعاية الله للمسجد الأقصى بإنقاذه من آثار هذا الحريق، لم تتردد سلطات الاحتلال بالتنسيق مع الجماعات الدينية اليهودية المتطرفة فى القيام بمحاولات متعددة لنسف المسجد أو اقتحامه، والاعتداء على المصلين.

ومن منطلق رسالتها الحضارية والثقافية والإنسانية الدولية ونظرًا لما لهذه الأماكن والممتلكات والآثار من أهمية فنية وتاريخية ودينية وجهت اليونيسكو نداء دوليًا منذ وقت مبكر يطالب إسرائيل بأن تحافظ بكل ثقة على جميع المواقع والمبانى وسائر الممتلكات الثقافية فى القدس، وأن تكف إسرائيل عن أى حفريات للتنقيب عن الآثار وعن نقل هذه الممتلكات أو تغيير معالمها أو طابعها الثقافى والدينى.

وفى قرارات لاحقة أكدت اليونيسكو على نحو مطرد ضرورة حماية التراث الثقافى والتاريخى والدينى للمدينة بكاملها باعتباره جزءًا من التراث المشترك للإنسانية وأدانت المنظمة عمليات

الحفريات التى تجريها إسرائيل تنقيبًا عن الآثار وسائر إجراءاتها الرامية إلى تغيير الشكل التاريخى والثقافى العام للقدس لمخالفة ذلك كله لأهداف ومبادئ دستور اليونيسكو واتفاقية ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية فى حالة وقوع احتلال عسكرى، وهى الاتفاقية التى تحظر على سلطة الاحتلال أى شكل من أشكال السرقة أو النهب أو الاختلاس للممتلكات الثقافية أو أى أعمال تخريبية موجهة ضدها.

واكتسبت أعمال اليونيسكو فى هذا الشأن أهمية متزايدة بإيفاد ممثل شخصى للمدير العام لليونيسكو إلى القدس لتقصى الحقائق بشكل دورى وتقديم تقرير عن حالة التراث الثقافى والدينى وآثار عمليات التنقيب الإسرائيلية وهدم المبانى وبناء المستوطنات على هذا التراث والإجراءات اللازمة لحفظه وتجديده. وعندما استشعرت اليونيسكو خطورة ما سوف يجرى داخل القدس بعد إعلان الكنيست توحيد القدس عام ١٩٨٠ واتخاذها عاصمة لإسرائيل قامت اليونيسكو بإدراج القدس الشرقية وأسوارها فى قائمة التراث العالمى عام ١٩٨١ وفى قائمة التراث العالمى المعرض للخطر عام ١٩٨٢ وذلك فى سياق اتفاقية ١٩٧٢ بشأن حرية التراث الثقافى والطبيعى فى العالم.

بموجب هذه الاتفاقية وجهت اليونيسكو منذ عام ١٩٨١ نداء رسميًا من أجل القيام بصفة خاصة بحماية التراث الإسلامى الثقافى والدينى التابع للأوقاف الإسلامية، وشرعت المنظمة فى السنوات الأخيرة فى دراسة حصر الممتلكات الثقافية وتحديد أولوية مشروعات صونها، وشكلت مجموعات من الخبراء الدوليين

بهدف متابعة حالة آثار بعينها داخل القدس إسلامية ومسيحية، وتقديم توصيات من أجل المحافظة عليها أو ترميمها.

وبعد انطلاق عملية التسوية السلمية فى مدريد عام ١٩٩١ واصلت اليونيسكو أداء رسالتها فى صون تراث القدس فى انتظار نتائج مفاوضات السلام وتحديد وضع المدينة مستقبلاً. وفى مواجهة إجراءات إسرائيل لإقامة نفق القدس أعلنت اليونيسكو خطورة هذا فى وثيقة رسمية صدرت عن المجلس التنفيذى للمنظمة، مؤكدة أن ثبات أساسات المبانى التاريخية التابعة للحرم الشريف مهددة بالخطر بسبب استخدام مادة كيميائية فى مقر النفق عبر الكتلة الصخرية التى تقوم عليها تلك المبانى مما قد يهدد بصورة خطيرة استقرارها وثباتها نظرًا لما تتسم به الكتلة الصخرية من طبيعة مسامية واضحة.

ومن ناحيته كمدير عام اليونيسكو لم يتردد فيدريكو مايور المدير السابق بدوره فى أن يقول كلمة حق أمام انتهاكات إسرائيل داخل القدس .. جاء صوته قويًا واضحًا يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٩٦ يوم افتتاح نفق القدس، حيث أصدر بيانًا قصيرًا ولكنه جرىء لأنه يمثل ضمير الأسرة الدولية ويترجم رسالة اليونيسكو الإنسانية فى نشر ثقافة السلام والتسامح والوئام فى العالم، حيث طالب مايور بكل حزم السلطات الإسرائيلية بإلغاء النفق الذى أدى إلى تفجير أحداث دموية فى المدينة المقدسة وباقى المدن الفلسطينية وأدى إلى سقوط عشرات وآلاف الجرحى هناك.

وجاء فى بيان مايور اتهام واضح وصريح للسلطات الإسرائيلية المحتلة مؤكدًا أن تصعيد الأحداث جاء كنتيجة لقرار هذه السلطات شق النفق، وأن هذا القرار يتنافى وتوصيات المؤتمر العام لعلماء الآثار (نيودلهى) لعام ١٩٥٦ التى تحظر إجراء أى حفريات فى الأراضى المحتلة، وكانت إسرائيل نفسها قد وقعت حينها على نصوص هذه التوصيات. ودعا مايور الحكومة الإسرائيلية إلى أن تقوم بإلغاء مشروعها هذا وإغلاق النفق.

وظلت اليونيسكو منذ ذلك الوقت تتابع عن كثب كل ما يجرى داخل المدينة المقدسة ولم تتردد فى تقصى الحقائق وإصدار القرارات القوية والفورية التى تشجب ممارسات إسرائيل وتقديم العون المادى للإسهام فى عمليات الترميم وحفظ الممتلكات الثقافية، وذلك بالتعاون مع دائرة الأوقاف الإسلامية والهيئات الدينية المسيحية بالمدينة المقدسة، رغم مضايقات سلطات الاحتلال الإسرائيلى.

واستند موقف اليونيسكو المشرف تجاه القدس إلى مرجعيات ومواثيق دولية عديدة ومتنوعة تجرم ممارسات إسرائيل العدوانية وليكن هذا موضوع مقال قادم إن شاء الله.

(الأهرام - ١٣ ديسمبر ٢٠٠١)

(٢)

فى سياق متابعة ما يجرى فى أروقة منظمة اليونيسكو بشأن القدس وأهمية تحركنا الدبلوماسى والاعلامى الخارجى لمواجهة الممارسات الاسرائيلية الخطيرة التى تستهدف مسخ الشخصية العربية للمدينة المقدسة، تناول مقال الخميس الماضى اهتمامات اليونيسكو بتقصى الحقائق واصدار القرارات القوية والفورية التى تشجب ممارسات اسرائيل وتقديم العون المادى للاسهام فى عمليات الترميم وحفظ الممتلكات الثقافية بالمدينة المقدسة رغم مضايقات سلطات الاحتلال الاسرائيلى.

واستند موقف اليونيسكو المشرف تجاه القدس إلى مرجعيات أساسية فى مقدمتها مبادئ وأهداف ميثاق المنظمة وأحكام وبروتوكول لاهاى لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية فى حالة وقوع نزاع مسلح والأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف

الرابعة لسنة ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية وبيان وقرارات مؤتمر علماء الآثار فى نيودلهى عام ١٩٥٦ والاتفاقية الخاصة بحماية التراث الثقافى، فإن المنظمة قد التزمت أيضا وبكل صراحة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التى تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الحق العربى فى القدس ومبدأ عدم جواز ضم الأراضى بالقوة ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ سنة ١٩٦٧ ، ٢٥٢ سنة ١٩٦٨، ٢٦٧ سنة ١٩٦٩، ٢٧١ سنة ١٩٦٩، ٢٩٨ سنة ١٩٧١، ٤٧٨ سنة ١٩٨٠ وكذا قرارات الجمعية العامة رقما ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤.

وهكذا تمارس منظمة اليونيسكو دورها داخل القدس المحتلة من منطلق الشرعية الدولية للحفاظ على مقدساتها وتراثها وممتلكاتها الثقافية ويتسم هذا الدور بالعمل المخلص والمبرمج وثمة خمسة محاور أساسية لهذا الدور تعلن المنظمة عنها وهى:

١ - إعداد خطة شاملة على المدى المتوسط والطويل تستهدف إجراء حصر للممتلكات الثقافية فى مدينة القدس القديمة وتحديد التدابير اللازمة لإنقاذها مع بيان المشروعات الجديرة بالأولوية فى المرحلة الأولى من التنفيذ.

٢ - اتخاذ التدابير الملائمة لتحديد ما إذا كان من الضرورى النظر فى تدعيم الكتلة الصخرية والبنى المشيدة فيما يتعلق بالحفر التكميلى لنفق القدس.

٣ - الإسراع فى تنفيذ أعمال ترميم حمام الشفاء وحمام العين وسوق القطانية وهى مجموعة من المعالم ذات القيمة الحيوية لصون مدينة القدس.

٤ ـ التعجيل بتنفيذ ترميم مخطوطات المسجد الأقصى التى يرجع بعضها إلى القرنين الثامن والتاسع وذلك بإنشاء ورشة ترميم فى الموقع ذاته تكون أيضا بمثابة مركز للتدريب فى هذا المجال.

٥ ـ العمل فيما يخص كنيسة القيامة على اجراء دراسة علمية وتاريخية واثرية وتقنية معمقة تحت إشراف اليونيسكو، يمكن أن ترتكز على مشروعات جديدة للترميم وأن تكون منطلقا لأعمال أخرى فى المستقبل.

لاشك أن حرص منظمة اليونسكو على اداء مثل هذا الدور رغم مضايقات إسرائيل المستمرة لها يؤكد أصالة رسالتها الحضارية من ناحية، ويتطلب مزيدا من المساندة العربية والإسلامية والدولية من ناحية أخرى حيث لا تكتفى اليونيسكو بإصدار القرارات والتوصيات والنداءات والبيانات وإنما تعمل على أرض الواقع وبصعوبة بالغة على إجراء حصر للممتلكات الثقافية العربية وتحديد التدابير اللازمة لإنقاذها مع بيان المشروعات الجديرة بالأولوية مثل تدعيم الكتلة الصخرية للنفق لمحاولة الحفاظ على المبانى المشيدة عليها وتنفيذ اعمال ترميم حمام الشفاء وحمام العين وسوق القطانية وهى مجموعة من المعالم ذات القيمة الحيوية لصون المدينة وترميم مخطوطات المسجد الأقصى وآثار كنيسة القيامة...الخ.

ولعل تقرير مبعوث اليونيسكو (الخبير الدولى ليون بير سوير) فيما بين ١ - ١٠ سبتمبر ١٩٩٩ يعد وثيقة دولية بالغة الاهمية توضح بجلاء ما أصاب القدس من تأثيرات هددت تراثها الحضارى

والاثرى نتيجة عمليات التهويد الإسرائيلية للمدينة منذ احتلالها عام ١٩٦٧ ويؤكد التقرير ثلاث حقائق اساسية وهى:

١ - المدينة القديمة فى سبيلها لأن تصبح حبيسة: ويرصد التقرير هنا التغير الذى طرأ على المشهد الحضرى للمدينة القديمة وعلى محيطها حيث لم تعد المدينة القديمة واقعة على مشارف البادية حيث تشهد حدودها توسعا مستمرا لحساب المستوطنات والطرق الالتفافية وعلى حساب قيم التراث المقدس ويشير التقرير هنا بصفة خاصة الى اكبر كيان سكنى فى مستعمرة معالى أو دميم بالمنطقة الشرقية للمدينة وتستوعب أكثر من ٦٠ الف نسمة.

٢ - التغييرات فى التركيبة الاجتماعية وتؤثر على تماسك النسيج الحضرى والتراثى للمدينة القديمة ويشير التقرير على سبيل المثال الى ما يجرى فى القطاع الجنوبى الشرقى، فبعد هدم حى المغاربة عام ١٩٦٧ تمهيدًا لتهيئة الساحة أمام حائط المبكى كان مشروع اعادة بناء الحى اليهودى فى السبعينيات حالة نموذجية. فى الوقت نفسه يشير التقرير الى عمليات الهدم التعسفية التى تجرى داخل الحى الاسلامى، وبشأن تغيير التركيبة الاجتماعية فيتعلق الأمر ببناء مزيد من المستوطنات اليهودية من قبل الحكومة أو من قبل المستوطنين ومنها منطقة برج اللقلق من الزاوية الشمالية الشرقية من سور السلطان «سليمان القانونى» حيث قامت مجموعة من المستوطنين باحتلالها فى مايو ١٩٩٨

بهدف الاستيطان فى جو من التوتر رغم كون المنطقة من المواقع التاريخية والأثرية، وأشار التقرير إلى مخطَط إسرائيل بإنشاء حى يهودى صغير من كنيس أو من دوته.

واعتبر التقرير أن هذا المخطط يشكل تزويرا تاريخيا واستفزازًا بالغ الخطورة فى وقت واحد.

٣ ـ الاعتبارات السياسية الاسرائيلية تحول دون صون المعالم الأثرية: ويشير التقرير بهذا الشأن إلى عدم تنفيذ السلطات الإسرائيلية قرارات اليونيسكو بخصوص فتح مدخل فى درب الآلام للنفق الممتد بمحاذاة الحائط الغربى للحرم الشريف وبخصوص التصدع الذى أحدثه حفر هذا النفق فى اربعة مبان منها المدرسة العثمانية، المدرسة الجوهرية، كما يشير التقرير ايضا إلى ما جرى لموقع القصور الاموية والذى فقد تدريجيًا خصائصه الأثرية المميزة!

٤ ـ المسائل المتعلقة بالمواقع والمعالم المسيحية فى القدس، سواء المعالم الاثرية الموجودة داخل الاسوار مثل كنيسة القيامة وكنيسة المسيح، او خارج الاسوار مثل قاعة العشاء الاخير أو كنيسة الصعود، وسجل التقرير هنا اهمية اعطاء عناية خاصة للمشكلات المتعلقة بقلب المواقع والمعالم المسيحية خاصة مع تداخلها مع المواقع والمعالم الاسلامية مثل كنيسة الصعود القديمة التى يقوم فيه مسجد يحظى بالكثير من الاجلال (على حد ما جاء بالتقرير) أو حتى بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة مثل مجمع مبانى جبل صهيون الذى يضم قبر داود وقاعة العشاء السرى ومسجدا قديما

ومقبرة اسلامية لأسرة الدجانى التى كانت تملك الى عهد قريب كامل منطقة جبل النبى داود.

تلك اشارات سريعة الى ما تعرض له تقرير اليونيسكو الخطير عام ١٩٩٩، ولا شك أن الاحداث التى شهدتها المدينة المقدسة خلال العامين الماضيين تشير بوضوح الى الانتهاكات الاسرائيلية الصارخة على مقدسات القدس وتراثها وارضها واحيائها، وتلقى تلك الانتهاكات مسئولية مضاعفة على المبعوث الدولى الجديد للمدينة.

(الاهرام. ٢٠ ديسمبر ٢٠٠١)

(٣)

حول أهمية دور اليونيسكو لمواجهة ممارسات إسرائيل العدوانية داخل مدينة القدس، تناول المقالان السابقان خطورة ما يقدم عليه المخطط الإسرائيلى من مسخ الشخصية العربية للمدينة المقدسة بمواصلة الاعتداء على طابعها التاريخى والدينى وهدم المبانى وإجراء الحفريات للتنقيب عن الآثار العبرية المزعومة وسرقة ونهب واختلاس الممتلكات الثقافية او تخريبها.

ويتناول مقال اليوم أبعاد الخطاب العربى فى سياق دور اليونيسكو ومسئوليتها بشأن التجاوزات والاعتداءات الإسرائيلية، ويكاد يتركز الخطاب العربى أمام اليونيسكو بشأن القدس فى ثلاثة محاور أساسية عبرت عنها مختلف الوفود العربية فى كلماتها ومداخلاتها على مستوى المؤتمر العام أو المحلى التنفيذى لليونيسكو أو لجانها المتخصصة، واتضحت معالم الخطاب العربى فى كلمة

مصر أمام المؤتمر العام وكلمة مصر التى القاها د. مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى أمام المجلس التنفيذى لليونيسكو فى اكتوبر الماضى، هذا بالإضافة إلى كلمة مصر أمام آخر اجتماع للجنة القدس العام الماضى، وتتلخص المحاور الأساسية الثلاثة للخطاب العربى بشأن القدس فيما يلى:

المحور الأول هو محور ثوابت الموقف العربى بشأن القدس وتتحدد تلك الثوابت فى سبع نقاط:

- أولى هذه النقاط أن الوفد الفلسطينى، عندما يتفاوض بشأن القدس، إنما يلتزم بمقررات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى التى جعلت من القدس قضية العرب الأولى وعاصمة دولة فلسطين المستقلة. وتلك المقررات تأتى انعكاسا صادقا لإرادة الأمة وقرارات الشرعية الدولية.

والنقطة الثانية هى أن الحفاظ على قداسة المسجد الأقصى الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين لا ينفصل عن التمسك بالسيادة على الأرض الفلسطينية، ولذا فإن العرب يرفضون المساس بقرارات الشرعية الدولية، والتى رفضت تهويد المدينة المقدسة، وطمس هويتها التاريخية، وانتهاك ما حباها الله بها من مقدسات، ولذا فإن الهدف العربى لا يسعى إلى مجرد الحصول على ترخيص لدخول دور العبادة، أو للخروج منها، وإنما هو الحق فى الأرض واستحقاق السيادة، فى نطاقها الأوسع.

والنقطة الثالثة هى أن للمرحلة التفاوضية الحالية تتطلب أن تكون التسوية على أسس عادلة ومتكافئة، لأن أى خلل فى هذا

المبدأ سوف يودى بالاستقرار فى المنطقة، ويتهدد عملية السلام من الأساس، ولذا فليس مقبولا أن توصف صلابة المفاوض الفلسطينى بأنها ضرب من ضروب التشدد، بل إن الأمر على العكس تماما، فالكل يعرف من هو الطرف المتشدد وإذا كان الطرف الفلسطينى يتمسك بحقوقه المشروعة، فهو فى الحقيقة يعمل من أجل حماية أمن هذه المنطقة والحفاظ على استقرارها.

ورابة النقاط هى أن قضايا التفاوض يتيغى ألا تتجزأ إذا أردنا لها حلولا نهائية، ومن ثم فإن قضية القدس لا تنفصل عن قضية النازحين واللاجئين، مثلما هى لا تنفصل عن قضية المستوطنات غير المشروعة، أو عن قضية المياه أو غيرها من القضايا. ان قضية القدس ليست قضية منفردة تقف بمعزل عن غيرها من القضايا، لذلك فإنها قضية الحكم العام على مصداقية المفاوضات الراهنة فى جميع جوانبها.

والنقطة الخامسة، هى أن المسار الفلسطينى جزء من التسوية الشاملة على جميع المسارات، لأن القرار ٢٤٢ ينطبق على جميع المسارات على القدس، وعلى الجولان السورى المحتل.

أما النقطة السادسة فهى أن على الجانب الإسرائيلى أن يحزم أمره، وأن يتعامل مع الحق العربى والفلسطينى بكل أبعاده، وينبغى على القوى المختلفة فى إسرائيل أن تتعامل مع هذا الحق بالعدل، بعيدا عن منطق القوة والاستعلاء.

أما النقطة السابعة والأخيرة فهى أن العرب لم ولن يدخروا وسعا من أجل أن تتحقق التسوية العادلة المرتقبة من خلال

الانسحاب الكامل من جميع الأراضى العربية المحتلة بغير استثناء، والعمل جميعا وعن قرب مع الوفد الفلسطينى لتقديم جميع صور الدعم حتى يتحقق له إقامة دولته المستقلة على أرضه والحفاظ على مدينة القدس الشريف. ومن الضرورى فى هذا المجال الامتناع عن أى عمل يتعارض مع قرارات الشرعية الدولية بشأن هذه المدينة المقدسة.

المحور الثانى فى الخطاب العربى بشأن القدس يتركز فى تقدير العرب لدور اليونيسكو كمنظمة دولية عريقة معنية بشئون التربية والعلوم والثقافة وأن العرب يجددون العهد باستمرار المقاومة معها من أجل انجاز أهدافها الإنسانية ومن النقاط الأساسية للخطاب العربى بهذا الشأن نذكر ما يلى:

تأكيد الدور الهائل الذى ينتظره المجتمع الدولى من اليونيسكو كمنظمة دولية قائمة على الثقافة والفكر والتربية، فلقد قامت اليونيسكو بدور رائد فى العديد من المجالات التربوية والعلمية والثقافية، وإذا كانت الأحداث الأخيرة تلقى بعبء مواجهتها على المجتمع الدولى ككل، فإن اليونيسكو هى المنظمة الدولية التى يجب أن تحمل الجزء الأعظم من هذا العبء.

انه دور اليونيسكو ولا يمكن أن نتجاهله نظرا لما يأمله العالم من هذه المنظمة نظرا لما تتمتع به من قدرات وخبرات هائلة يمكن وبحكمة أن تسهم فى استيعاب الأزمات ومواجهة التحديات.

ضرورة قيام اليونيسكو بدور رائد فى مجال محاربة الإرهاب الذى يهددنا جميعا، وضرورة التفكير فى إيجاد صيغ فعالة للحوار

المشترك على مختلف الأصعدة والحوار بين الثقافات والأفكار وبين الأديان والمعتقدات وبين الشعوب المتقدمة والشعوب التى لم تصل بعد إلى مرحلة التقدم،. والهدف الأساسى لهذا الحوار هو تنمية التقارب والتفاهم المشترك بين الشعوب من أجل التوصل إلى موقف واحد مشترك لأعمال العنف والدمار التى تهدد السلم والأمن العالمى.

ـ تأكيد دور اليونيسكو فى مجال الثقافات والمشاورات الرسمية وغير الرسمية مع الدول الأعضاء ـ بغية إعداد «مشروع إعلان اليونيسكو بشأن التنوع الثقافى» ـ والأمل فى اعتماده من المؤتمر العام فى دورته القادمة، كذلك الدور الرائد فى سبيل إعداد اتفاقية دولية جديدة تهدف إلى سد الفجوة الموجودة حاليا على مستوى القانون الدولى لتوفير الحماية للتراث الثقافى المغمور بالمياه باعتباره جزءًا لا يتجزأ من التراث المشترك للإنسانية.. والأمل أيضا أن تتبنى هذه الاتفاقية بواسطة المؤتمر العام فى دورته القادمة، لتحقيق الهدف الأسمى وهو حماية هذا النوع من التراث الثقافى، دون محاولة إقحام الاعتبارات والمصالح السياسية التى يمكن أن تكون حماية التراث المغمور بالمياه والمحافظة عليه ثمنا لها.

ويبقى أخيرا المحور الثالث للخطاب العربى فى اليونيسكو تجاه خطورة ما يجرى فى القدس، وليكن هذا موضوع مقال قادم.

الاهرام. ٢٧ ديسمبر ٢٠٠١

(٤)

في سـيـاق عـرض مـضـمـون الخطاب المصـرى العـربى أمـام اليونيسكو دفاعًا عن هوية القدس ومقدساتها تعرض المقال السابق إلى محورين من محاور ثلاثة للخطاب المصرى ـ العربى وهما محور ثوابت الموقف العـربى بشـأن القـدس، ومـحـور التـأكيـد العـربى لدور اليونيسكو كمنظمة دولية فى انقاذ تراث القدس. أما المحور الثالث ـ مـوضـوع مقـال اليـوم ـ فـهـو بشـأن التصـور العـربى لتفـعـيل دور اليـونيـسكو لمواجـهـة خـطورة مـا يجـرى على أرض القـدس نتـيـجـة ممارسـات اسـرائيل العدوانيـة داخل المدينـة المقدسـة،. ومحـاولات مسخ الشـخـصيـة العـربيـة للمـدينة بمواصلة الاعـتـداء على طابعها التـاريخى والحـضـارى والدينى وهـدم المبـانى واجـراء الحـفـريات للتنقـيـب عن الآثار العـبـرية والمزعـومـة وسـرقـة ونهب واخـتـلاس المتلكات الثقافية أو تخريبها.

ويتحدد المحور الثالث فى النقاط الأساسية التالية:

ضرورة قيام اليونيسكو بدور رائد لمواجهة خطر نوع آخر للإرهاب يواجه البشرية وهو خطر تدمير التراث الثقافى الذى له قيمة تاريخية وعلمية وثقافية ودينية ليس فقط بالنسبة لشعوب المناطق الموجود فيها، وانما بالنسبة لكل شعوب العالم. فعلى الرغم من الدور الكبير الذى يلعبه اليونيسكو مازلنا نسمع بين الحين والآخر عن حالات تدمير مستمرة للتراث الثقافى وتغيير هويته، ولقد قام اليونيسكو بدور تاريخى فى محاولة منع تدمير تمثال بوذا فى أفغانستان ولكن كانت اليد غير الواعية بقيمة هذا التراث أقوى وأسرع فهدمت جزءًا من التراث المملوك للبشرية هذه اليد القوية الغاشمة غير الواعية بقيمة التراث الثقافى وأهميته تهدد وتدمر التراث الثقافى فى القدس.. فعلى الرغم من تحركات أمانة اليونيسكو ومطالبتها بتنفيذ قرار المؤتمر العام رقم ٣٠م/ ٢٨ الخاص بصون التراث الحضارى والأثرى للقدس وعلى الرغم من تجديد النداء فى كل دورة من دورات المجلس التنفيذى على مدى العامين الماضيين مازالت البشرية تعانى التدمير المنظم وتغيير الهوية المدروس والمخطط للتراث الثقافى فى واحدة من مدن العالم المقدسة التى تتعلق قلوب الملايين من بنى البشر بها على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم.

إن سكوت اليونيسكو عن الجرائم المتكررة ضد التراث الثقافى لن يغتفر من الأجيال القادمة بل يمكن أن يعتبر مشاركة فى هذه الجرائم الموجهة إلى التراث الثقافى، ومن ثم يجب على اليونيسكو أن تواجه هذا الخطر الكبير ضد التراث الثقافى... يجب ألا ننظر

إلى حماية التراث من منظور سياسى ويجب أن ننظر له من منظور ثقافى.. إننا نرفض أن يكون تدمير التراث الثقافى ثمنا لادعاءات عقائدية أو دينية أو سياسية. فلا يوجد دين أو عقيدة أو فكر سياسى عاقل مستنير ينادى بتدمير التراث الثقافى. ان المبرر الوحيد لمثل هذا الدمار هو عدم الوعى او الاستخدام الأعمى للقوة.

على الرغم من التطور العلمى والتكنولوجى الذى يعيشه عالمنا الآن تزداد حالات الدمار للتراث الثقافى..

اننا فى هذا العصر نشهد تدمير التراث الذى حافظت عليه الأجيال السابقة على مدى العصور المختلفة على الرغم من اختلاف أيديولوجياتها ودياناتها وعقائدها، لقد نجحت هذه الأجيال على الرغم من عدم توافر سبل العلم والخبرات المتاحة لنا حاليا فى الحفاظ وصون التراث الثقافى على مستوى العالم وتسليمه إلينا كثروة عالمية غير قابلة للتعويض ومع الأسف يشهد عصرنا صورا عديدة لتدميره..

ان اليونيسكو هى المنظمة الدولية الوحيدة التى يمكن أن تقوم بالتوعية والتبصير بأهمية التراث الثقافى.. فالمسئولية فى هذا المجال ليست فقط المحافظة المادية للتراث، وإنما تنمية العقول وزيادة التوعية بالقيمة التاريخية، والعلمية والثقافية لكل من المتعاملين أو القائمين على صيانة والحفاظ على التراث الثقافى، ولذلك أوصى المجلس التنفيذى للمنظمة بناء على اقتراح تقدمت به مصر فى الدورة ١٦١ بالتوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب تخصيص عام عالمى للمحافظة على التراث والذى يمكن أن يسهم فى جذب الأنظار ونشر التوعية بأهمية صيانة والحفاظ على التراث الذى تشترك فيه الإنسانية. ولنفس الغرض وإيمانا من

حكومة مصر بأهمية توعية النشء بالتراث الثقافى فسوف ننظم مؤتمرا دوليا بالتعاون مع منظمة اليونيسكو خلال شهر فبراير من العام المقبل لتوعية المشاركين فيه خاصة من الشباب القادمين من دول العالم المختلفة.

ان خطورة ما يجرى داخل القدس يتطلب إصدار إعلان عالمى بتجريم الأفعال التى تهدد التراث الثقافى، وأن تدعو اليونيسكو إلى إعادة النظر فيما تم تبنيه من اتفاقيات دولية تحت مظلتها بما يتفق وتطور القانون الدولى لتعديل هذه الاتفاقيات بالطرق القانونية المناسبة بما يضمن تجريم الأفعال الفردية التى تمس التراث الثقافى بشكل فعال.

من الأهمية أن تقوم اليونيسكو بدور رائد جديد فى مجال المحافظة على التراث الثقافى غير المادى باعتباره جزءًا لا يتجزأ من التراث الثقافى المشترك لبنى البشر.

تأييد العرب لمبادرة المدير العام للمنظمة التى أعلنها فى كلمته أمام المؤتمر العام للمنظمة والخاصة بإرسال مندوب شخصى عنه للاطلاع على وضع التراث الثقافى بمدينة القدس المحتلة بغية تفعيل دور اليونيسكو فى حماية جزء مهم من أجزاء التراث الثقافى العالمى الذى يمثل قيمة كبيرة للبشرية، والأمل أن تساعده هذه المهمة فى حماية الطابع الدينى والثقافى والتاريخى والسكانى للمدينة، والحفاظ على توازن الموقع فى مجموعه.

وأخيراً فإنه لا يكفى أن نكسب دور اليونيسكو دفاعًا عن تراث المدينة المقدسة وحفاظا لهويتها حيث يتطلب خطورة ما يجرى على أرضها كسب الرأى العام العالمى أيضا إلى جانب قضيتنا العادلة، وتقع مسئولية هذا فى المقام الأول على اساتذة التاريخ والآثار باعطاء تراث القدس مزيدا من الاهتمام بالتأليف والتحقيق والنشر

باللغات المخالفة بما يؤكد شخصية المدينة العربية من واقع تاريخها ومقدساتها ومعمارها وآثارها... الخ وليكن هذا موضوع حديثنا القادم إن شاء الله.

(الاهرام. ٢ يناير ٢٠٠٢)

(٥)

فى مقال الأسبوع الماضى أشرت إلى أنه لا يكفى أن نكسب دور اليونيسكو دفاعا عن تراث المدينة المقدسة وحفظا لهويتها حيث تتطلب خطورة ما يجرى على أرضها كسب الرأى العام العالمى أيضا إلى جانب قضيتنا العادلة وتقع مسئولية هذا فى المقام الأول على أساتذة التاريخ والآثار لإعطاء تراث القدس مزيدا من الاهتمام - تأليفا وتحقيقا ونشرا - باللغات المختلفة بما يؤكد عروبة المدينة ويبرر شخصيتها العربية المتفردة من واقع تاريخها ومقدساتها ومعمارها وآثارها، ومن واقع تراث المدينة النفيس.

وتتحدد مسئولية أساتذة التاريخ والآثار فى المبادرة لإنقاذ هذا التراث المقدس من الكتب والوثائق والمخطوطات، وهى فى وضع سيئ للغاية داخل المدينة وفى العواصم العربية والإسلامية الأخرى. وليس صحيحا الرأى القائل إن العمل لإنقاذ التراث لا يمكن أن يتم

إلا بعد تحرير المدينة، لأن عملية التحرير قد تستغرق وقتا فى مواجهة الاخطبوط الصهيونى، والانتظار قد يؤدى إلى اندثار وضياع وسرقة التراث المقدس ولكن كورقة حضارية خاصة، وأن كثيرا من الوثائق والمخطوطات قد تعرضا للنهب من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلى.

ومن هنا تبدو أهمية دور المؤرخين وعلماء الآثار فى إحياء وترتيب وتحقيق وثائقنا وأوراقنا التاريخية والأثرية والتراثية المقدسة لتشكل سندا تاريخيا فى أية وثيقة قانونية يعدها رجال القانون العرب وهكذا تتضافر جهود مؤرخينا وعلمائنا وفقهائنا لتتواكب مع تحرك دبلوماسى واعلامى عربى موحد فى المحافل الدولية لدحض الادعاء والمزاعم الصهيونية حول القدس.

ودور المؤرخين العرب المعاصرين دفاعا عن القدس يأتى تواصلا مع دور الأجداد من المؤرخين العرب جيلا وراء جيل الذين اعطوا المدينة المقدسة اهتماما ملحوظا حيث حظيت القدس منذ فجر الحضارة العربية الإسلامية بالعديد من المؤلفات والكتابات. ونجد منذ القرن الرابع الهجرى مؤلفات شهيرة عنها منها: فضائل بين المقدس لأبى بكر محمد بن أحمد الواسطى وكتاب مثير الغرام إلى زيارة القدس والشام من تأليف شهاب الدين المقدسى الشافعى وكتاب الجامع المستقصى فى شمائل المسجد الأقصى لأبى عساكر.. إلخ.

وللأسف الشديد فإن هناك عشرات بل ومئات الكتب التاريخية - التى لاتزال مخطوطات ولم تحقق حتى الآن، وهناك أيضا وثائق لم يكشف النقاب عنها ناهيك عن السرقات الإسرائيلية لمثل تلك الوثائق منذ عام ١٩٤٨ وبالتحديد منذ عام ١٩٦٧ ونشير بصفة خاصة إلى الاقتحام الإسرائيلى للمحكمة الشرعية فى القدس عام ١٩٩١ وسرقة وثائق وشهادات تؤكد عروبة القدس. وجاءت تلك الواقعة وغيرها لتدق ناقوس الخطر حول بعثرة وثائق المدينة المقدسة سواء داخل المدينة أو فى العواصم العربية الإسلامية المختلفة (ومنها أيضا الأرشيف العثمانى) وتعرضه للضياع أو السرقة أو الإهمال.

ولا عجب أن يعثر استاذ جامعى عربى على ٨٨٣ وثيقة من وثائق الحرم القدسى الشريف فى العصر المملوكى. وذلك داخل درجين فقط من أدراج إحدى خزائن المتحف الإسلامى بالقدس وذلك عام ١٩٧٤ وتم نشر هذه الوثائق عام ١٩٨٥ فى حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت. تحت عنوان: من وثائق الحرم القدسى الشريف المملوكية للدكتور عيسى صالحية.

وفى سياق دعوة المؤرخين العرب للاهتمام بالقدس تأليفا وتحقيقا ونشرا لا يسعنا إلا التذكير ببعض المبادرات مثل تحقيق مخطوطة (اتحاف الاخصا بفضائل المسجد الأقصى) من تأليف شمس الدين السيوفى فى القرن الرابع عشر وقد تم نشرها فى كتاب فى بداية الثمانينات من القرن الـ ٢٠ ونشير أيضا إلى عدد

من المؤلفات التاريخية المهمة ومنها كتاب عارف العارف تاريخ الحرم القدسى ١١٤٧ وكتاب تاريخ القدس ١٩٥١ والمفصل فى تاريخ القدس ١٩٦١ وكتاب د. كامل جميل العسلى عن معاهد العلم فى بيت المقدس ١٩٨١.

أما عن المؤتمرات فنذكر على سبيل المثال مؤتمر كلية الآداب جامعة القاهرة تحت عنوان مصادر تاريخ القدس فى مارس ١٩٩٨ واستهدف المؤتمر التصدى لادعاءات ومزاعم الكتابات الصهيونية التى قامت بتزوير الواقع التاريخى للمدينة.

ولاشك أن وثائق الملكية وشرعية الحق التاريخى للعرب فى القدس لايمكن لإسرائيل مهما قدمت من مزاعم أو أقدمت على عمليات التهويد أن تنازعنا تاريخيا فى هذا الصدد. ولكن يبقى علينا الاسراع بترتيب أوراقنا ووثائقنا التاريخية المبعثرة. ومن هنا تبدو أهمية انعقاد المزيد من مؤتمرات مصادر تاريخ القدس وما أحوج قضية المدينة إلى مزيد من عطاء المؤرخين ورجال الجامعات العربية والعمل على تنفيذ ما طالب به المؤتمر العام لأعضاء هيئات تدريس الجامعات فى ١٩ يونيو ١٩٩٠ بشأن انشاء مركز دولى للقدس يتولى عرض قضية القدس فى المحافل الدولية وتعريف الشعوب والحكومات بما تحتويه من مقدسات وبأصولها العربية العريقة.

(الأهرام - ١٠ يناير ٢٠٠٢)

(٦)

فى مواجهة آلة الحرب الشارونية العدوانية بمذابحها الدموية اللاانسانية وتخريبها المدن والقرى والمخيمات وإحراقها الأرض المزروعة وهدمها البنية الأساسية والمعمارية واعتداءاتها على المقدسات ودور العبادة المسيحية والاسلامية ومصادرتها التراث الثقافى الفلسطينى وتغيير هويته.. فى مواجهة تلك الانتهاكات الشارونية وغيرها الكثير ثمة موقف دولى شجاع عبرت عنه منظمة اليونسكو أخيرا بصياغة مشروع قرار وافق عليه مكتب لجنة التراث العالمى ويبقى اقراره من اللجنة فى يونيو القادم ليكون مقدمة لتحرك عربى دبلوماسى وثقافى واعلامى دولى لتجريم انتهاكات شارون للتراث العالمى.

وما كان لمشروع قرار مكتب لجنة التراث العالمى أن يصدر إلا بالتمثيل المصرى العربى المشرف فى هذا المحفل الثقافى الدولى الخطير - لقد طالبت د. تهانى عمر سفيرة مصر ومندوبها الدائم

لدى اليونيسكو (رئيس الجامعة الفرنسية بالاسكندرية حاليا) فى الجلسة الافتتاحية لاجتماع المكتب فى ٨ إبريل ٢٠٠٢ بضرورة أن يدرس أعضاء المكتب خلال الاجتماع الاعتداءات الإسرائيلية على مواقع التراث والممتلكات الثقافية والمقدسات وأماكن العبادة فى الأراضى الفلسطينية لاسيما المدن والمواقع التاريخية والأثرية فى كل من مدينتى نابلس والخليل وكذا الاعتداءات والتهديد المستمر لكنيسة المهد وعدد من الجوامع التى لها قيمة دينية وتاريخية وثقافية ذات طابع عالمى وبعد المناقشات التى دارت حول إدراج هذا الموضوع على جدول الأعمال وافق أعضاء المكتب السبعة (فنلندا، اليونان، المجر، المكسيك، تايلاند، مصر، جنوب أفريقيا) على تشكيل لجنة عمل من بين أعضاء المكتب لصياغة قرار بخصوص هذا الموضوع.

شكلت مجموعة العمل من كل من مصر، جنوب أفريقيا، المجر واليونان استمر عمل المجموعة أربعة أيام انتهت فيه من صياغة القرار.

مثل مصر والمجموعة العربية فى هذه الاجتماعات والمشاورات مع الدول الأوروبية غير الأعضاء بمكتب اللجنة والتى أبدت اهتمامها بهذا الموضوع (فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، أسبانيا) د. محمد سامح عمرو مندوب مصر المناوب لدى اليونيسكو وخلال تلك الاجتماعات حرص ممثل مصر على تأكيد النقاط التالية:

(١) ضرورة اتباع نفس الاجراءات وصياغة القرار على غرار ما صدر عن مكتب اللجنة وعن لجنة التراث العالمى ذاتها فى خصوص تدمير مواقع التراث الثقافى فى أفغانستان على يد حركة طالبان.

(٢) حاول البعض التشكيك فى تماثل الحالتين (الأراضى الفلسطينية وأفغانستان) إلا أن ممثل مصر أكد وبوضوح أن التدمير الواقع على التراث الثقافى وأماكن العبادة فى الأراضى الفلسطينية هو أخطر بكثير فحركة طالبان لم تكن عضوا معترفا به من المجتمع الدولى ولم تلتزم مسبقا بأحكام وقواعد القانون الدولى ولم تكن طرفا فى أى من المعاهدات الدولية الخاصة بحماية المدنيين ومواقع التراث العالمى بشكل عام لاسيما فى فترات النزاع المسلح، أما إسرائيل فهى دولة معترف بها من الغالبية العظمى من دول العالم، وعضو بمنظمة اليونيسكو وطرف فى اتفاقيات اليونيسكو الخاصة بحماية التراث العالمى لاسيما فى فترات النزاع المسلح، مثل اتفاقية لاهاى ١٩٥٤ وبروتوكولها الأول الخاصين بحماية التراث الثقافى فى فترات النزاع المسلح، وكذا اتفاقية حماية التراث الثقافى ١٩٧٢ علاوة على ذلك فإن إسرائيل تشارك بصفتها مراقبا لأعمال مكتب اللجنة فى دورته الحالية. كل ما تقدم يستدعى أن تعتنى إسرائيل بحماية التراث العالمى وأن مخالفتها لأحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بذلك والتى هى طرف فيها يجعل مسئوليتها أشد من مسئولية طالبان إزاء الاعتداءات والانتهاكات المرتكبة ضد التراث الثقافى.

(٣) أكد ممثل مصر ضرورة تفادى الاعتبارات السياسية الخاصة بالنزاع الدائر بين فلسطين وإسرائيل وضرورة عدم تغليب هذه الاعتبارات حماية للتراث الثقافى فالاعتبارات السياسية للنزاع يتم النظر فيها من جانب منظمة الأمم المتحدة والدول المعنية بهذا النزاع بينما تدمير مواقع التراث ذات القيمة العالمية والأماكن المقدسة هى مسئولية منظمة اليونيسكو ولجنة التراث العالمى باعتبارهما الجهتين المعنيتين بحماية التراث العالمى فى أى بقعة من بقاع الأرض ويجب ألا نتجاهل أو نغض البصر بأى حال من الأحوال عن أى اعتداء أو انتهاك لمواقع التراث العالمى وتغليب الاعتبارات السياسية فى هذا الخصوص وإلا سوف تكون النتيجة الطبيعية أن تكون هذه المواقع والمقدسات واحدة من الضحايا المتعددة لهذا النزاع فيجب ألا تقيد هذه الاعتبارات السياسية أو تغل يد الجهات الدولية المعنية ذات الاختصاص من إدانة أى عمل يهدد أو يدمر مواقع التراث الثقافى والمقدسات وأماكن العبادة التى لها قيمة ثقافية وتاريخية ودينية على مستوى العالم بأجمعه.

وأخيرا فأن هذه الجهات يجب أن تتحمل مسئوليتها الدولية وتحقق أغراضها فى سبيل حماية التراث العالمى وإلا سوف يعلن أعضاء المجتمع الدولى والأجيال القادمة فشلها فى أداء مهامها بل ومشاركتها ـ عن طريق صمتها ـ فى مثل هذه الجرائم التى ترتكب ضد التراث العالمى المملوك للإنسانية.

وبعد عدد من المشاورات والمفاوضات بين ممثلى الدول أعضاء المكتب، تم تبنى القرار بتوافق الآراء والتوصية باحالته إلى لجنة

التراث العالمى المقرر عقدها فى مدينة بودابست (المجر) خلال شهر يونيو القادم من أجل تبنيه بشكل نهائى كقرار صادر عن اللجنة الدولية للتراث.

وعلى الرغم من ضرورة تبنى هذا القرار من جانب اللجنة فى اجتماعها القادم ببودابست (يونيو ٢٠٠٢) فإن هذا القرار له أهمية على المدى القريب والبعيد تتمثل فيما يلى:

(١) يشكل القرار إدانة جديدة لاسرائيل من جانب لجنة دولية تتمتع بطبيعة فنية وليست سياسية كما يعكس الاهتمام العالمى بالمواقع الأثرية وأماكن العبادة فى الأراضى الفلسطينية، ويؤكد ضرورة تقديم الدعم الدولى فى الوقت الراهن لضمان الحماية الممكنة ووقف الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية وتقديم الدعم الدولى سواء المالى أو الفنى لإعادة أوضاع الممتلكات الثقافية وأماكن العبادة على ما كانت عليها قبل العدوان الإسرائيلى الأخير.

(٢) يشير القرار إلى عدد من الاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن والجمعية العامة) الخاصة بفلسطين كما يشير القرار إلى ميثاق اليونيسكو وقرارات مؤتمره العام ومجلسه التنفيذى وقرارات لجنة التراث العالمى، واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الاضافية التى تكفل الحماية الدولية لمواقع التراث، والممتلكات الثقافية والمقدسات وأماكن العبادة بشكل عام والتى يجب انطباقها على الأراضى الفلسطينية نتيجة العدوان الإسرائيلى.

(٣) يشير القرار إلى الانزعاج والقلق الشديدين للدول أعضاء المكتب التى تمثل المناطق الجغرافية المختلفة للعالم على قتل المدنيين وتمدير التراث العالمى فى الأراضى الفلسطينية (الفقرة ٤ من القرار) ويعد هذا سابقة جديدة تعكس اهتمام اليونيسكو ولجانه للخسائر البشرية التى وقعت بالأراضى الفلسطينية نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية.

(٤) يدين القرار بوضوح أعمال التدمير والانتهاكات الإسرائيلية للممتلكات الثقافية وأماكن العبادة بالأراضى الفلسطينية بل ويعتبرها جريمة حرب ترتكب ضد التراث الثقافي المملوك للبشرية.

(٥) يطلب القرار وبقوة من دولة إسرائيل احترام الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية التراث العالمى والتى تكون طرفا فيها وذلك بالنسبة لكل مواقع التراث الواقعة فى الأراضى الفلسطينية (اتفاقية لاهاى الخاصة بحماية التراث الثقافى فى فترات النزاع المسلح لعام ١٩٥٤ واتفاقية حماية التراث العالمى لعام ١٩٧٢).

(٦) يدعو القرار مدير عام منظمة اليويسكو إلى تشكيل لجنة فنية دولية لتقصى الأوضاع والتحقيق وتقييم حجم الدمار الذى لحق التراث الثقافى فى الأراضى الفلسطينية نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية، وأن تتخذ هذه اللجنة الاجراءات اللازمة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه واسترداد أى ممتلكات تم سرقتها من جانب القوات الإسرائيلية، أثناء فترة وجودها بالأراضى الفلسطينية

كما يدعو القرار كلا من فلسطين وإسرائيل لتقديم كل سبل الدعم اللازمة للجنة لتنفيذ مهمتها.

(٧) يدعو القرار أيضا مدير عام اليونيسكو إلى اتخاذ كل الاجراءات الضرورية واللازمة طبقا لاغراض اليونيسكو ووظائفه وما هو وارد فى الاتفاقيات الدولية التى تم تبنيها تحت مظلة اليونيسكو من أجل وقف أى أعمال تدمير للتراث الثقافى فى الأراضى الفلسطينية.

وأخيرا فمن الأهمية استكمال تلك المبادرة الدبلوماسية الثقافية العربية فى سياق تحرك دبلوماسى، إعلامى عربى على مستوى مختلف المحافل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لإحكام الحصار على حكومة شارون دوليا وتجريم انتهاكاتها العدوانية باقرار المزيد من أدلة الاتهام الموثقة حتى يتبين الضمير العالمى حقيقة مايجرى على الأراضى الفلسطينية.

(الأهرام: ٢٥ أبريل ٢٠٠٢)

خاتمـة

انتفاضة الأقصى.. قاطرة تحرير القدس

تخطئ إسرائيل كثيرا لو اعتقدت أن قبول الفصائل الفلسطينية على اختلاف توجهاتها لهدنة مؤقتة (بدأت فى ٢٩ يوليو ٢٠٠٣) مع الاحتلال الإسرائيلى، هى شهادة وفاة لانتفاضة الأقصى أو تعكس حالة شلل نصفى أو كلى أصاب الانتفاضة، وعلى أثرها أسرعت بإلقاء السلاح مع أول دعوة لهدنة مؤقتة تتيح فرصة لكسر دائرة العنف والعنف المضاد، حتى تتهيأ الفرصة لتنفيذ المرحلة الأولى من خريطة الطريق.

أقول إن إسرائيل تخطئ كثيرا لو اعتقدت هذا لأن قبول جميع الفصائل الفلسطينية الهدنة يشكل ظاهرة صحية للعامل المشترك الأعظم الذى يجمعها، ولوحدة الهدف الذى تنشده وتستهدفه رغم تعدد فصائل المقاومة تحت عباءة منظمة التحرير الفلسطينية أو خارجها.

والحقيقة أن الفلسطينيين، وقد امتلكوا قضيتهم فى أيديهم ويديرونها بنجاح منذ الانتفاضة، قد تمرسوا على التعامل مع العدو الإسرائيلى سواء على موائد التفاوض. منذ مدريد وابتداء من أوسلو إلى كامب ديفيد ـ ٢، أو على جبهات الانتفاضة فى الضفة أو غزة أو داخل إسرائيل نفسها، ولقنت انتفاضة الأقصى منذ اندلاعها العدو الإسرائيلى دروسا لم يتلقاها منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ والمقاومة اللبنانية فى الجنوب منذ ١٩٨١.

انتفاضة الأقصى قائمة ومستمرة ونحياها جميعا كأمة عربية إسلامية، كامتداد طبيعى ومتواصل لدفاع الفلسطينيين عن الأرض والمقدسات، مواجهة لمخطط التهويد الإسرائيلى للمدينة المقدسة منذ أوائل القرن الماضى.

ولم تكن انتفاضات أعوام ١٩٢٩، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٩، قبل حرب ١٩٤٨، وانتفاضة ١٩٨٨/٨٧، «انتفاضة نفق القدس» سبتمبر ١٩٩٦.. إلا ارهاصات لانتفاضة الأقصى الحالية، التى اندلعت إثر اقتحام القدم الهمجية لشارون وزمرته العسكرية للحرم القدسى الشريف.

هكذا تأتى انتفاضة الأقصى الحالية تتويجا لكل انتفاضات الشعب الفلسطينى جيلا وراء جيل، وامتدادا لها وعملا بدروسها.

وإذا كانت انتفاضة حائط البراق عام ١٩٢٩ قد أسفرت عن صدور شهادة دولية بأن حائط البراق «لا المبكى» من ممتلكات الوقف العربى الإسلامى، فإن انتفاضة الأقصى الحالية بانطلاقها من ساحة الحرم القدسى الشريف قد أكدت للرأى العام العالمى أن

الحرم كله - لا الحائط فقط - داخل الأسوار أرض سيادية عربية. إسلامية بالكامل وليست قابلة للتنازل فوق الأرض أو تحتها.

وإذا كانت انتفاضة الثلاثينيات (١٩٣٥ ـ ١٩٣٩) بمراحلها المعروفة قد اندلعت لمواجهة ارتفاع اعداد المهاجرين اليهود إلى القدس و تغاضى سلطات الانتداب البريطانى عنها والتستر عليها وحمايتها وتسهيل عملية استيلاء اليهود على الأراضى، فإن الانتفاضة آنذاك قد حققت هدفا مرحليا من أهدافها وهى موافقة سلطات الاحتلال البريطانى على الحد من دخول المزيد من المهاجرين اليهود، فإن انتفاضة الأقصى الحالية قد تسببت - على مدى الشهور السابقة - فى نزوح اعداد «تتزايد بين حين وآخر» من المستعمرين المقيمين فى المستعمرات المقامة حول القدس أو فى الضفة، وآثر بعضهم مغادرة إسرائيل، واستمرار انتفاضة الأقصى حاليا يعنى النزوح المستمر لهؤلاء المستعمرين. وإذا كانت انتفاضة ١٩٨٧/ ١٩٨٨ قد أسفرت عن اعلان قيام الدولة الفلسطينية فى نوفمبر ١٩٨٨ واستعداد نحو ١١٠ دول آنذاك للاعتراف بها، فإن انتفاضة الأقصى الحالية قد أكدت حق فلسطين المشروع فى الاستقلال باعتراف دولى غير مسبوق فى تاريخ القضية الفلسطينية، كما أكدت أن القدس أرض محتلة وهى عاصمة الدولة الفلسطينية.

وإذا كانت انتفاضة نفق القدس فى سبتمبر ١٩٩٦ قد قدمت عشرات من الشهداء دفاعا عن أرض النفق لحظة افتتاحه، فإن سجل شهداء انتفاضة الأقصى الحالية قد قارب الألف شهيد

دفاعا عن الحرم القدسى كله، حيث باب الشهادة لايزال مفتوحا حتى تحقق الانتفاضة أهدافها.

هكذا جاءت انتفاضة الأقصى منذ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، لتكسب المقاومة الفلسطينية زخما جديدا متواصلا، فلم تعد عملا موسميا أو مجرد رد فعل طارئ لممارسات إسرائيل العدوانية، حيث استوعبت انتفاضة الأقصى الحالية مخططات المراوغة والتضليل التى اتبعتها سلطات الاحتلال البريطانى أو الحكومات الإسرائيلية لوقف وتجميد الانتفاضات المتعاقبة قبل تحقيق أهدافها المنشودة العاجلة والآجلة.

ولقد استطاعت انتفاضة الأقصى الحالية أن تخيب ظن الإسرائيليين بأن الانتفاضة لن تستمر طويلا، وأنها ليست سوى «فورة» آنية لا تلبث أن تهدأ وتخبو، ولما تبين لإسرائيل ذلك جاءوا بحكومة شارون الذى حدد مائة يوم لتصفية الانتفاضة، ولما فشل لجأ إلى وسائل البطش والقتل والتدمير وهدم المنازل وتجريف المزارع، مستخدما للمرة الأولى طائرات إف ـ ١٦ فى مواجهة حجارة الشباب الفلسطينى.

ومع الصمود وقبول التحدى، استطاعت انتفاضة الأقصى أن تظهر للرأى العام العالمى الوجه القبيح لإسرائيل وحقيقة الغطرسة والعنجهية التى يتعامل بها الإسرائيليون مع الفلسطينيين.

كما استطاعت الانتفاضة أيضا أن تفرض أخبارها وتطوراتها ومسيرتها على جميع أجهزة الإعلام الدولى، حيث تتصدر نشرات

الإذاعات الدولية وتحتل العناوين الرئيسية فى الصحافة العالمية، وتشغل مواقع الأحداث الساخنة فى القنوات الفضائية المختلفة.

ورغم هذا فلم تنج انتفاضة الأقصى، وسط هذا السيل الإعلامى المتدفق كل ساعة، من الادعاءات والمزاعم التى تروجها إسرائيل واللوبى اليهودى الأمريكى والدوائر اليهودية فى جميع العواصم الأوروبية، وهى ادعاءات ومزاعم حول الإرهاب والعنف الفلسطينى ورفض الفلسطينيين للسلام.

(جريدة عمان - ٢٤ يوليو ٢٠٠٣)

د.أحمد يوسف القرعى

- كانت صحفى متخصص فى الشئون فى الشئون العربية والافريقية، تابع عن كثب، فى كتاباته الصحفية ودراساته وبحوثه العلمية، حركات تحرير الدول العربية والافريقية، وخص قضية تحرير القدس باهتمام متزايد منذ محاولة إسرائيل إحراق المسجد الأقصى (فى أغسطس ١٩٦٩) وحذر مبكرا من مخطط إسرائيل لتهويد القدس، وظل يتابع بالتحليل السياسى محاولات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتكريس عملية تهويد المدينة المقدسة. مؤكدا أهمية الوعى بعروبة القدس وضرورة تعبئة المساندة الشعبية حولها، وعول كثيرًا على أهمية دور الاتحادات المهنية العربية التى تمثل ضمير وعقل الأمة جنبًا إلى جنب دور الحكومات فى مساندة انتفاضة الاقصى، والإسراع بإعداد وثيقة قانونية دفاعا عن القدس؛ لتعبئة رأى عام عالمى مناصر للقضية، وتحسبًا لاحتمال

اللجوء إلى التحكيم الدولى فى حالة الفشل الكامل لعملية التسوية السلمية.

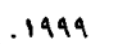
- و عبر د. أحمد يوسف القرعى عن هذه الأفكار وغيرها فى كتبه ودراساته ومقالاته عن القدس ومنها كتاب (القدس من بن جوريون إلى نيتانياهو) وكتاب (دفاعًا عن القدس) الذى نال جائزة أفضل كتاب فى معرض القاهرة الدولى للكتاب (يناير ٢٠٠٠)، وكتاب انتفاضة الأقصى عام (٢٠٠٢)، وهذا فضلا عن عدد من الكتب السياسية الأخرى.

- و نال د. أحمد يوسف القرعى جائزة المقال التحليلى من نقابة الصحفيين عام ١٩٨٦، وأختبر عضوا بعدد من اللجان الثقافية والعلمية منها لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة، ومجلس إدارة مركز البحوث الإفريقية، ووحدة الدراسات المصرية والإفريقية بجامعة القاهرة، ولجنة الاجتماعيات والإنسانيات بمكتبة الاسكندرية. ،مجلس أمناء الجمعية العربية للإدرات.

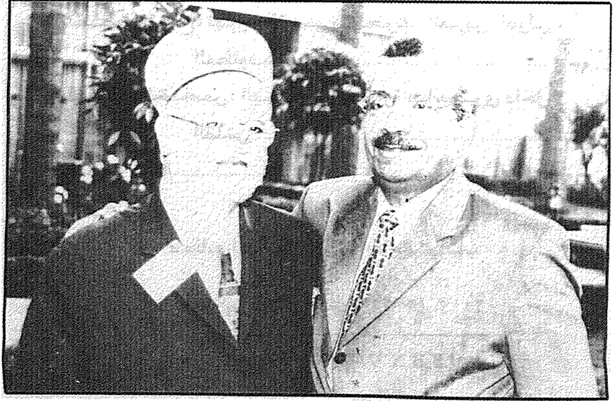
- و د. أحمد القرعى من مواليد مدينة بلقاس دقهلية عام ١٩٤٠، وتلقى فى مدارسها تعليمه الابتدائى والثانوى، ونال بكالوريوس وماجستير ودكتوراه العلوم السياسية من جامعة القاهرة (أعوام ١٩٦٢، ١٩٧٨، ٢٠٠٠) وعمل فى البداية محررًا سياسيا بمصلحة الاستعلامات (٣ سنوات) قبل التحاقه بجريدة الأهرام محررًا بمجلة السياسة الدولية منذ عددها الأول (يوليو ١٩٦٥)، ثم مديرا لتحريرها منذ ١٩٩٢، إلى جانب عمله عضوا بمجلس تحرير

الأهرام (١٩٩٢ - ١٩٩٧)، ومشرفا على تحرير صفحات قضايا وآراء منذ عام ١٩٩٤، ونائبًا لرئيس تحرير الأهرام منذ عام ١٩٩٧.

مع الراحل المقدس فيصل الحسينى صاحب ملف القدس فى مؤتمر القدس بالدار البيضاء


١٩٩٩.





مع مفتى القدس د. عكرمة فى مؤتمر حماية المقدسات الاسلامية والمسيحية بالقدس بمدينة

الرباط (المغرب) ـ يونيو ٢٠٠٢.

المحتويات

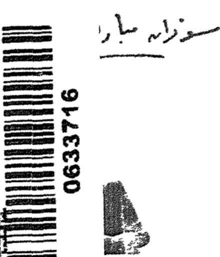
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١٤/ ٢٠٠٣

I.S.B.N 977 - 01 - 8940 -5



وبعد أكثر من عشرة أعوام من عمر مكتبة الأسرة نستطيع أن نؤكد أن جيلا كاملا من شباب مصر نشأ على إصدارات هذه المكتبة التى قدمت خلال الأعوام الماضية ذخائر الإبداع والمعرفة المصرية والعربية والإنسانية النادرة وتقدم فى عامها الحادى عشر المزيد من الموسوعات الهامة إلى جانب روافد الإبداع والفكر زادا معرفيا للأسرة المصرية وعلامة فارقة فى مسيرتها الحضارية .



التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الثمن ١٥٠ قرشاً

